سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

التقرير السنوي
2024

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2025

© تموز، 2025.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية 2025. التقرير السنوي لعام 2024.

لجميع المراسلات، يرجى التواصل على العنوان التالي:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452.
محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2415251-2 (970+)
فاكس: 2415310-2 (970+)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

رؤيتنا

اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين، في
ظل نظام مالي مستقر وحديث

رسالتنا

تعزيز الاستقرار المالي والنقدي،
والمساهمة في النمو الاقتصادي

مجلس الإدارة*

السيد يحيى شنار
المحافظ - رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد مناصرة
نائب المحافظ

الدكتورة إيناس عطاري
عضواً

الدكتور جون خوري
عضواً

الدكتور سعيد هيفا
عضواً

الدكتور سمير حزبون
عضواً

الدكتور ضرار عليان
عضواً

السيد عرفات عصفور
عضواً

السيد فريد غنام
عضواً

* تم تعيين السيد يحيى شنار محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار بقانون رقم (20) لسنة 2024. كما تم إعادة تعيين السيد محمد مناصرة نائباً للمحافظ بموجب قرار بقانون رقم (96) لسنة 2024. أنظر مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 221، الصادرة بتاريخ 2024/12/26.

في نيسان 2024 انسحب كل من الدكتورة إيناس عطاري، والسيد عرفات عصفور من عضوية المجلس للإنضمام إلى حكومة الدكتور محمد مصطفى. كما غادر السيد فريد غنام منصبه بحكم التقاعد.

تقديـــم

تتشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاعها بمهامها ومسؤولياتها في مجال الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد.

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل حالة استثنائية تمر بها فلسطين، بعد أكثر من عام من العدوان الإسرائيلي غير مسبوق على الأراضي الفلسطينية، وتداعياته على مستوى الاقتصاد المحلي، وما سببه من تراجع وتباين في أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية. إضافة إلى تداعياته على الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وحركة التجارة العالمية.

ويتضمن هذا التقرير أربعة أجزاء رئيسة، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصيارفة، وشركات الدفع الإلكتروني).

آملين من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم التطورات الاقتصادية والمصرفية التي حدثت خلال العام 2024، في إطار من التحليل المستند إلى المعلومة الدقيقة، والمدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات المحلية والعربية والإقليمية والدولية الشريكة، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافـــظ

يحيى شنار

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

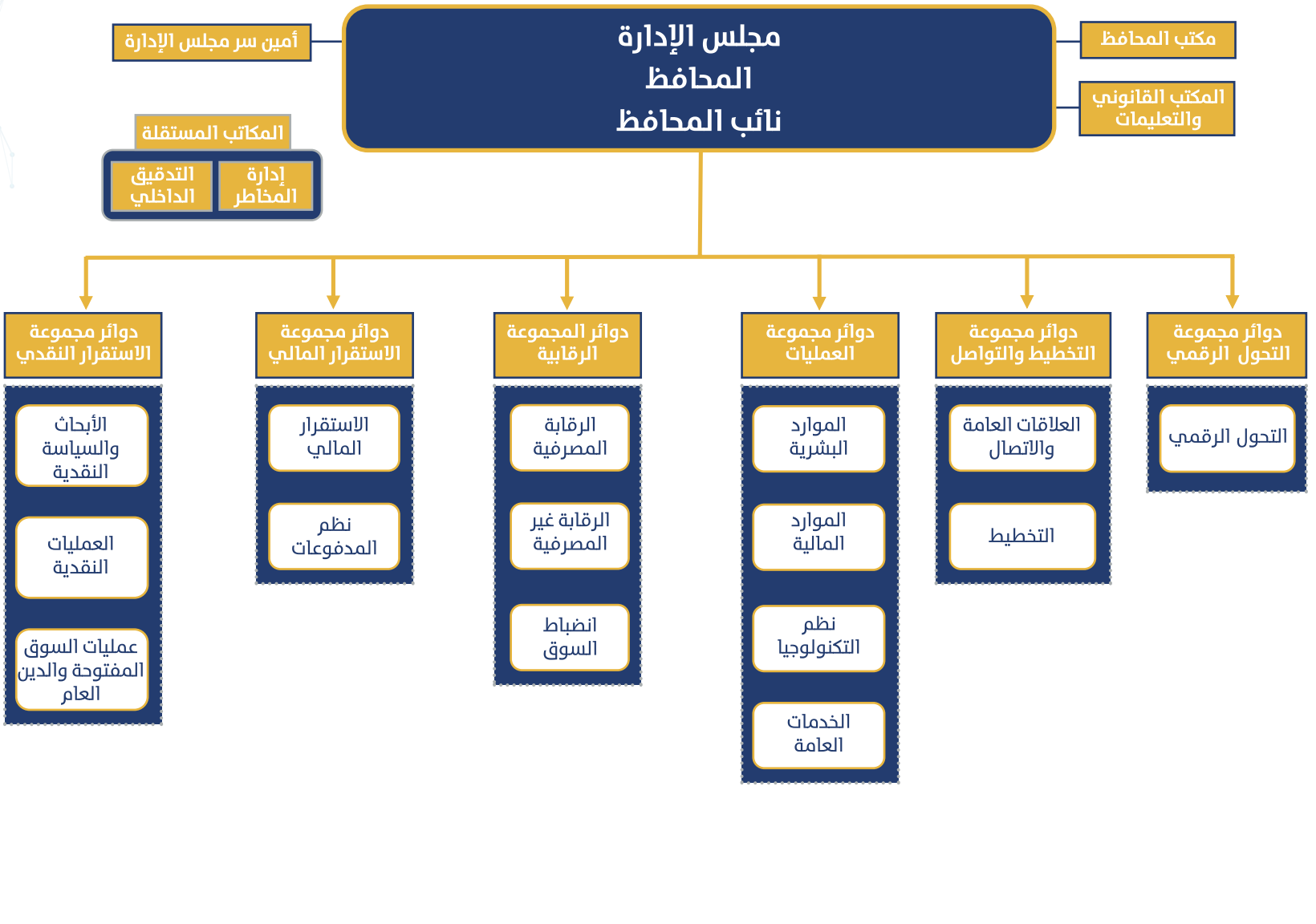

المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد
كما في نهاية عام 2024

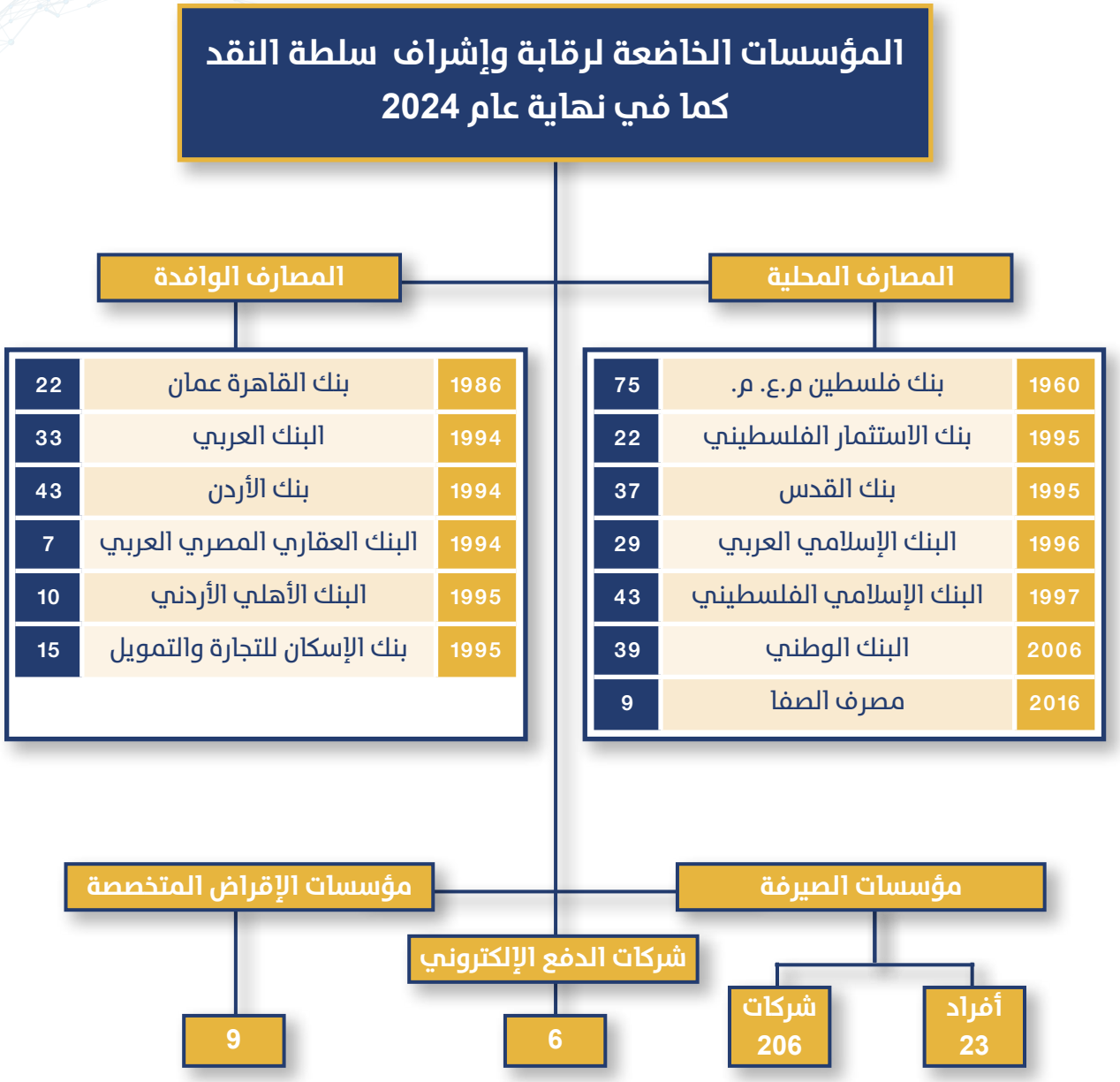

75	بنك فلسطين م.ع. م.	1960
22	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
37	بنك القدس	1995
29	البنك الإسلامي العربي	1996
43	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997
39	البنك الوطني	2006
9	مصرف الصفا	2016

22	بنك القاهرة عمان	1986
33	البنك العربي	1994
43	بنك الأردن	1994
7	البنك العقاري المصري العربي	1994
10	البنك الأهلي الأردني	1995
15	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخــص التنفيــذي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2024 أداءً مستقراً نسبياً، معززاً بقدر من المرونة في مواجهة تحديات متزايدة، أبرزها تصاعد التوترات التجارية بين بعض القوى الاقتصادية الكبرى، وتباطؤ النمو في عدد من الاقتصادات المتقدمة، لا سيما ألمانيا، واستمرار الضغوط التضخمية، إلى جانب استمرار التوترات الجيوسياسية. ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغ معدل النمو العالمي نحو 3.3% خلال العام، مقارنة مع 3.5% في العام 2023، في دلالة على تباطؤ نسبي في وتيرة التوسع الاقتصادي العالمي.

وفي المقابل، شهدت معدلات التضخم العالمية تراجعاً تدريجياً، لتُسجل نحو 5.7% في العام 2024، مقابل 6.6% في العام السابق. ويُعزى هذا التحسن إلى تحسن أوضاع الإمداد العالمية، وتعافي سلاسل التوريد، إلى جانب استمرار تطبيق السياسات النقدية الانكماشية من قبل البنوك المركزية، وإن بوتيرة أقل حدة من تلك المُعتمدة في السنوات السابقة. ورغم هذا التراجع، لا تزال معدلات التضخم أعلى من المستويات المستهدفة، مما يُبقي المخاطر المرتبطة باستقرار الأسعار قائمة على المدى القصير إلى المتوسط.

أما على الصعيد المحلي، فقد واصل الاقتصاد الفلسطيني انكماشه الحاد خلال العام 2024، في ظل تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، واستمرار العدوان الإسرائيلي، لا سيما على قطاع غزة. فقد أدت العمليات العسكرية واسعة النطاق، وما رافقها من دمار للبنية التحتية، ومنع دخول المساعدات الإنسانية، وفرض قيود مشددة على حركة البضائع والأفراد، إلى تعميق حالة الركود الاقتصادي. كما ساهمت الاقتطاعات الإسرائيلية المتواصلة من أموال المقاصة، ومنع آلاف العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، إضافة إلى بقاء المساعدات الخارجية عند مستويات متدنية، في تدهور مستويات المعيشة، وتراجع القدرة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وزيادة الضغوط التضخمية. وقد انعكست هذه التطورات مجتمعة في انكماش ملموس للناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تلخيص أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 ضمن المحاور التالية:

تراجع حاد في الأداء الاقتصادي

أدت التطورات السلبية المشار إليها آنفاً إلى تدهور واسع النطاق في معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي في فلسطين خلال العام 2024، مسجلةً أحد أكبر حالات الانكماش الاقتصادي في تاريخها الحديث من حيث الحدة والشمول. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة حادة بلغت 26.6% مقارنة بعام 2023، ليصل إلى نحو 11 مليار دولار أمريكي، ويعزى هذا الانكماش في المقام الأول إلى التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، الذي انخفض بنسبة 17.0% ليسجل حوالي 10.6 مليار دولار. أما في قطاع غزة، فقد شهد الاقتصاد انهياراً شبه كامل، إذ تراجع الناتج المحلي بنسبة غير مسبوقة بلغت 85.6%، ليقتصر على ما يقارب 0.4 مليار دولار فقط، وذلك نتيجة العدوان الإسرائيلي الواسع وما صاحبه من تدمير ممنهج للبنية التحتية، وشلل شبه كلي في الأنشطة الاقتصادية.

وقد انعكس هذا الانكماش الاقتصادي الحاد بشكل مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تراجع بنسبة 27.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2,086.6 دولار. ففي الضفة الغربية، انخفض نصيب الفرد بنحو 18.8% إلى حوالي 3,528 دولار، بينما شهد قطاع غزة تراجعاً كارثياً في نصيب الفرد بنسبة 83.4%، ليصل إلى 161.1 دولار فقط، وهو ما يجسد حجم الكارثة الاقتصادية والإنسانية التي ألمّت بالقطاع في ظل استمرار العدوان وغياب أية مقومات لتعافي كلي أو جزئي.

تصاعد غير مسبوق في مستويات الأسعار

رغم التراجع النسبي في أسعار معظم السلع الأساسية على المستوى العالمي خلال العام 2024، بما في ذلك الغذاء والطاقة، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني شهد تصاعداً غير مسبوق في معدلات التضخم، إذ بلغ معدل التضخم السنوي نحو 53.7% مقارنة بالعام السابق، وهو من أعلى المستويات المسجلة في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني الحديث. ويُعزى هذا الارتفاع الاستثنائي بدرجة رئيسة إلى التداعيات الاقتصادية الكارثية للعدوان الإسرائيلي واسع النطاق على قطاع غزة، حيث بلغ معدل التضخم في القطاع حوالي 238.0%، مدفوعاً بانهيار سلاسل الإمداد، والنقص الحاد في السلع الأساسية، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، في ظل شلل شبه كامل في النشاط الاقتصادي.

في المقابل، سجل معدل التضخم في الضفة الغربية حوالي 2.5%، وفي مناطق القدس 3.8%، مما يعكس الفجوة الكبيرة في مستويات الضغوط التضخمية والظروف المعيشية بين مختلف المناطق الفلسطينية.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في هذا التصاعد العام في الأسعار، من أبرزها: الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة، والقيود المتزايدة على حركة الأفراد والبضائع بين محافظات الضفة الغربية، وتراجع القوة الشرائية للسكان، إضافة إلى الانخفاض الحاد في قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الواردات وزيادة الضغوط على أسعار المستهلك. وتفاقمت هذه التأثيرات في ظل محدودية البدائل المحلية للإنتاج، وضعف القدرة الاستيعابية للأسواق الفلسطينية في التعامل مع مثل هذه الصدمات المتعددة.

ارتفاع حاد في معدلات البطالة

شهد سوق العمل الفلسطيني خلال العام 2024 تدهوراً حاداً، نتيجة التداخل العميق بين التحديات الاقتصادية والسياسية، لا سيما الإجراءات الإسرائيلية التي شملت منع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، إلى جانب التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي المحلي. وقد أدى ذلك إلى انخفاض إجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية (بما في ذلك العمالة داخل إسرائيل) بنسبة 16.3% مقارنة بالعام 2023، ليبلغ نحو 682 ألف عامل. ويُشار إلى أن البيانات الرسمية المتوفرة لم تتضمن مؤشرات سوق العمل في قطاع غزة، نظراً للظروف الاستثنائية التي حالت دون تنفيذ المسوح الإحصائية خلال فترة العدوان.

وقد انعكست هذه التطورات بشكل مباشر على معدلات البطالة، التي سجلت ارتفاعاً غير مسبوق على المستوى الوطني، لتصل إلى نحو 47.9% في العام 2024، مقارنة بمستويات أقل بكثير في العام السابق (نحو 30.4%). ففي الضفة الغربية، ارتفع معدل البطالة من 17.0% إلى حوالي 31.5%، نتيجة لفقدان فرص العمل داخل إسرائيل وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية المحلية. أما في قطاع غزة، فقد بلغ معدل البطالة نحو 78.3%، مقارنة مع 52.9% في العام 2023، في دلالة واضحة على الأثر المدمر للعدوان الإسرائيلي، الذي ألحق أضراراً جسيمة بالبنية التحتية وعطّل معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاع، تحت وطأة الحصار والتصعيد العسكري.

تفاقم عجز الحساب الجاري في ظل انخفاض الدخل المحول من الخارج

تأثر ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2024 بضغط غير مسبوق نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واتساع نطاق التصعيد ليشمل أجزاء من الضفة الغربية، خصوصاً في المحافظات الشمالية. فقد أدّى الشلل الكامل في الحركة التجارية من وإلى قطاع غزة، والانكماش الحاد في النشاط التجاري داخل الضفة الغربية، إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري بشكل كبير. وتشير البيانات الرسمية إلى أن العجز في الحساب الجاري بلغ نحو 2.9 مليار دولار، بزيادة نسبتها 24.9% مقارنة مع العام 2023، وهو ما يمثل حوالي 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى المعدلات المسجلة خلال العقد الأخير.

ويُعزى هذا التدهور إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، في مقدمتها الانخفاض الحاد في تعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل، والتي تراجعت بنسبة 84.2% لتبلغ حوالي 0.5 مليار دولار فقط، مقارنة بمستويات تجاوزت 3 مليارات دولار في الأعوام السابقة. كما شهدت التحويلات الجارية من الفلسطينيين في الخارج انخفاضاً ملموساً بنسبة 23.3%، لتسجل ما يقارب 1.8 مليار دولار، وهو ما يعكس تراجع الدعم المالي الأسري والمساعدات الدولية في ظل اشتداد الأزمة.

إلى جانب ذلك، تراجعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 8.9% لتبلغ نحو 2.9 مليار دولار، نتيجة لتعطل واسع في الإنتاج والتصدير، لا سيما من قطاع غزة الذي واجه دماراً شاملاً في بنيته الاقتصادية. وقد أسهمت هذه التطورات مجتمعة في تعميق العجز الخارجي، مما يزيد من الضغوط على استدامة التمويل الخارجي ويحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق استقرار في ميزان المدفوعات.

آفاق قاتمة للاقتصاد الفلسطيني

تشير التنبؤات الصادرة عن سلطة النقد إلى استمرار تعرض الاقتصاد الفلسطيني لمجموعة معقدة من التحديات البنيوية والطارئة، في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي واتساع نطاقه الجغرافي والأمني ليشمل معظم المناطق الفلسطينية. ووفقاً لهذه التنبؤات، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً إيجابياً بنسبة 3.8% خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2024. إلا أن هذا النمو لا يُعد مؤشراً على تعافٍ اقتصادي فعلي، بل يُفسر إلى حد كبير كنتيجة لأثر القاعدة المنخفضة، إذ يعكس المقارنة مع عام استثنائي شهد أكبر انكماش اقتصادي في تاريخ فلسطين الحديث.

وتأتي هذه التنبؤات في سياق بيئة اقتصادية شديدة الهشاشة، تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، واستمرار التدهور الأمني والمالي، ومحدودية قدرة القطاعين العام والخاص على المبادرة أو التوسع في ظل قيود الاحتلال المتصاعدة وشح الموارد التمويلية. كما يغيب عنها أي مؤشرات ملموسة على حدوث تحولات سياسية إيجابية أو تحسن اقتصادي جوهري على المدى المنظور.

ونظراً للطبيعة الديناميكية والسريعة التغير للظروف السياسية والأمنية، تبقى هذه التنبؤات عرضة للتعديل المستمر، لا سيما في ظل التهديدات المرتبطة باستمرار العدوان، وتصاعد القيود على الاقتصاد، وتقلبات الدعم الدولي. وبالتالي، فإن معدل النمو المتوقع للعام 2025 ينبغي قراءته بحذر، كونه مشروطاً بسيناريوهات متعددة وقد يتغير بشكل جوهري تبعاً للتطورات المستقبلية.

تصاعد الضغوط على استدامة مالية الحكومة

شهدت المالية العامة الفلسطينية خلال العام 2024 تصاعداً حاداً في الضغوط الهيكلية والتمويلية، نتيجة استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية من أموال المقاصة، والتي بلغت مستويات قياسية وغير مسبوقة. وقد انعكست هذه الاقتطاعات مباشرة على قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما أدّى إلى دخولها في أزمة تمويل خانقة تهدد استمرارية تقديم الخدمات الأساسية وتعزز هشاشة الوضع المالي العام. فقد تراجعت إيرادات المقاصة بنسبة 31.7% مقارنة بالعام 2023، لتسجل نحو 6.9 مليار شيكل (ما يعادل 1.9 مليار دولار)، وهو ما شكّل ضربة كبيرة للمصدر الرئيسي للإيرادات العامة.

في السياق ذاته، انخفضت الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية وتحصيلات مخصصة) بنسبة 19.0% لتصل إلى نحو 4.8 مليار شيكل (1.3 مليار دولار)، وذلك في ظل انكماش النشاط الاقتصادي وتراجع القدرة الشرائية، خصوصاً في أعقاب العدوان الإسرائيلي وآثاره الممتدة على مجمل النشاط الإنتاجي والاستهلاكي. وفي محاولة لاحتواء فجوة التمويل، ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية لتصل إلى نحو 809 مليون دولار خلال العام، إلا أنها بقيت دون المستوى الكافي لتغطية العجز المتنامي في الموازنة.

ورغم الجهود الحكومية لضبط الإنفاق، إذ جرى تقليص إجمالي النفقات على أساس الالتزام بنسبة 1.6% مقارنة بالعام السابق، لتسجل حوالي 19.4 مليار شيكل (5.2 مليار دولار)، إلا أن هذا التخفيض لم يكن كافياً للحد من تفاقم العجز المالي. واستمرت هيمنة النفقات الجارية على هيكل الإنفاق العام، إذ شكلت فاتورة الأجور والرواتب نحو 43.7% من إجمالي الإنفاق، مقابل 42.0% لنفقات غير الأجور، مما يعكس ضعف المرونة المالية ومحدودية الحيز المالي المتاح للتحفيز الاقتصادي أو الاستثمار التنموي.

وفي المقابل، ارتفع رصيد الدين العام الحكومي بنسبة 11.2% ليصل إلى نحو 15.4 مليار شيكل (ما يعادل 4.2 مليار دولار)، مشكلاً ما نسبته 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يثير مخاوف متزايدة بشأن استدامة الدين على المدى المتوسط. كما ارتفع صافي المتأخرات المستحقة على الحكومة ليصل إلى نحو 3.1 مليار شيكل (841 مليون دولار)، تتوزع بين التزامات تجاه القطاع الخاص (متأخرات غير الأجور) ومستحقات أجور ورواتب لموظفي القطاع العام، مما يعمّق حالة عدم اليقين المالي ويضعف الثقة في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ويزيد من الضغوط على البيئة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

القطاع المصرفي يظهر مرونة عالية في مواجهة الأزمات

رغم تصاعد حدة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي اجتاحت الأراضي الفلسطينية خلال العام 2024، بما في ذلك العدوان الإسرائيلي الواسع النطاق وتعطّل النشاط الاقتصادي في العديد من المناطق، تمكن القطاع المصرفي الفلسطيني من إظهار مستوى عالٍ من الصمود والمرونة. ويُعزى هذا الأداء إلى السياسات الرقابية الحصيفة التي انتهجتها سلطة النقد، والتزام المصارف بتطبيق أفضل المعايير والممارسات الفضلى في إدارة المخاطر والحوكمة، إلى جانب احتفاظها بمستويات مريحة من الرسملة والسيولة، وهو ما مكنها من احتواء التداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة. وقد عكست المؤشرات المالية والمصرفية للعام 2024 استمرار متانة القطاع، وفق ما يلي:

- نمو إجمالي الموجودات بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 24.5 مليار دولار، علماً بأن نحو 41.5% من هذه الموجودات بعملة الشيكل الإسرائيلي، مما يجعلها عرضة لتقلبات سعر الصرف.
- ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 7.5%، لتبلغ نحو 20.0 مليار دولار، تشكل ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) منها ما نسبته 93.9%، مما يعكس استمرارية الثقة في القطاع المصرفي.
- استقرار المحفظة الائتمانية عند مستوى 11.9 مليار دولار دون تغير يذكر مقارنة بالعام السابق، مع بقاء نحو 48.9% منها بعملة الشيكل.
- ارتفاع حقوق الملكية بنسبة 3.8%، لتصل إلى حوالي 2.3 مليار دولار، مما يعزز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات ومواجهة التقلبات.
- تراجع صافي أرباح القطاع المصرفي بنسبة كبيرة بلغت 73.9%، لتبلغ نحو 43.1 مليون دولار، نتيجة ارتفاع المخصصات وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وهو ما يعكس نهجاً احترازياً يعزز الاستقرار طويل الأجل.
- انخفاض قيمة الشيكات المتداولة بنسبة 15.3%، لتبلغ نحو 20.3 مليار دولار، في مقابل ارتفاع قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد بنسبة 10.7%، لتصل إلى نحو 1.7 مليار دولار، مما يعكس ضغوط السيولة الحادة التي تواجهها الأسر والمنشآت.

ويُعزى حفاظ القطاع المصرفي على تماسكه في ظل هذه التحديات المركبة إلى نهج سلطة النقد الاستباقي، الذي تضمّن تعزيز الإشراف والرقابة، وتطوير البنية التحتية التقنية، وتحفيز التحول الرقمي عبر إطلاق منصات مالية مبتكرة، الأمر الذي ساهم في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، في إطار الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي.

في هذا السياق، واصلت سلطة النقد جهودها الدؤوبة للحفاظ على استمرارية علاقات التراسل المصرفي مع البنوك الإسرائيلية، في ظل تهديدات متكررة بفرض قيود إضافية على القطاع المصرفي الفلسطيني. وتمثل هذه الجهود ركيزة أساسية لضمان استمرارية الترابط المالي مع النظام المالي الإقليمي، ودعماً مباشراً لصمود الاقتصاد الفلسطيني في بيئة استثنائية تتسم بقدر كبير من عدم اليقين والتحديات المتزايدة.

أهم المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2020 - 2024

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
الإنتاج والأسعار	**معدل تغير سنوي (%)**				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)	11.3-	7.0	4.1	4.6-	26.6-
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيق	13.5-	4.4	1.6	6.7-	27.8-
معدل التضخم	**معدل تغير سنوي (%)**				
فلسطين	0.7-	1.2	3.7	5.9	53.7
الضفة الغربية	0.8-	1.4	3.7	4.8	2.5
قطاع غزة	0.5-	0.3	3.2	10.5	238.0
معدل البطالة*	**نسبة من القوى العاملة (%)**				
فلسطين	25.9	26.4	24.4	30.4	47.9
الضفة الغربية	15.7	15.5	13.1	18.1	31.5
قطاع غزة	46.6	46.9	45.3	52.9	78.3
الاستهلاك والاستثمار والادخار	**نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)**				
الاستهلاك الكلي	110.4	111.5	119.2	119.7	112.0
العام	22.9	23.6	19.8	20.4	20.8
الخاص	87.5	87.9	99.4	99.3	91.2
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	23.7	25.1	26.9	27.3	26.0
العام**	5.2	5.9	8.1	8.2	7.8
الخاص**	18.5	19.2	18.8	19.1	18.2
الادخار	12.0	14.8	12.1	9.0	5.9
المالية العامة	**نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)**				
الإيرادات العامة	23.3	23.8	25.7	24.5	23.1
ومنها: إيرادات الجباية المحلية	7.8	8.5	9.3	9.2	9.6
إيرادات المقاصة	15.5	15.3	16.4	15.3	13.5
المنح والمساعدات الخارجية	3.1	1.8	1.8	2.0	5.9
النفقات العامة	26.6	23.3	22.6	23.8	28.4
ومنها: نفقات الأجور والواتب	12.2	11.0	10.7	10.6	12.1
نفقات غير الأجور	10.7	9.0	8.4	9.0	11.4

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
النفقات التطويرية	1.1	0.9	0.9	1.2	1.2
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	3.8-	0.1	1.8	0.7	5.4-
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	0.7-	1.9	3.6	2.7	0.5
الدين العام الحكومية	23.5	21.2	18.5	21.2	30.7
صافي المتأخرات المتراكمة	13.2	17.2	16.6	21.4	33.7
القطاع الخارجي	**نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)**				
الميزان التجاري	36.6-	38.4-	45.5-	44.0-	39.2-
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	15.4	17.0	18.5	17.7	21.0
إجمالي الواردات من السلع والخدمات	51.9	55.8	64.0	61.8	60.3
صافي الدخل المحول من الخارج	16.0	20.0	23.6	20.6	6.6
ومنه: تعويضات العاملين في إسرائيل	15.7	19.4	22.9	19.2	4.3
التحويلات الجارية بدون مقابل	8.3	8.5	11.3	10.4	11.5
ومنها: للقطاع الحكومي	2.7	2.2	2.6	2.4	5.5
الحساب الجاري	12.3-	9.9-	10.6-	13.0-	21.1-
القطاع النقدي والمصرفي	**معدل تغير سنوي (%)**				
إجمالي موجودات القطاع المصرفي	11.0	9.0	1.2-	6.5	7.5
محفظة التسهيلات الائتمانية	11.5	6.6	2.8	8.5	0.3-
ومنها: للقطاع الخاص	5.3	5.2	6.9	7.9	4.4-
إجمالي ودائع العملاء	13.1	9.1	0.3-	6.8	6.8
ومنها: للقطاع الخاص	13.9	8.3	0.3-	7.0	6.4
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	44.5	2.7	2.2-	5.2	16.7
حقوق الملكية	0.4-	7.1	5.9	2.4	3.8
ومنها: رأس المال المدفوع	3.0-	2.8	2.3	1.7	2.0
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015 = 100)	14,037.4	15,021.1	15,635.0	14,922.7	10,959.6
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	15,531.7	18,109.0	19,165.5	17,847.9	13,711.1
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	471.3	608.5	639.7	588.7	498.3
متوسط سعر الصرف الفعلي (شيكل لكل دولار)	3.441	3.232	3.356	3.683	3.703

* معدل البطالة في فلسطين وغزة هي تقديرات فريق البحث.
** تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

المحتويات

تقديم v

الملخص التنفيذي viii

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي 1

الاقتصاد العالمي: بوادر استقرار وتفاوت في وتيرة التعافي 2

الاقتصاد المحلي: انكماش حاد في ظل استمرار العدوان 5

الأنشطة الاقتصادية (جانب العرض) 7

الطلب الكلي (جانب الانفاق) 8

الأسعار والتضخم 9

القوى العاملة 11

العمالة والبطالة 12

الإنتاجية 14

الأجور والقدرة الشرائية 15

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2025 15

الفصل الثاني: مالية الحكومة 17

الإيرادات العامة والمنح 18

الإيرادات العامة 18

المنح والمساعدات الخارجية 20

النفقات العامة 20

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض 21

النفقات التطويرية 22

الرصيد المالي 22

المتأخرات 23

الدين العام 24

الملامح الرئيسة للموازنة العام للعام 2025 26

الفصل الثالث: القطاع الخارجي 27
ميزان المدفوعات 28
أداء الحساب الجاري 29
الميزان التجاري 29
الدخل المحول من الخارج 32
التحويلات الجارية 33
الحساب الرأسمالي والمالي 33
استدامة الحساب الجاري 34
وضع الاستثمار الدولي 35

الفصل الرابع: القطاع المالي 36

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية 37
الإستجابة للتحديات والطوارىء 37
دعم الاستقرار الاقتصادي 38
تعزيز الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية 41
التحول الرقمي وبنيته التحتية 42
تعزيز التعاون المحلي والدولي 46
إنجازات أخرى 47

الجزء الثاني: القطاع المصرفي 49
أداء القطاع المصرفي 49
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي 50
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي 53
أرباح القطاع المصرفي 58
وضع السيولة المحلية 59
معدلات الفائدة والصرف في السوق الفلسطيني 60
نظام المدفوعات 62

الجزء الثالث: القطاع غير المصرفي 64
مؤسسات الإقراض المتخصصة 64
قطاع الصرافة 66
شركات الدفع الإلكتروني 66
قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين) 68
قطاع التأمين 69
التأجير التمويلي 70

الملاحق الإحصائية 72

الأشكال البيانية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي 1

شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2020-2024 3
شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2020-2024 4
شكل 1-3: أداء الاقتصاد الأردني، 2020-2024 4
شكل 1-4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2024 5
شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2025 6
شكل 1-6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2023-2024 7
شكل 1-7: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2024 7
شكل 1-8: نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2020-2024 8
شكل 1-9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2020-2024 8
شكل 1-10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2023-2024 9
شكل 1-11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2020-2024 9
شكل 1-12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2020-2024 10
شكل 1-13: مستويات التضخم في فلسطين، 2020-2024 10
شكل 1-14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2023 و2024 11
شكل 1-15: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2024 12
شكل 1-16: توزيع العاملين في السوق المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية، 2024 12
شكل 1-17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2020-2024* 13
شكل 1-18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2024* 13
شكل 1-19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2020-2024* 14
شكل 1-20: إنتاجية العامل في السوق المحلي (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2024 14
شكل 1-21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2020-2024 15
شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2025 16
شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2025 16

الفصل الثاني: مالية الحكومة

شكل 2-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2024 18

شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح نسبة للإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2020-2024 19

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2024 20

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2020-2024 21

شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2024 21

شكل 2-6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)، 2020-2024 22

شكل 2-7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2024 23

شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2020-2024 24

شكل 2-9: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2020-2024 25

شكل 2-10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2020-2024 25

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني (مليون دولار)، 2024 28

شكل 3-2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2020-2024 29

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2020-2024 30

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2024 30

شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2024 31

شكل 3-6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني، 2020-2024 31

شكل 3-7: الدخل المحول من الخارج، 2020-2024 32

شكل 3-8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2020-2024 32

شكل 3-9: التحويلات الجارية، 2020-2024 33

شكل 3-10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2020-2024 34

شكل 3-11: وضع الاستثمار الدولي حسب القطاع، 2024 35

الفصل الرابع: القطاع المالي

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2024 50

شكل 4-2: إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي، 2020-2024 51

شكل 4-3: هيكل ودائع العملاء، 2024 51

شكل 4-4: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2020-2024 52

شكل 4-5: هيكل حقوق الملكية، 2024 53
شكل 4-6: إجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2024 54
شكل 4-7: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2020–2024 54
شكل 4-8: هيكل المحفظة الائتمانية، 2024 55
شكل 4-9: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2023-2024 56
شكل 4-10: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2023-2024 57
شكل 4-11: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2023-2024 57
شكل 4-12: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2024 58
شكل 4-13: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2024 59
شكل 4-14: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2020-2024 59
شكل 4-15: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2024 61
شكل 4-16: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 2020-2024 61
شكل 4-17: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2020-2024 62
شكل 4-18: الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من الشيكات المتداولة، 2022-2024 63
شكل 4-19: هيكل صافي أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة، 2021-2024 64
شكل 4-20: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة قطاعياً وجغرافياً، 2022-2024 65
شكل 4-21: قيمة الحوالات الصادرة والواردة، 2021-2024 66
شكل 4-22: المحافظ الإلكترونية، من حيث القيمة وعدد المستخدمين، 2021-2024 67
شكل 4-23: عدد الحركات المنفذة وقيمتها، 2023-2024 67
شكل 4-24: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2020-2024 68
شكل 4-25: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة، 2024 69
شكل 4-26: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2020-2024 69
شكل 4-27: أقساط التأمين حسب نوع التأمين، 2024 70
شكل 4-28: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2021-2024 71

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي ، 2020-2024 73

جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2020-2024 73

جدول (1-3): معدلات البطالة في دول مختارة، 2020-2024 74

جدول (1-4): معدلات الفائدة الرسمية، 2020-2024 74

جدول (1-5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2020-2024 75

جدول (1-6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2020-2024 76

جدول (1-7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2020-2024 77

جدول (1-8): معدلات التضخم في فلسطين، 2020-2024 78

جدول (1-9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2020-2024 79

جدول (1-10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2025 80

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2-1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2020–2024 81

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2020–2024 82

جدول (2-3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2020–2024 83

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3-1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2020– 2024 84

جدول (3-2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2020– 2024 85

الفصل الرابع: القطاع المالي

جدول (4-1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية*، 2020–2024 86

جدول (4-2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2020–2024 87

جدول (4-3): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2024 88

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2024..... 89
جدول (4-5): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2020–2024..... 90
جدول (4-6): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2020-2024..... 91
جدول (4-7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2020-2024..... 92
جدول (4-8): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2024..... 93
جدول (4-9): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض*، 2020-2024..... 94
جدول (4-10): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية «براق»*، 2020-2024..... 94
جدول (4-11): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020-2024..... 95
جدول (4-12): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2020-2024..... 96
جدول (4-13): بعض المؤشرات الخاصة بقطاع الصيرفة في فلسطين، 2020-2024..... 96
جدول (4-14): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2020-2024..... 97
جدول (4-15): أهم المؤشرات التشغيلية والمالية في قطاع التأمين، 2020-2024..... 98

الفصل الأول

الأداء الاقتصادي

نظرة عامة

أظهر الاقتصاد العالمي خلال العام 2024 بوادر تباطؤ طفيف في معدلات النمو، وسط تحسّن نسبي في بعض الأسواق وتراجع في أخرى، مما يعكس حالة من التفاوت في التعافي الاقتصادي. وقد ساهم الانخفاض الملحوظ في أسعار السلع الأساسية، خاصة الطاقة والغذاء، في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية على المستوى العالمي. ومع ذلك، لم يكن هذا التحسن كافياً لتحقيق نمو متوازن، إذ حافظت الاقتصادات المتقدمة على وتيرة نمو محدودة، بينما عانت العديد من الأسواق الناشئة من تباطؤ ملموس نتيجة تراجع الطلب الخارجي وتشديد السياسات النقدية. أما على الصعيد الإقليمي، فقد استمرت التوترات الجيوسياسية، إلى جانب التحديات المالية والتمويلية، في إعاقة جهود التعافي، مضيفة المزيد من الضبابية إلى آفاق النمو في المدى المنظور.

أما في السياق الوطني، فقد واصل العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية خلال العام 2024 فرض ضغوط خانقة على الاقتصاد المحلي، وأدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، لا سيما في ظل تصاعد وتيرة التدمير في قطاع غزة، وتقييد الحركة والنشاط في الضفة الغربية. وقد انعكس ذلك في تراجع غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة بلغت 26.6% على أساس سنوي، لينخفض إلى حوالي 11 مليار دولار، مدفوعاً بانكماش حاد في مكونات الطلب الكلي بنسبة 31.3%. ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة 32.5%، إلى جانب تراجع الاستهلاك العام بنسبة 25.0%.

وعلى المستوى الجغرافي، انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 17.0%، ليبلغ الناتج المحلي نحو 10.6 مليار دولار، مشكلاً بذلك ما يقارب 96.7% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني. وفي المقابل، شهد قطاع غزة انهياراً شبه كامل في الأنشطة الاقتصادية، إذ تراجع ناتجه المحلي بنسبة 83.2%، ليصل إلى حوالي 0.36 مليار دولار، وهو ما يعكس الشلل التام الذي أصاب القطاع في أعقاب العدوان المستمر.

ويستعرض هذا الفصل أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي في العام 2024، مع التركيز على الاتجاهات العامة، والتحديات الهيكلية، والانعكاسات المستقبلية المتوقعة.

الاقتصاد العالمي: بوادر استقرار وتفاوت في وتيرة التعافي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2024 مؤشرات على استقرار نسبي، بعد سنوات من التوترات الجيوسياسية والصدمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة التي أثّرت على ديناميكيات النمو. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، سجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.3%، مقارنة مع 3.5% في العام 2023، وسط تراجع تدريجي في معدلات التضخم، وإن بقيت هذه المعدلات أعلى من المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية في معظم الدول.

وقد تباين الأداء الاقتصادي بين المجموعات الرئيسة من الدول، إذ سجلت **الاقتصادات المتقدمة** نمواً طفيفاً بنسبة 1.8% خلال العام 2024، مقارنة مع 1.7% في العام السابق. وقد دعم هذا النمو النسبي كل من تحسن الإنفاق الحكومي واستقرار أسواق العمل، إضافة إلى بعض التطورات الإيجابية في جانب العرض، مثل انخفاض أسعار الطاقة بوتيرة أسرع من المتوقع، والانتعاش غير المتوقع في حجم القوى العاملة، نتيجة لتدفقات هجرة كبيرة ساعدت على تخفيف حدة الضغوط التضخمية.

شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2020-2024

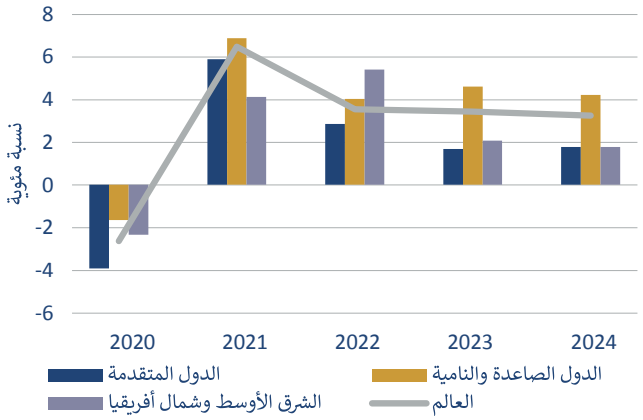

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2024.

ففي الولايات المتحدة، كان النمو الاقتصادي مدفوعاً بقوة الاستهلاك المحلي، إذ ارتفع الإنفاق الخاص بمعدل سنوي بلغ 2.8%، مما ساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. أما في منطقة اليورو، فقد ظل النمو ضعيفاً، لا سيما في ألمانيا التي واصلت تسجيل أداء أقل من بقية دول المنطقة، بسبب استمرار التباطؤ في قطاعي التصنيع والصادرات الصناعية. وفي المقابل، سجلت كل من إسبانيا وإيرلندا معدلات نمو قوية، مدعومة بتحسن ملحوظ في قطاع السياحة، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسن الإنفاق العام.

أما **الاقتصادات الصاعدة والنامية**، فقد شهدت تباطؤاً في النمو ليسجل 4.3% في العام 2024، مقارنة مع 4.7% في العام 2023. وعلى الرغم من نجاح الصين، أكبر هذه الاقتصادات، في بلوغ هدفها الرسمي للنمو عند 5% بدعم من برامج التحفيز الحكومي، إلا أن استمرار ضعف قطاع العقارات حدّ من فاعلية هذه السياسات، وأسهم في تراجع الطلب المحلي، مما ألقى بظلاله على زخم النمو.

وفيما يخص **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، فقد تراجع معدل النمو إلى 1.8% مقارنة مع 2.1% في العام السابق، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتراجع ثقة المستثمرين، خاصة في الدول المستوردة للنفط. وقد تأثرت اقتصادات هذه المجموعة بضعف الأداء في الأسواق المالية، وغياب الديناميكيات المحفزة لنمو القطاع الخاص، مما زاد من هشاشة التعافي الاقتصادي في الإقليم.

الاقتصاد الإقليمي

شهد **الاقتصاد الإسرائيلي** خلال العام 2024 تراجعاً ملموساً في أدائه الكلي، نتيجة التداعيات الممتدة للحرب، التي استمرت على مدار العام بدرجات متفاوتة من الشدة. فقد تسببت حالة عدم اليقين المرتفعة، والسياسات الحكومية المرتكزة على تلبية الاحتياجات الأمنية الطارئة، إضافة إلى تدخلات بنك إسرائيل في السوق، في تباطؤ النمو وارتفاع مستويات التضخم، رغم استمرار معدل البطالة عند مستويات منخفضة نسبياً.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً محدوداً بلغ 0.9% خلال العام 2024، في تراجع حاد مقارنة بالسنوات السابقة، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% على أساس سنوي. ويُعزى هذا التباطؤ إلى مجموعة من العوامل، أبرزها القيود المفروضة على سلاسل الإمداد ونقص حاد في العمالة، خاصة في قطاعي البناء والخدمات، نتيجة لمنع دخول العمال الفلسطينيين، واستدعاء أعداد كبيرة من القوى العاملة الإسرائيلية إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية.

وسجل معدل التضخم السنوي 3.1%، متجاوزاً الحد الأعلى للهامش المستهدف من قبل بنك إسرائيل (3%)، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين العرض والطلب. ففي المراحل الأولى من الحرب، تأثر الاقتصاد أساساً بانكماش الطلب الكلي، إلا أن الأشهر التالية شهدت تعافياً في الطلب بوتيرة أسرع من العرض، الذي ظل يعاني من نقص العمالة وتباطؤ الإنتاج، مما أدى إلى تصاعد الضغوط التضخمية. وقد تسارعت وتيرة التضخم خلال النصف الثاني من العام، مدفوعة بارتفاع أسعار عدد من السلع والخدمات الأساسية، لا سيما الإسكان والنقل، بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة.

شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2020-2024

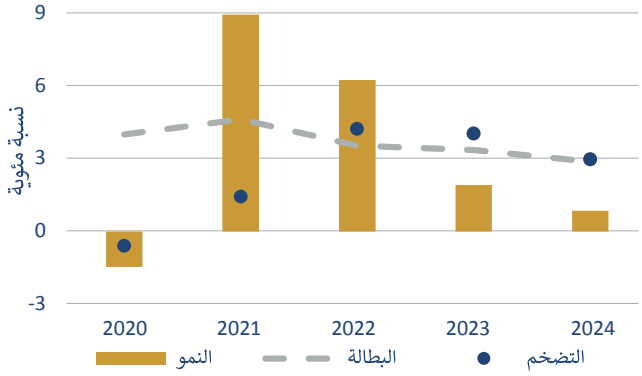

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2024.

وعلى صعيد سوق العمل، تعرضت القوى العاملة لأربع صدمات رئيسة: (1) تراجع حاد في المعروض من العمالة غير الإسرائيلية نتيجة القيود الأمنية؛ (2) استدعاء جنود الاحتياط مما قلّص حجم القوى العاملة المتاحة في قطاعات مدنية حيوية؛ (3) القيود التشغيلية على مناطق النزاع؛ (4) ضعف ثقة المستثمرين والمستهلكين، والذي انعكس سلباً على بعض القطاعات، خصوصاً السياحة والخدمات.

ورغم هذه الصدمات، أظهر سوق العمل درجة من التماسك النسبي، إذ بلغ معدل البطالة في أيلول العام 2024 نحو 2.8%، وهو الأدنى منذ العام 1995، مما يعكس مرونة نسبية في سوق العمل، وإن كانت مدفوعة جزئياً بخروج قسري للعديد من العمال من قوة العمل الرسمية.

أما **الاقتصاد الأردني** فقد شهد خلال العام 2024 تباطؤاً طفيفاً في وتيرة النمو الاقتصادي، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.5%، مقارنة مع 2.9% في العام 2023. وجاء هذا التباطؤ في ظل بيئة إقليمية مضطربة، إلا أن أداء القطاع الخارجي أظهر قدرة ملحوظة على التكيف والصمود، مدفوعاً بتحسن صادرات السلع والخدمات، واستمرار التدفقات الإيجابية من تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة التباطؤ.

وعلى صعيد الأسعار، واصل معدل التضخم تباطؤه للعام الثاني على التوالي، ليبلغ نحو 1.6% في العام 2024، مقارنة مع 2.1% في العام السابق، في انعكاس مباشر لانحسار الموجة التضخمية التي أعقبت جائحة كوفيد – 19، والتي طالت معظم الاقتصادات الإقليمية والعالمية. وقد أسهم في هذا التراجع انخفاض الضغوط التضخمية الخارجية، لا سيما أسعار الطاقة والغذاء، إلى جانب فاعلية السياسات الاقتصادية المحلية، سواء على صعيد السياسة النقدية التي حافظت على استقرار نسبي في أسعار الفائدة، أو السياسة المالية التي استمرت في ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو أولويات التنمية.

شكل 1-3: أداء الاقتصاد الأردني، 2020-2024

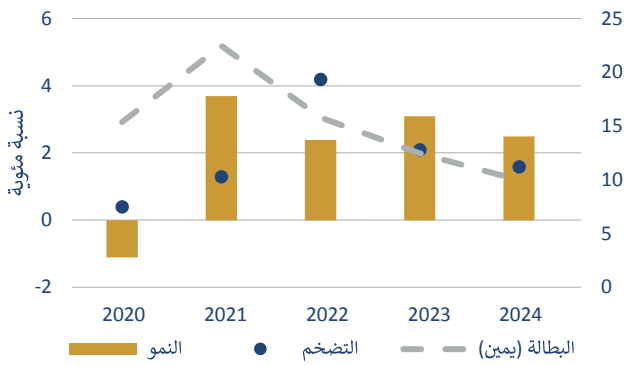

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2024.

وبذلك، أظهر الاقتصاد الأردني مرونة نسبية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، رغم استمرار بعض المخاطر المرتبطة بالبطالة، وضعف الاستثمار الخاص، والتأثر المحتمل بالتوترات الجيوسياسية في الإقليم.

وفيما يخص **الاقتصاد المصري**، فقد شهد تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة نموه خلال العام 2024، إذ بلغ معدل النمو نحو 2.8%، مقارنة مع 3.8% في العام 2023. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة الإنفاق الاستهلاكي، سواء على مستوى الاستهلاك العام أو الخاص، إلى جانب تحسن نسبي في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، مما ساهم في الحفاظ على معدل نمو موجب رغم التحديات الاقتصادية والمالية المتراكمة.

وعلى صعيد الأسعار، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً حاداً بلغ 33.3% خلال العام، وهو من أعلى المستويات المسجلة خلال العقد الأخير. وقد ساهمت معظم مكونات سلة المستهلك في هذا الارتفاع، لا سيما بند الطعام والمشروبات، الذي أسهم وحده بنحو 13.8 نقطة مئوية من مجمل التضخم، في ظل استمرار الضغوط على سلاسل الإمداد وتراجع قيمة الجنيه المصري، وارتفاع تكاليف الاستيراد.

أما على مستوى سوق العمل، فتشير نتائج مسح القوى العاملة إلى تراجع معدل البطالة إلى 6.6% في العام 2024، مقارنة مع 7.2% في العام السابق، مما يعكس تحسناً جزئياً في مؤشرات سوق العمل، وإن كان التحسن لا يزال محدوداً بالنظر إلى تحديات النمو وفرص التشغيل، خاصة في القطاعين غير الرسمي والزراعي.

الاقتصاد المحلي: انكماش حاد في ظل استمرار العدوان

واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 تحديات غير مسبوقة، نتيجة لتشابك الأزمات الاقتصادية مع التوترات السياسية والعسكرية المتصاعدة، مما أدى إلى تعميق حالة الركود الاقتصادي، وتزايد الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمية. وقد شكل استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية لأموال المقاصة، في ظل بقاء المساعدات الخارجية عند مستويات متدنية، أحد أبرز العوامل التي حدّت من قدرة الحكومة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها، بما في ذلك دفع الرواتب وتوفير الخدمات العامة الأساسية، مما ساهم في تأزيم الوضع المالي والاقتصادي العام.

ومع اشتداد العدوان على قطاع غزة، تحول المشهد الإنساني إلى مأساة متجددة، مع لجوء أكثر من نصف مليون فلسطيني إلى مناطق أقل خطراً. وفي الضفة الغربية، لم تتوقف الانتهاكات، بل تزايدت الاعتداءات من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال، مخلفةً واقعاً جديد من خلال تحويل بعض المناطق إلى «مناطق عسكرية مغلقة» خاصة في شمال الضفة الغربية.

في السياق ذاته، شهد الاقتصاد المحلي ارتفاعاً غير مسبوق في الأسعار، نتيجة تدهور سعر صرف الشيكل وارتفاع تكاليف الواردات، الأمر الذي أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر الفلسطينية، وزيادة الضغوط المعيشية. كما خلّف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كارثة إنسانية واقتصادية، إذ أجبر أكثر من نصف مليون مواطن على النزوح داخلياً، في ظل دمار واسع النطاق للبنية التحتية، وتوقف شبه كامل للحياة الاقتصادية. وفي الضفة الغربية، تصاعدت اعتداءات المستوطنين والقيود العسكرية، خاصة في شمال الضفة، إذ جرى تحويل مناطق واسعة إلى مناطق عسكرية مغلقة، مما فاقم من صعوبة النشاط الاقتصادي وأدى إلى مزيد من التراجع في أداء القطاعات المختلفة.

شكل 1 - 4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2024

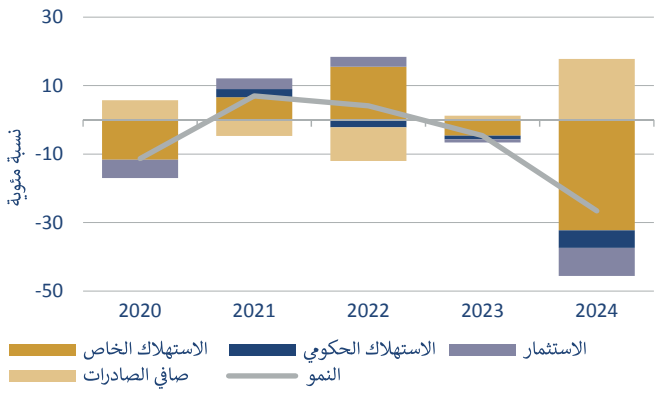

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وأظهرت البيانات الرسمية انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة حادة بلغت 26.6% مقارنة بعام 2023، ليبلغ حوالي 11 مليار دولار فقط، مقابل انكماش أقل حدة في

العام السابق بلغ 4.6%. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض الطلب الكلي بنسبة 31.3%، نتيجة لتراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 32.5%، والاستهلاك العام بنسبة 25.0%.

وعلى المستوى الجغرافي، تباينت حدة الانكماش بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 17.0%، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10.6 مليار دولار، مشكلاً بذلك 96.7% من الناتج المحلي الكلي. أما في قطاع غزة، فقد بلغ حجم الانكماش الاقتصادي مستوى كارثياً بنسبة 85.6%، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 0.4 مليار دولار فقط، نتيجة للدمار الشامل الذي خلفه العدوان في البنية الاقتصادية، وتوقف كافة الأنشطة الاقتصادية تقريباً.

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27.8% ليبلغ نحو 2,086.6 دولار. ففي الضفة الغربية، بلغ نصيب الفرد حوالي 3,528 دولار، بانخفاض قدره 18.8%، بينما في قطاع غزة انخفض بشكل غير مسبوق بنسبة 83.4%، ليصل إلى 161.1 دولار فقط، وهو من أدنى المستويات المسجلة تاريخياً.

وفي ظل هذه التراجعات الحادة، تفاقمت فجوة الإنتاج[1]. وتشير التقديرات إلى أن فجوة الإنتاج بلغت نحو -34.1% في العام 2024، وهي الأعمق منذ العام 1996، مما يعكس حجم الصدمة الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة العدوان على غزة والقيود المستمرة في الضفة الغربية. ويُعزى هذا التراجع إلى عوامل متعددة شملت تدمير البنية التحتية، وتقلص الطلب المحلي، وتراجع الدخول الحقيقية، وتعطل الاستثمار، وانخفاض الإنفاق العام في ظل أزمة مالية متفاقمة.

شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2025

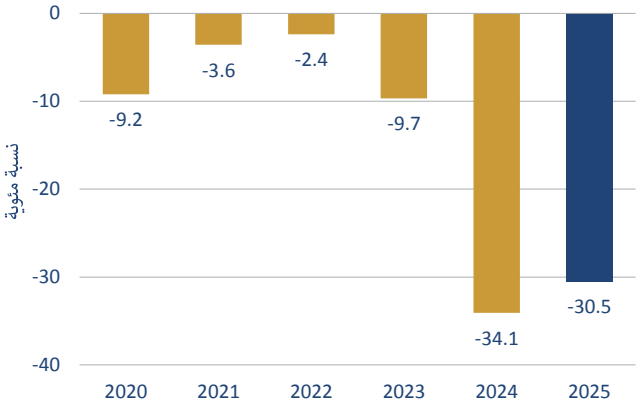

المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

أما في العام 2025، فتشير التقديرات إلى تحسّن طفيف، إذ يُتوقع تقلص فجوة الإنتاج إلى -30.5%، نتيجة لاستقرار جزئي في بعض الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وتحسن نسبي في بيئة الأعمال، إضافة إلى زيادة جزئية في الإنفاق العام. ومع ذلك، تبقى هذه الفجوة السالبة كبيرة، مما يعكس استمرار اختلالات الاقتصاد البنيوية، وضعف القدرة على الوصول إلى الموارد والأسواق، في ظل غياب أي بوادر جدية على إنهاء العدوان أو تحقيق انفراجة اقتصادية وسياسية قريبة.

[1]) تُعد فجوة الإنتاج إحدى الأدوات التحليلية المهمة التي تعتمد عليها البنوك المركزية في تقييم موقف السياسة النقدية وتحديد درجة الضغوط التضخمية الكامنة في الاقتصاد. وتمثل هذه الفجوة الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحتمل الذي يمكن تحقيقه دون توليد ضغوط تضخمية أو انكماشية، وبالتالي فإن تحديد حجمها واتجاهها يشكل مدخلاً رئيسياً لاتخاذ قرارات السياسة النقدية الملائمة. وتتعدد المنهجيات المستخدمة في تقدير الناتج المحتمل وفجوة الانتاج، وتصنف عموماً إلى منهجيات إحصائية وأخرى هيكلية تركز على الأساس الاقتصادي النظري، وأبرزها منهجية دالة الإنتاج الكلي، التي تستند إلى نماذج الاقتصاد الكلي وتراعي تأثيرات الصدمات في جانبي العرض والطلب. كما يمكن من خلال هذا الأسلوب تحليل مصادر النمو الاقتصادي، من خلال تحديد مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج في نمو الناتج المحتمل، مما يتيح فهماً أعمق للتغيرات الهيكلية التي تطرأ على الاقتصاد. وفي هذا السياق، تم تقدير فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لمنهجية دالة الإنتاج.

الأنشطة الاقتصادية (جانب العرض)

اتسم الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024 باستمرار هيمنة القطاعات الخدمية على الناتج المحلي الإجمالي، مقابل مساهمة محدودة للأنشطة الإنتاجية[2]. فقد برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة كأكبر القطاعات الخدمية، بحصة بلغت 18.8% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع 17.8% في العام 2023. وفي المقابل، شهد قطاع الإدارة العامة والدفاع تراجعاً طفيفاً في حصته من الناتج، إذ انخفضت من 11.2% إلى 10.7%. بينما حقق قطاع التعليم نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت حصته من 6.6% إلى 7.6%. كما سجلت الخدمات الصحية تتحسناً متواضعاً بارتفاع حصتها إلى 5.2% مقارنة مع 4.9% في العام السابق. وارتفعت أيضاً حصة قطاع المالية والتأمين من 5.3% إلى 5.7%، واستمر قطاع المعلومات والاتصالات في تحسنه ليصل إلى 3.4% بعد أن كان 3.0% في العام 2023. وعلى الجانب الآخر، شهدت فئة الخدمات الأخرى تراجعاً واضحاً في حصتها، من 10.4% إلى 8.5%.

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2024-2023

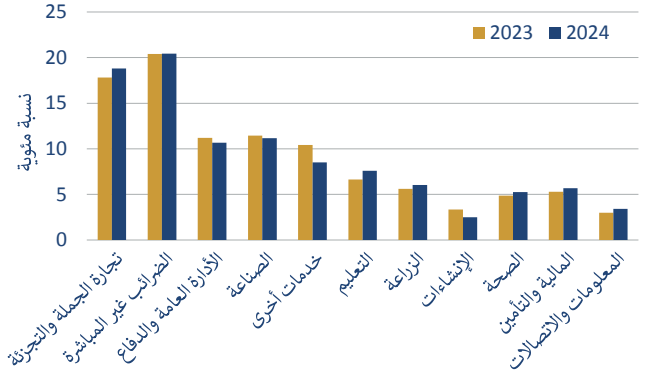

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، ظلّت الصناعة تحتل الصدارة بين القطاعات السلعية، رغم انخفاض طفيف في حصتها من 11.5% إلى 11.2%. أما الزراعة، فقد ارتفعت حصتها من الناتج المحلي إلى 6.0% مقارنة مع 5.6% في العام السابق. في حين انخفضت حصة قطاع الإنشاءات من 3.3% إلى 2.5% خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من هذه الحصص النسبية، أظهرت بيانات العام 2024 تراجعاً حاداً في القيمة المضافة لمعظم القطاعات الاقتصادية نتيجة الأزمة المستمرة والتصعيد العسكري الإسرائيلي، لا سيما في قطاع غزة. وكان قطاع الإنشاءات الأكثر تراجعاً بنسبة 45.4%، تلاه انخفاض الخدمات الأخرى بنسبة 40.0%. كما انخفض قطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة 30.2%، والصناعة بنسبة 28.3%، والضرائب غير المباشرة بنسبة 26.5%. وسجل كل من قطاع الصحة، والقطاع المالي والتأمين، والزراعة تراجعات متقاربة بلغت نحو 21.1%. كما انخفض قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22.4%، وقطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 16.2%، والقطاع التعليمي بنسبة 16.0%.

شكل 1 - 7: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2024

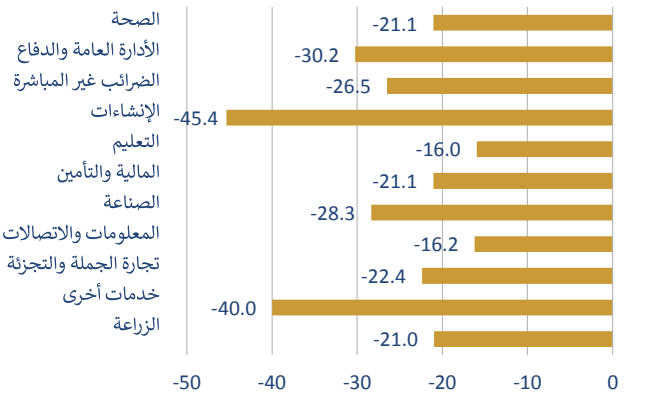

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[2] تضم أنشطة الخدمات مجموعة واسعة من القطاعات ذات الطابع غير السلعي، وتشمل أنشطة التجارة، والأنشطة المالية والتأمين، والمعلومات والاتصالات، والتعليم، والصحة، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية والخدمات الأخرى (النقل والتخزين، وخدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية والإيجارية، وغيرها). أما الأنشطة الإنتاجية فتضم كلاً من الزراعة، والصناعة، والإنشاءات.

يجدر بالذكر أن قطاع الزراعة، رغم ارتفاع حصته النسبية، شهد تراجعاً فعلياً في قيمته المضافة بنحو 21.0%، نتيجة تدمير الأراضي الزراعية وصعوبة الوصول إليها بسبب الأوضاع الأمنية. كما تراجع نشاط تجارة الجملة والتجزئة بفعل انخفاض القدرة الشرائية وتراجع حركة التجارة، في حين انكمش قطاع المعلومات والاتصالات والصناعة بشكل ملحوظ.

وقد انعكست هذه التغيرات السلبية على مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ففي العام 2024، ساهمت القطاعات الخدمية بشكل رئيسي في تثبيط النمو، حيث سجل قطاع التجارة أكبر تأثير سلبي بتراجع مساهمته بمقدار 4.0 نقاط مئوية، تلاه قطاع الإدارة العامة والدفاع بمساهمة سلبية قدرها 3.4 نقاط مئوية، ثم الصناعة التي أثرت سلباً بنحو 3.3 نقاط مئوية. كما ساهم كل من قطاع الإنشاءات والتعليم والخدمات الصحية بتثبيط النمو بمقدار 1.5 و1.1 و1.0 نقطة مئوية على التوالي، بينما بلغ مجموع مساهمات القطاعات الأخرى في تثبيط النمو حوالي 12.3 نقطة مئوية.

الطلب الكلي (جانب الانفاق)

تأثر الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 بشكل مباشر بالعوامل الاقتصادية والسياسية الضاغطة، مما انعكس في تراجع حاد في مكوناته الرئيسية، خاصة الاستهلاك والاستثمار، نتيجة تصاعد الأزمة الاقتصادية والعدوان العسكري المستمر. فقد انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 32.5% مقارنة بالعام السابق، نتيجة لتراجع مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، وتأخر دفع رواتب الموظفين العموميين، إضافة إلى تآكل القدرة الشرائية بسبب التضخم. كما تراجع الاستهلاك العام بنسبة 25.0%، متأثراً بتفاقم الأزمة المالية الحكومية نتيجة نقص التمويل الخارجي واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة. ورغم هذا التراجع، لا يزال الاستهلاك الكلي يشكّل المكوّن الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة بلغت نحو 112.1% من الناتج، موزعة بين 91.3% للاستهلاك الخاص، و20.8% للاستهلاك العام.

أما على صعيد الاستثمار، فقد شهد الاستثمار الكلي انكماشاً حاداً بنسبة 30.0%، مما يعكس تراجع الثقة في البيئة الاستثمارية، وتضرر البنية التحتية، وغياب الأفق السياسي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى إحجام المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة. وتوزعت حصة الاستثمار من الناتج المحلي بين استثمار خاص بنسبة 18.2% من الناتج، واستثمار عام بنحو 7.8%، ليصل إجمالي الاستثمار إلى 26.0% من الناتج المحلي الإجمالي. أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد تدهور صافي التصدير بنحو 39.2% نتيجة القيود المفروضة على حركة التجارة والحدود والمعابر، وتراجع النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

شكل 1 - 8: نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2024-2020

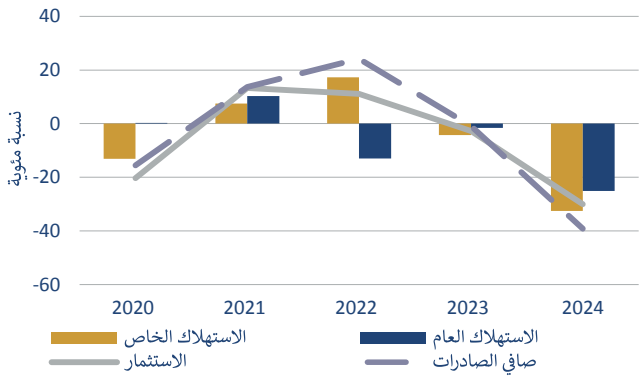

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2024-2020

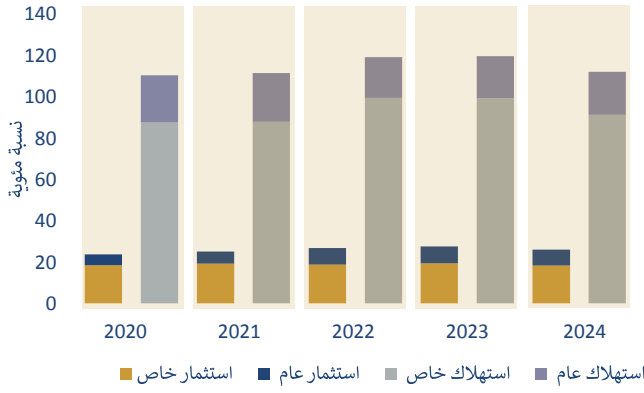

المصدر: تقديرات سلطة النقد للاستثمار.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للاستهلاك.

فعلى صعيد الضفة الغربية، انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 22.9%، كما تراجع الاستهلاك العام بنحو 13.1%، إلى جانب انخفاض الصادرات بنسبة 6.9 والواردات بنحو 24.2%. ورغم تراجع الواردات، أدى انخفاض الصادرات إلى استمرار العجز التجاري، وإن كان العجز قد تقلّص بنسبة 32.2% بفعل انخفاض الواردات بشكل أكبر. أما في قطاع غزة، فكان الانكماش الاقتصادي أشد حدة، إذ تراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 83.4%، كما تراجع الاستهلاك العام بنسبة 66.0%، مما يعكس التراجع الكبير في القدرة الشرائية. وشهدت الأنشطة الاستثمارية انهياراً بشكل شبه تام، في ظل التدمير الواسع للبنية التحتية وتعطل الإنتاج. وعلى صعيد التجارة الخارجية، فقد انعدمت الصادرات تماماً في العام 2024 (مقارنة بنحو 5.8% من الناتج المحلي في العام 2023)، في حين ارتفعت نسبة الواردات إلى 74.7% من الناتج المحلي (مقارنة مع 56.6% في العام 2023)، مما ساهم في زيادة العجز التجاري بشكل حاد، نتيجة الاعتماد شبه الكامل على السلع المستوردة، وغياب الإنتاج المحلي، وشح المساعدات الإنسانية.

شكل 1 - 10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2023-2024

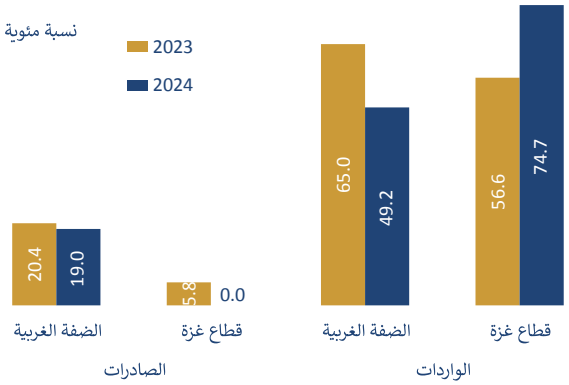

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتعكس هذه التطورات تراجعاً غير مسبوق في الطلب الكلي في فلسطين خلال العام 2024، وتفاقماً في الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي وغياب أية آفاق حقيقية للتعافي في المدى القريب.

الأسعار والتضخم

تُعد أسعار السلع الأساسية أحد المحركات الرئيسية للتقلبات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي، لما لها من تأثير مباشر على معدلات التضخم ومستويات المعيشة. وفي العام 2024، شهدت الأسواق العالمية بعض الانفراجات، تجلت في تراجع أسعار معظم السلع الأساسية، مدفوعة بتحسن سلاسل الإمداد، واستقرار جزئي في الأسواق، وهدوء نسبي في بعض بؤر التوتر الجيوسياسي.

فقد انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 7.5%، من 125.4 نقطة في العام 2023 إلى 116.0 نقطة في العام 2024، بما يعكس تحسناً في الإمدادات العالمية وتراجعاً في مستويات الطلب. كما تراجع مؤشر أسعار الطاقة بنسبة 5.1%، من 107.0 إلى 101.5 نقطة، في ظل انخفاض الطلب العالمي واستقرار نسبي في أسعار النفط والغاز. وفي المقابل، ارتفع مؤشر أسعار المعادن بنسبة 2.6%، ليصل إلى 106.7 نقطة، بينما شهدت أسعار الأسمدة تراجعاً حاداً بنسبة 23.4%، نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي العالمي وتراجع الطلب.

شكل 1 - 11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2020-2024

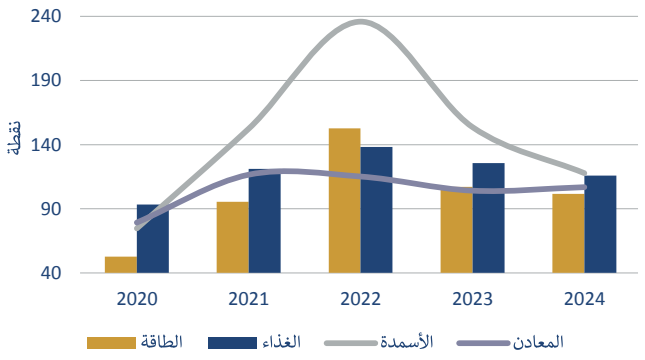

سنة الأساس= 2010.
المصدر: البنك الدولي.

وقد ساهمت هذه التطورات في خفض الضغوط التضخمية، مما منح البنوك المركزية العالمية مساحة أوسع لتخفيف السياسات النقدية. إذ انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة إلى 2.6% (مقارنة مع 4.6% في 2023)، بينما سجلت الأسواق الناشئة والنامية تضخماً نسبياً أقل عند 7.7% (مقارنة مع 8.0% في 2023). ويعزى هذا التراجع إلى تحسن الأوضاع النقدية وارتفاع قيمة العملات المحلية مقابل الدولار، مما خفف من وطأة التضخم المستورد.

وعلى هذا الأساس، اتجه كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي نحو تخفيف السياسات النقدية. فقد خفض الأول سعر الفائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة، بينما خفض الثاني الفائدة بمقدار 1.35 نقطة مئوية خلال العام 2024.

وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت اقتصادات المنطقة أيضاً، لا سيما في دول الجوار، تحسناً في مستويات الأسعار، إذ تشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى تراجع معدل التضخم في الأردن إلى 1.6% (مقابل 2.1% في العام 2023)، وفي إسرائيل إلى 3.1% (مقابل 4.2% في 2023).

شكل 1-12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2024-2020

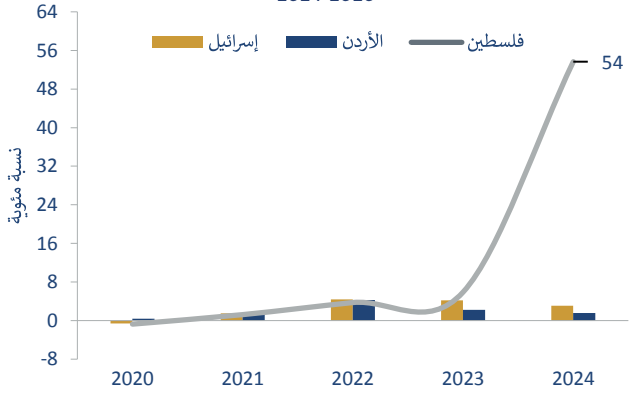

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2024، و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1 - 13: مستويات التضخم في فلسطين، 2020-2024

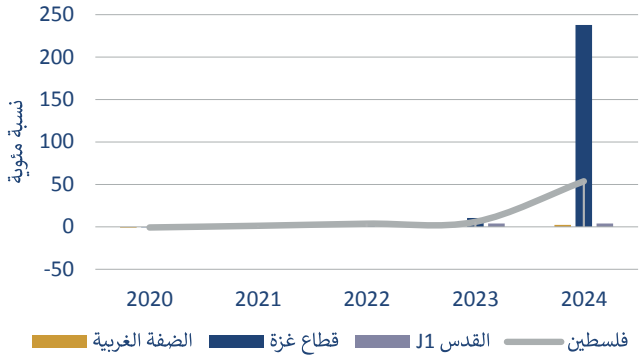

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

لم يكن المشهد في الاقتصاد الفلسطيني مماثلاً للتطورات العالمية في سياق مستويات الأسعار، إذ ارتفعت معدلات التضخم في فلسطين إلى ما يقارب 54% خلال العام 2024، مقارنة بنحو 5.9% في العام 2023، كنتيجة رئيسية للعدوان الإسرائيلي والحصار الخانق على قطاع غزة، والقيود على حركة التنقل فيما بين محافظات الوطن في الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، فقد أدى تراجع قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار، إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد.

ومن الملاحظ أن هناك تذبذب كبير في الأسعار بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على خلفية التطورات السياسية والإجراءات العسكرية الإسرائيلية على الأرض. وقد وصل معدل التضخم في قطاع غزة إلى ما يقارب 238%، مقارنة مع 10.5% خلال العام الماضي، مدفوعاً بإغلاق المعابر، وشح السلع الأساسية، وتعطّل سلاسل التوريد، خصوصاً للغذاء والدواء والمحروقات.

أما في الضفة الغربية، فقد بلغ معدل التضخم 2.5%، مقارنة مع 4.8% في العام 2023، ما يعكس حالة من الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار في الضفة الغربية. في حين شهدت مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في المنطقة المسماة (J1) من محافظة القدس[3] انخفاضاً طفيفاً في معدل التضخم، إلى حوالي 3.8% خلال العام 2024، مقارنة مع 4.1% خلال العام السابق.

[3] ذلك الجزء من محافظة القدس الذي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بضمّه بشكل أحادي عقب احتلال الضفة الغربية في العام 1967، ويشمل المناطق التي تم إخضاعها إدارياً وتشريعياً لسلطات الاحتلال خارج إطار القانون الدولي.

كما شهدت المجموعات السلعية الرئيسية في فلسطين خلال العام 2024 تأثيرات متفاوتة على معدل التضخم. وتصدّرت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية قائمة المجموعات الأكثر مساهمة، إذ أسهمت بارتفاع قدره 27.9 نقطة مئوية، تلتها مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، التي ساهمت في رفع معدل التضخم بنحو 17.1 نقطة مئوية، مدفوعة بارتفاع أسعار السلع الأساسية وشح الإمدادات. كما ساهمت مجموعة النقل بزيادة قدرها 4.7 نقطة مئوية نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف النقل المرتبطة بقيود الحركة. وجاءت مجموعة المسكن ومستلزماته في المرتبة الرابعة، بمساهمة بلغت 2.2 نقطة مئوية.

أما بالنسبة لباقي المجموعات، فقد أسهمت المنسوجات والملبوسات بزيادة طفيفة قدرها 0.3 نقطة مئوية، تلتها مجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية بنحو 0.2 نقطة مئوية. وسجلت خدمات المطاعم والإقامة تأثيراً محدوداً بلغ 0.1 نقطة مئوية، في حين كانت مجموعة الاتصالات الوحيدة التي ساهمت في خفض التضخم بشكل طفيف، بمقدار 0.02 نقطة مئوية.

شكل 1 - 14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2023 و2024

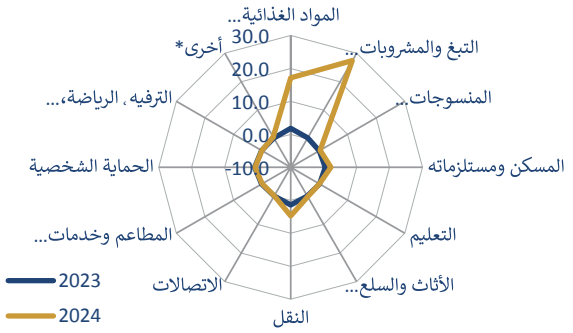

* تشمل الرعاية الصحية، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبشكل عام، تُظهر هذه التطورات التباين الحاد في ديناميكيات التضخم بين فلسطين وبقية العالم. ففي حين اتجهت الاقتصادات الأخرى نحو الاستقرار السعري، عانت فلسطين من تضخم مفرط، خاصة في غزة، نتيجة العدوان الإسرائيلي والانقطاع شبه الكامل للموارد والأسواق. ويعكس هذا التضخم البنيوي العميق هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، واعتماده المفرط على الواردات في ظل ضعف الإنتاج المحلي وضعف الحماية الاقتصادية.

القوى العاملة[4]

بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين خلال العام 2024 نحو 5.6 مليون نسمة، توزعوا بواقع 3.3 مليون نسمة في الضفة الغربية، و2.3 مليون نسمة في قطاع غزة، وذلك بعد أن سجل عدد سكان القطاع انخفاضاً بنحو 160 ألف نسمة مقارنة بتقديرات العام 2023، أي بتراجع نسبته حوالي 6%، نتيجة المجازر التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين. ويستمر المجتمع الفلسطيني في اتسامه بتركيبة سكانية فتية، إذ يشكل الأفراد دون سن الخامسة عشرة ما نسبته 37% من إجمالي عدد السكان، موزعين بواقع 35% في الضفة الغربية و40% في قطاع غزة.

وفي ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي خلال العام 2024، وما رافقه من خسائر بشرية كبيرة وتعطّل شامل للحياة الاقتصادية، خاصة في قطاع غزة، لم تتوفر بيانات محدثة بشأن أوضاع سوق العمل في القطاع خلال العام. وبناءً عليه، يقتصر هذا الجزء من التحليل على عرض مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية فقط.

[4] في ظل غياب البيانات الرسمية حول سوق العمل في قطاع غزة خلال العام 2024، عمد فريق البحث إلى تقدير أبرز مؤشرات سوق العمل على مستوى فلسطين ككل، وذلك بالاستناد إلى البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى مصادر دولية، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية. وقد مكّنت هذه المقاربة من بناء صورة تحليلية تقريبية لأوضاع القوى العاملة، رغم التحديات المرتبطة بشحّ البيانات وتفاوت القدرة على الرصد الميداني في المناطق المتضررة.

فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للأفراد من عمر 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حوالي 46.0% خلال عام 2024، موزعة بواقع 73.4% للذكور و17.8% للإناث. وعلى الرغم من استقرار هذه النسبة نسبياً، إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة بالمعدلات الإقليمية والدولية، مما يعكس استمرار التحديات البنيوية في سوق العمل الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، والذي يُعزى إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى محدودية فرص العمل اللائق للنساء.

شكل 1-15: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2024

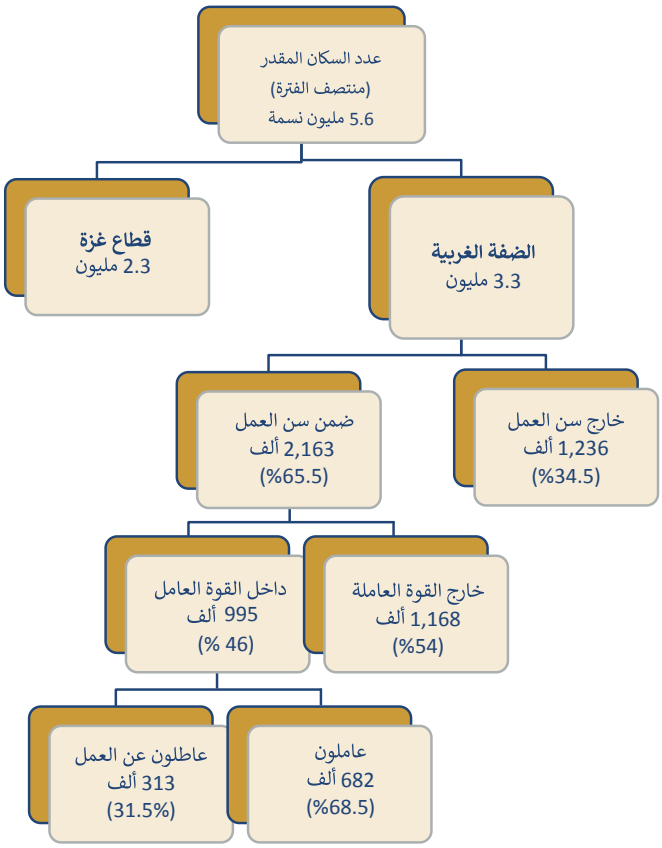

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

العمالة والبطالة

شهد سوق العمل الفلسطيني خلال العام 2024 تدهوراً حاداً، انعكاساً مباشراً للظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة، إذ انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية، بما في ذلك العمالة في إسرائيل، بنسبة 16.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 682 ألف عامل. ويُعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى توقف معظم العمال الفلسطينيين عن العمل داخل إسرائيل، نتيجة القيود المشددة التي فرضتها سلطات الاحتلال، مما عمّق من هشاشة التبعية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني تجاه الاقتصاد الإسرائيلي، وأضعف قدرة السوق المحلية على استيعاب هذه العمالة.

فقد شهد سوق العمل الإسرائيلي إغلاق شبه تام أمام العمالة الفلسطينية خلال العام 2024، إذ انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في هذا السوق إلى نحو 31 ألف عامل فقط، مقارنة بنحو 129 ألفاً في العام السابق، أي بتراجع نسبته 76%. وقد ترافق ذلك مع إجراءات إسرائيلية إضافية داخل الضفة الغربية، شملت الإغلاقات المتكررة، ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق (ج)، وهدم المنشآت، وقطع المياه، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد، مما ساهم في شلّ النشاط الاقتصادي، خاصة في محافظات شمال الضفة مثل جنين وطولكرم التي تعرضت لتدمير واسع للبنية التحتية، وتعطيل لمختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

شكل 1-16: توزيع العاملين في السوق المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية، 2024

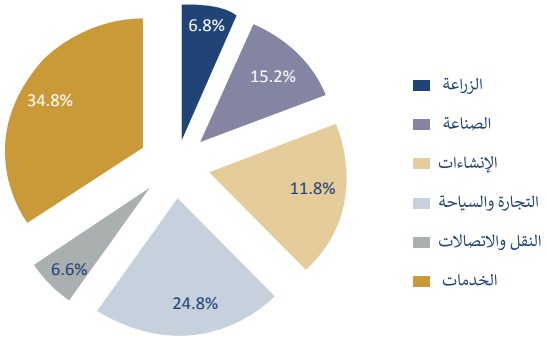

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية[5]، أظهرت البيانات تفاوتاً ملحوظاً بين القطاعات. فقد استوعب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من العاملين بواقع 34.8%، تلاه قطاع التجارة والمطاعم والسياحة بنسبة 24.8%. وبلغت حصة قطاع الصناعة 15.2%، يليه قطاع الإنشاءات بنسبة 11.8%. كما استوعب قطاع الزراعة 6.8% من العاملين، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات نحو 6.6%.

شكل 1 - 17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2020-2024*

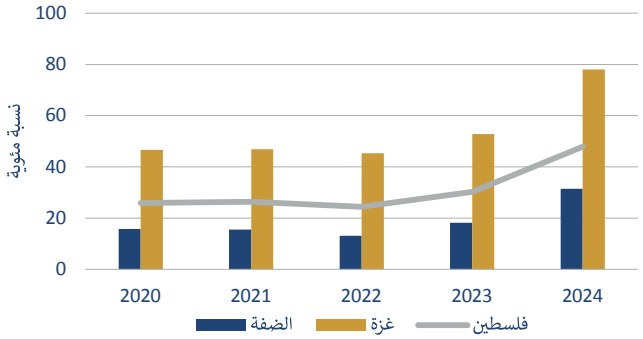

* بيانات العام 2024 لكل من قطاع غزة وفلسطين هي تقديرات فريق البحث بالاستناد إلى المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبعض المؤسسات الدولية الأخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ونتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي ومنع دخول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي، ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى مستويات قياسية، مسجلاً 47.9% خلال العام 2024 مقارنة مع 30% في العام 2023. وقد شمل هذا الارتفاع مختلف المناطق، إذ قفز معدل البطالة في الضفة الغربية من 17% إلى 31.5%، بينما سجل قطاع غزة أعلى معدلات البطالة على الإطلاق، إذ ارتفع من 52.9% في العام السابق إلى نحو 78.3% حسب التقديرات، مدفوعاً بتدمير شامل للاقتصاد المحلي، والإغلاق الكامل للمعابر، ووقف الإمدادات الحيوية من الغذاء والمياه والكهرباء.

كما أظهرت البيانات تبايناً في معدلات البطالة بحسب نوع التجمع السكاني، إذ كانت أعلى في المخيمات مقارنة بالمناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن تباينها بحسب المستوى التعليمي، إذ سجلت نسب البطالة الأعلى بين الأفراد الحاصلين على تعليم جامعي، في دلالة على ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى نقص الفرص المتاحة في القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة المؤهلة.

شكل 1 - 18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2024*

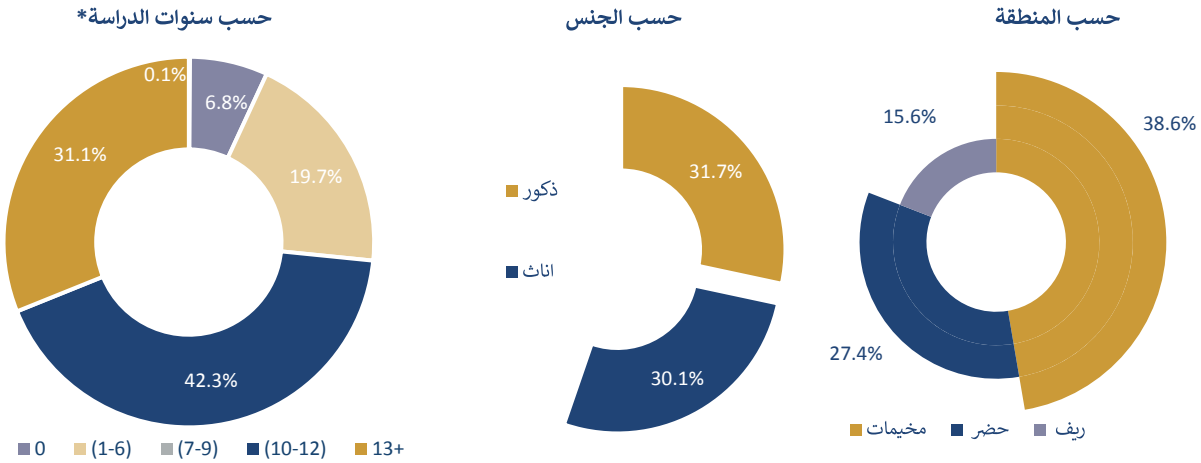

* تقتصر البيانات فقط على العمالة في الضفة الغربية، نظراً لعدم توافر بيانات عن قطاع غزة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[5] تقتصر هذه البيانات على الضفة الغربية فقط، نظراً لعدم توفر بيانات حول قطاع غزة.

الإنتاجية[6]

سجلت إنتاجية العامل الفلسطيني تراجعاً خلال العام 2024، متأثرة بتداعيات العدوان الإسرائيلي وتعطّل النشاط الاقتصادي، إذ انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد العامل إلى نحو 10.9 آلاف دولار، مقارنةً مع 11.2 ألف في العام 2023، أي بانخفاض بلغت نسبته 2.5%.

وعلى المستوى الجغرافي، تباينت مستويات الإنتاجية بشكل كبير. فقد حافظت الضفة الغربية على مستوى إنتاجية شبه مستقر بلغ نحو 12.2 ألف دولار للعامل، كما في العام السابق. أما في قطاع غزة، فقد شهدت إنتاجية العامل انخفاضاً حاداً وغير مسبوق، لتبلغ حوالي 3.1 ألف دولار فقط[7]، مقارنة مع 8.0 آلاف دولار في العام 2023، أي بانخفاض قدره 61.8%، نتيجة الانهيار الشامل في البنية التحتية، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية، وغياب القدرة على الوصول إلى أماكن العمل، فضلاً عن الانقطاع المستمر للموارد الأساسية.

شكل 1 - 19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2020-2024*

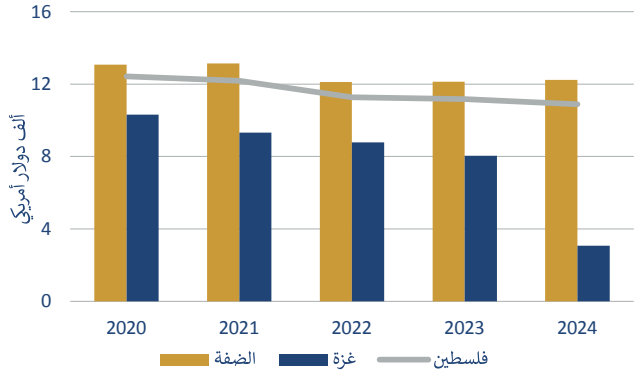

* إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع غزة وفلسطين للعام 2024 هي تقديرات فريق البحث.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما فيما يخص إنتاجية العمالة الفلسطينية على مستوى السوق المحلي فقط (أي العاملين داخل الضفة الغربية دون احتساب العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، فقد أظهرت تفاوتاً واضحاً بين القطاعات الاقتصادية[8]، انعكاساً لتباين مستويات التضرر الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية والقيود المفروضة. فقد تراجعت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة إلى 15.0 ألف دولار، مقارنةً مع 15.7 ألف دولار في العام 2023. كما انخفضت في قطاع الصناعة إلى 13.1 ألف دولار، بعد أن كانت 15.7 ألف دولار في العام السابق. وسجلت إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات تراجعاً إلى 3.8 ألف دولار، مقارنةً مع 4.2 ألف دولار في العام 2023. كما تراجعت الإنتاجية في قطاع التجارة والسياحة إلى 12.5 ألف دولار، مقابل 13.4 ألف دولار في العام السابق. كذلك انخفضت إنتاجية العامل في قطاع النقل والاتصالات، إلى 3.3 ألف دولار، مقارنةً مع 4.2 ألف دولار في العام 2023. وبلغت الإنتاجية في قطاع الخدمات الأخرى حوالي 17.1 ألف دولار للعامل، بعدما كان 19.0 ألف دولار في العام السابق.

شكل 1 - 20: إنتاجية العامل في السوق المحلي (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2024

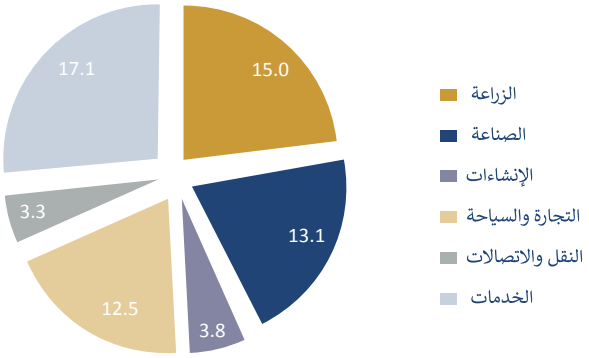

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويُعزى هذا التراجع العام في الإنتاجية إلى الضغوط الهيكلية والأمنية التي عطّلت سلاسل الإنتاج، ورفعت كُلفة التشغيل، وخفّضت من كفاءة استخدام الموارد البشرية، مما أدى إلى تقليص الناتج المتحقق لكل عامل، رغم ثبات أو تراجع عدد ساعات العمل في معظم القطاعات.

[6] تعرف انتاجية العامل الفلسطيني بأنها قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة مقسومة على إجمالي عدد العاملين.
[7] تم احتساب مؤشرات الإنتاجية في فلسطين من قبل فريق البحث، بعد تقدير عدد العاملين في قطاع غزة بناءً على مصادر متعددة.
[8] اقتصر تحليل الإنتاجية التفصيلي على الضفة الغربية، نظراً لعدم وجود بيانات حول سوق العمل في قطاع غزة.

الأجور والقدرة الشرائية

ارتفع معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية خلال العام 2024 بنسبة طفيفة بلغت نحو 1%، ليصل إلى 137 شيكلاً، مما يعكس تحسناً هامشياً مقارنة بالعام السابق. وفي المقابل، لم تتوفر بيانات محدثة حول معدل الأجر اليومي في قطاع غزة بسبب الأوضاع الاستثنائية وتوقف الأنشطة الاقتصادية. وعلى الجانب الآخر، حافظ العاملون الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات على أعلى معدل أجر يومي، بلغ نحو 225 شيكلاً، ولا يزال يشكل فارقاً كبيراً مقارنة بمستويات الأجور في السوق المحلي الفلسطيني.

شكل 1 - 21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2020-2024

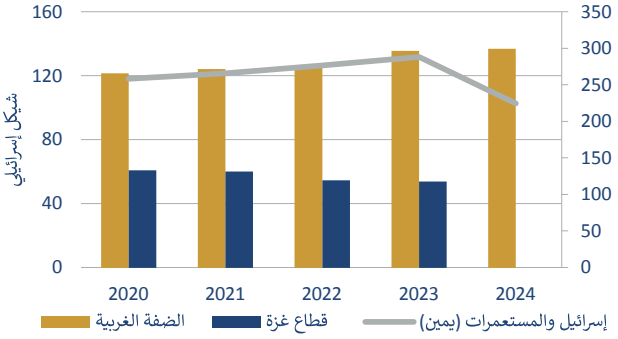

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ورغم هذا الارتفاع الاسمي المحدود في الأجور، فقد تراجع الأجر الحقيقي للعاملين في الضفة الغربية خلال العام 2024 بنحو 2.4% مقارنة بالعام السابق، نتيجة لارتفاع مستويات الأسعار. أما العاملون الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات، فقد شهدوا تراجعاً أكبر في الأجر الحقيقي بلغ حوالي 24.6%، مدفوعاً بانخفاض الأجر الاسمي بنسبة 22.1%، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم.

وفي قطاع غزة، أدى الارتفاع القياسي في الأسعار خلال العام 2024 إلى تآكل حاد في القدرة الشرائية للأفراد، في ظل توقف شبه كامل للأنشطة الاقتصادية وارتفاع غير مسبوق في معدل التضخم بنسبة 238% مقارنة بالعام السابق، مما فاقم الأوضاع المعيشية بشكل كبير.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2025

تشير التنبؤات الأولية لسلطة النقد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيشهد نمواً نسبته 3.8% خلال العام 2025، مقارنة بانكماش حاد بلغ 26.6% في العام 2024[9]. غير أن هذا النمو لا يعكس تحسناً فعلياً في النشاط الاقتصادي، بل يرجع بشكل رئيسي إلى المقارنة مع عام استثنائي شهد أكبر انكماش في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني. ولا تزال البيئة الاقتصادية والسياسية مضطربة، مع استمرار التدهور الأمني والاقتصادي، وتقلص هامش الحركة أمام القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون مؤشرات ملموسة على انفراج قريب.

ففي قطاع غزة، من المتوقع استمرار حالة الانهيار شبه الكامل للنشاط الاقتصادي طيلة العام 2025، نتيجة الدمار الواسع للبنية التحتية والخدمية، واستمرار العدوان، وغياب تقدم فعلي في ملف إعادة الإعمار. كما تعيق القيود المفروضة على وصول المواد الأساسية والوقود والمعدات قدرة أي نشاط اقتصادي على التعافي، خصوصاً في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. ويعاني السكان من تدهور حاد في الأوضاع المعيشية، مع تآكل الدخل، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، مما يعمق انكماش الطلب الداخلي ويحد من تأثير أية تدفقات مالية أو تحفيزات محتملة.

[9] تقديرات أولية قابلة للتعديل، وذلك استناداً إلى تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، والتي لا تزال تشهد تغيرات متسارعة وكبيرة في ظل الظروف الراهنة. ومن شأن هذه التطورات أن تؤثر بشكل ملموس على دقة التنبؤات والتحليلات، الأمر الذي يستدعي مراجعة دورية للبيانات وتحديثها بحسب المستجدات.

أما في الضفة الغربية، فتواصل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مناطق شمال الضفة، وخاصة مدن جنين ونابلس وطولكرم، إحداث دمار واسع للبنية التحتية وتعطيل الحياة الاقتصادية اليومية. وتسهم العمليات العسكرية المتكررة، وتقييد الحركة، واقتحام المخيمات والأحياء السكنية في شلل اقتصادي وانكماش في الأنشطة التجارية والخدمية، مع تراجع الاستثمار المحلي. كما تستمر سياسة المنع شبه الكامل للعمل في إسرائيل لنحو 80% من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون هناك قبل أكتوبر 2023، مما أدى إلى حرمان آلاف الأسر من مصدر دخلها وزيادة معدلات البطالة إلى مستويات قياسية.

شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2025

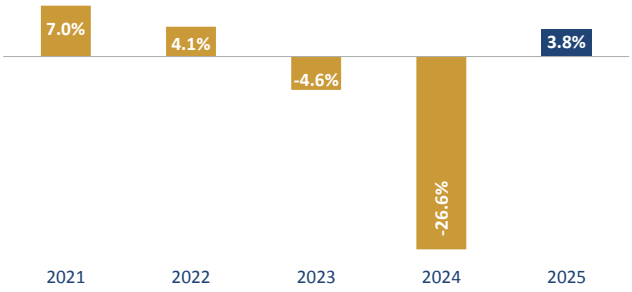

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

إلى جانب ذلك، تواجه المالية العامة أزمة متفاقمة بفعل اقتطاعات مستمرة من أموال المقاصة، وتراجع الإيرادات المحلية بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، مع استمرار ضعف المنح والمساعدات وتزايد عجز الموازنة. وتحد سياسة الحصار المالي المفروضة على الحكومة من هامش المناورة المالي لديها، مما يقيّد قدرتها على تنفيذ مشاريع تحفيزية أو الإنفاق الجاري، بما في ذلك دفع الرواتب وتوفير الخدمات الأساسية.

وبناءً عليه، يفترض السيناريو الأساسي عدم حدوث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي أو الأمني، مع استمرار حالة الجمود الاقتصادي حتى نهاية العام، من دون عودة حقيقية للعمال إلى إسرائيل، أو تخفيف ملموس للحصار، أو زيادات جوهرية في تدفقات التمويل الخارجي. وتكون نسبة النمو المتوقعة في هذا السيناريو مرتبطة أساساً بالانكماش القياسي الذي حدث في العام 2024، وليس بنشاط فعلي.

أما على مستوى مكونات النمو، فمن المتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص بنسبة 0.4% فقط، مما يعكس استمرار ضعف القدرة الشرائية وتآكل الدخول، فيما يساهم الاستهلاك الحكومي بنحو 5.4% نتيجة بعض التوسعات المحدودة في الإنفاق. ومن المتوقع أن يسجل الاستثمار مساهمة بنسبة 2.9%، إلا أنه يظل منخفضاً مقارنةً بالحاجة التنموية. أما الواردات، فتشكل عبئاً على النمو وتثبطه بمقدار 4.2% نتيجة الاعتماد المرتفع على الخارج.

وعلى صعيد القطاعات، تقود قطاعات الإنشاءات والتجارة النمو، بنسب تتراوح بين 12% و14% على التوالي، خصوصاً في الضفة الغربية، مدفوعة بزيادة مؤقتة في الطلب المحلي على السكن والخدمات. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الزراعة نمواً بنسبة 7.7% بدعم من مبادرات محلية، لكن أثره يبقى محدوداً على الناتج الإجمالي. بينما من المتوقع أن ينمو قطاع التعليم بنسبة 2.9%، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة 2.7%.

أما في حال كانت التنبؤات أكثر تفاؤلاً (السيناريو المتفائل)، وبإفتراض وقف العدوان الإسرائيلي، وفتح المعابر، وعودة العمال تدريجياً للعمل داخل إسرائيل، وانتظام تحويل أموال المقاصة، وزيادة المنح والتحويلات الخارجية، مع توسع تدريجي في جهود إعادة الإعمار ورفع بعض القيود على الحركة. فمن المتوقع وفق هذا السيناريو، أن يصل معدل النمو إلى 10.1%، مع تحسن تدريجي في مستويات الطلب المحلي، والاستهلاك، والاستثمار، وانخفاض في معدلات البطالة والفقر.

شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2025

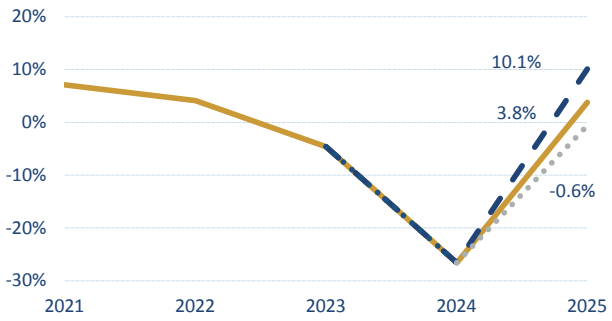

المصدر: تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية.

وفي المقابل، وفي حال كانت التوقعات أكثر تشاؤماً (السيناريو المتشائم)، وبإفتراض مزيد من التصعيد في العدوان، واتساع رقعته الجغرافية، خاصة في الضفة الغربية، مع استمرار المنع شبه الكامل لعمل الفلسطينيين في إسرائيل، وتوقف تحويل أموال المقاصة، وانخفاض تدفقات المساعدات، وغياب أي تقدم في ملف الإعمار، فمن المتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 0.6%، وتفاقم الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني

مالية الحكومة

نظرة عامة

شهدت المالية العامة خلال العام 2024 تصاعداً ملحوظاً في حدة الضغوط، نتيجة استمرار اقتطاع واحتجاز أموال المقاصة بمبالغ كبيرة وغير مسبوقة، علماً أن هذه الأموال تُعد المصدر الأساسي للتدفقات النقدية إلى الخزينة العامة. وقد تزامن ذلك مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي فاقم من التحديات المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، وفرض عليها ضغوطاً استثنائية وغير مسبوقة.

وفي ظل هذا الواقع المالي الضاغط، تراجعت قدرة الحكومة على الإنفاق بشكل حاد، مما أدى إلى تراكم كبير في المتأخرات والاعتماد المتزايد على الاقتراض من القطاع المصرفي. ومع استمرار هذه التطورات، تتزايد المخاطر التي تهدد استدامة المالية العامة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الملحّة إلى تعزيز تدفق المنح والمساعدات الخارجية، باعتبارها حالياً المصدر الوحيد القادر على تمكين الحكومة من الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار والاستدامة المالية في ظل هذه الظروف المعقدة.

الإيرادات العامة والمنح

سجّلت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً خلال العام 2024 انخفاضاً حاداً بنسبة 15.2% مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة تراجع إيرادات المقاصة بشكل ملحوظ، في ظل استمرار الاقتطاعات والاحتجازات غير القانونية من قبل الجانب الإسرائيلي. كما تأثرت الإيرادات المحلية سلباً بتداعيات العدوان الإسرائيلي، الذي أسفر عن تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس سلباً على مستويات الجباية المحلية.

وفي المقابل، شهدت المنح والمساعدات الخارجية ارتفاعاً خلال العام ذاته، مما ساهم جزئياً في التخفيف من حدة التراجع في إجمالي الإيرادات. وبالمجمل، بلغت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً حوالي 14.7 مليار شيكل، توزعت بواقع 46.6% لإيرادات المقاصة، ونحو 33% لإيرادات الجباية المحلية، فيما ساهمت المنح والمساعدات الخارجية بنسبة 20.4%.

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2024

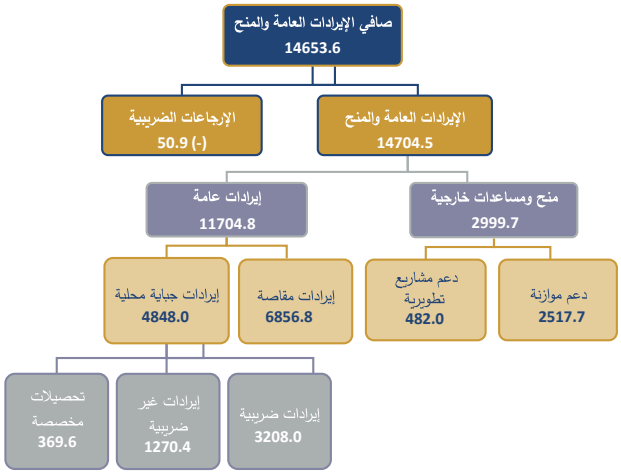

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الإيرادات العامة

تراجعت الإيرادات العامة المحصلة خلال العام 2024 بشكل ملحوظ بنسبة بلغت نحو 27% مقارنة بالعام السابق، لتسجل حوالي 11.7 مليار شيكل. ويُعزى هذا التراجع بدرجة رئيسة إلى انخفاض إيرادات المقاصة نتيجة استمرار القرصنة الإسرائيلية على هذه الأموال، من خلال الاقتطاعات غير القانونية وارتفاع حجم الحجوزات، الأمر الذي ألقى بظلاله الثقيلة على الموارد المالية المتاحة للخزينة العامة. كما ساهم التدهور الاقتصادي في تراجع القدرة على التحصيل الضريبي، مما أدى بدوره إلى انخفاض إيرادات الجباية المحلية.

وقد توزعت الإيرادات العامة خلال العام 2024 بين إيرادات المقاصة بنسبة 58.6%، وإيرادات الجباية المحلية بنسبة 41.4%، منها 27.4% إيرادات ضريبية، و10.9% إيرادات غير ضريبية، و3.2% متحصلات مخصصة. ونتيجة لهذا التراجع في الإيرادات، انخفضت نسبة العبء الضريبي (الجهد الضريبي)[10] إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 23.1% مقارنة مع 24.5% في عام 2023.

ويُظهر تحليل مكونات الإيرادات العامة أن إيرادات المقاصة سجلت انخفاضاً حاداً بنسبة 31.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 6.9 مليار شيكل، مما يعكس استمرار السياسة الإسرائيلية القائمة على الحجز غير القانوني لهذه الإيرادات. وتتكوّن إيرادات المقاصة أساساً من الإيرادات الجمركية (42.5%)، وإيرادات المحروقات (33.6%)، وضريبة القيمة المضافة (21.7%)، فيما شكّلت ضريبة الدخل وضريبة الشراء وباقي الإيرادات حوالي 2.3% من إجمالي الإيرادات[11]. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات المقاصة تُعد بمثابة صمام الأمان للموازنة العامة، إذ تُشكّل في الظروف الطبيعية نحو ثلثي الإيرادات العامة، وبالتالي فإن أي خلل فيها يؤدي إلى تشوّه هيكلي في الموازنة، وتفاقم عجزها، وزيادة تعقيد الوضع المالي، مما يهدد استدامة المالية العامة. ولعل الأزمات المالية المتكررة التي واجهتها المالية العامة الفلسطينية، كانت إلى حد كبير نتيجة اضطرابات إيرادات المقاصة.

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح نسبة للإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2020-2024

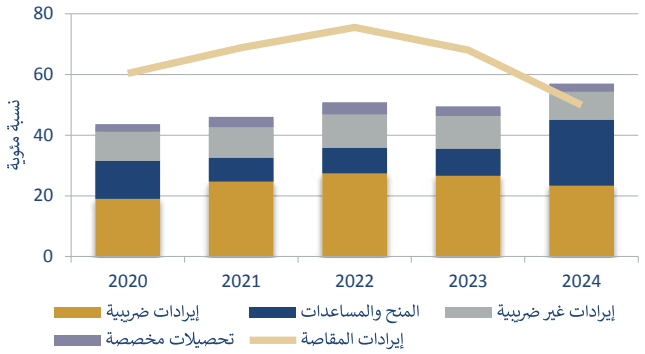

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

أما على صعيد إيرادات الجباية المحلية، فقد شهدت بدورها تراجعاً بنسبة 19% مقارنة بالعام السابق، لتسجل نحو 4.8 مليار شيكل، توزعت بين إيرادات ضريبية (66.2%)، وإيرادات غير ضريبية (26.2%)، والمتحصلات المخصصة (7.6%). وقد ساهمت هذه الإيرادات في تغطية نحو 35.2% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

وعلى مستوى مكونات الجباية المحلية، سجلت الإيرادات الضريبية انخفاضاً بنسبة 18.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل، ساهمت في تغطية نحو 23.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقابل 26.6% في العام 2023. وتوزعت هذه الإيرادات بين ضريبة القيمة المضافة بنسبة 43.1% (نحو 1.4 مليار شيكل، بارتفاع 1.9%)، وضريبة الدخل بنسبة 32.3% (نحو مليار شيكل، بانخفاض 4.5%)، ومكوس السجائر بنسبة 14.3% (نحو 458.5 مليون شيكل، بارتفاع 4.1%)، والإيرادات الجمركية بنسبة 9.6% (نحو 307.9 مليون شيكل، بانخفاض حاد بنسبة 69.6%)، في حين ساهمت الإيرادات من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات بنسبة 0.7%، أي ما يعادل 22.9 مليون شيكل.

كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 20.2% خلال العام 2024، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل، وساهمت في تغطية نحو 9.2% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، وشكلت ما نسبته 26.2% من إجمالي إيرادات الجباية المحلية. أما المتحصلات المخصصة، فقد انخفضت إلى حوالي 369.6 مليون شيكل، مقارنة بنحو 477.6 مليون شيكل في العام 2023، وشكلت بذلك نحو 7.6% من إيرادات الجباية المحلية، وساهمت في تغطية نحو 2.7% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

[10] يقصد بالعبء الضريبي (أو الجهد الضريبي) نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة من قبل الحكومة بمختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لقدرة الدولة على تعبئة الموارد المحلية.

[11] تم احتساب مساهمة الضرائب المفصلة ضمن إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام، نظراً لعدم توافر بيانات مفصلة بحسب الأساس النقدي.

المنح والمساعدات الخارجية

بعد سنوات من التراجع المستمر منذ العام 2015، حيث سجلت المنح والمساعدات الخارجية مستويات متدنية للغاية حتى العام 2023، شهد العام 2024 تحسناً ملحوظاً في تدفق هذه الموارد، إذ ارتفعت إلى نحو 3 مليارات شيكل، مقارنة بحوالي 1.3 مليار شيكل في العام السابق. وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن مستويات المنح لا تزال دون ما كانت عليه في الفترات السابقة لعام 2015.

وقد بلغت مساهمة المنح والمساعدات الخارجية نحو 20.5% من صافي الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2024، مقارنة بنسبة 7.6% في العام 2023، كما أسهمت في تغطية حوالي 21.8% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقابل 8.9% خلال العام السابق. وتُعد المنح والمساعدات الخارجية أحد الروافد الأساسية لتمويل الخزينة العامة، نظراً لدورها المحوري في تمويل العجز وتخفيف حدته.

فقد أسهمت هذه الموارد في تقليص العجز الكلي للحكومة خلال العام 2024 (على أساس الالتزام) من حوالي 4.8 مليار شيكل إلى نحو 1.8 مليار شيكل. وتوزعت المنح والمساعدات الخارجية بين منح موجهة لدعم الموازنة العامة بقيمة تقارب 2.5 مليار شيكل، ومنح مخصصة للمشاريع التطويرية بنحو 0.5 مليار شيكل.

النفقات العامة

شهدت النفقات العامة الفعلية خلال العام 2024 انخفاضاً بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 14.4 مليار شيكل. وبذلك، تكون النفقات الفعلية قد شكّلت ما نسبته 74.2% فقط من إجمالي النفقات المستحقة خلال العام، مما يعكس فجوة كبيرة بين الالتزامات المالية المستحقة والمبالغ التي تم صرفها فعلياً. هذا الواقع أدى إلى تراكم المزيد من المتأخرات على الحكومة، لا سيما لصالح الموظفين العموميين ومزودي الخدمات في القطاع الخاص.

وعليه، يُعد تحليل النفقات العامة على أساس الالتزام مؤشراً أكثر دقة لقياس حجم الضغوط المالية القائمة، ومتابعة التطورات في بنود الإنفاق. ووفقاً لهذا الأساس، تشير البيانات إلى انخفاض طفيف في النفقات المستحقة خلال العام 2024 بنسبة 1.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 19.4 مليار شيكل[12].

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2024

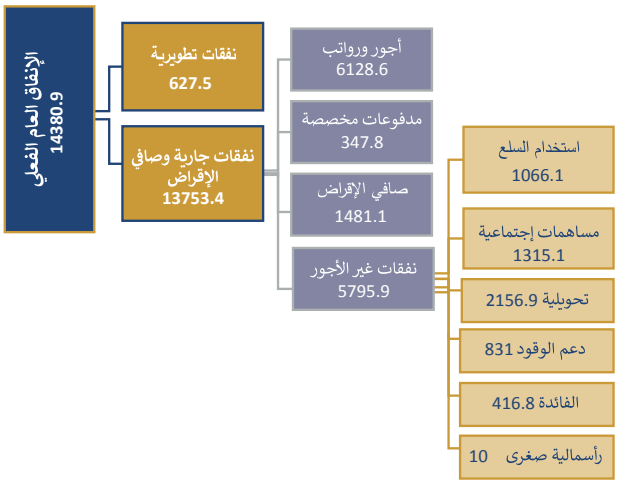

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

كما هو الحال في السنوات السابقة، يظل الإنفاق الجاري هو المكوّن الرئيس للنفقات العامة، إذ بلغت حصته نحو 95.6% من إجمالي الإنفاق الفعلي، مقابل 4.4% فقط للإنفاق التطويري، مما يعكس استمرار محدودية الحيّز المالي المتاح لتمويل المشاريع الرأسمالية والتنموية.

[12] تشير المبالغ الفعلية إلى المدفوعات التي قامت الحكومة بسدادها فعلياً خلال فترة مالية معينة، في حين تمثل المبالغ المستحقة (على أساس الالتزام) الالتزامات المالية التي ترتبت على الحكومة خلال نفس الفترة، سواء تم دفعها أم لم تُدفع بعد. أما المبالغ المستهدفة، فهي التقديرات المالية التي تضعها الحكومة ضمن مشروع الموازنة العامة، وتعكس توجهاتها في الإنفاق والإيراد خلال العام المالي.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

سجل الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال عام 2024 انخفاضاً بنسبة 6.8% مقارنة بعام 2023، ليبلغ نحو 13.8 مليار شيكل، في حين استقر على أساس الالتزام عند نحو 18.4 مليار شيكل بارتفاع طفيف نسبته 0.5%. وقد توزعت النفقات الجارية بشكل أساسي بين فاتورة الأجور والرواتب ونفقات غير بالأجور، وشكّل هذان البندان ما نسبته 86.7% من إجمالي النفقات الجارية.

فقد ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب المستحقة بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 8.5 مليار شيكل، لكنها انخفضت على الأساس النقدي بنسبة 11.5%، لتصل إلى حوالي 6.1 مليار شيكل، ممثلةً 44.6% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، و42.6% من إجمالي النفقات العامة الفعلية.

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2020-2024

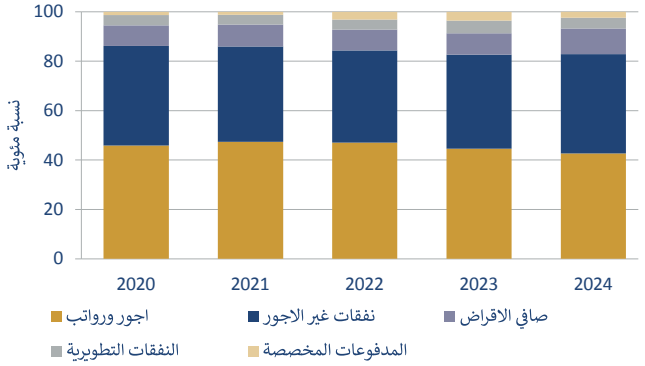

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ويُظهر تحليل مخصصات الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (خصوصاً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر بنسبة 38.6%، تليه وزارة التربية والتعليم العالي بنسبة 34.0%، ثم وزارة الصحة بنحو 10.9%، والإدارة العامة بحوالي 8.4%، في حين توزعت النسب المتبقية بين الشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان (4.4%)، والخدمات الاجتماعية والدينية والثقافية (3.7%)[13].

من جهة أخرى، انخفضت نفقات غير بالأجور على الأساس النقدي بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 5.8 مليار شيكل، بينما بقيت مستقرة على أساس الالتزام عند نحو 8.1 مليار شيكل (بانخفاض طفيف نسبته 0.4%). وقد شكلت هذه النفقات نحو 42.0% من الإنفاق العام (على أساس الالتزام)، ونحو 40.3% على الأساس النقدي.

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2024

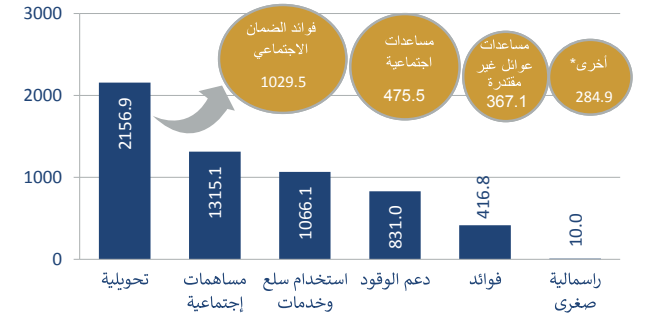

* أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ويُظهر تحليل مكونات نفقات غير بالأجور أن النفقات التحويلية قد استحوذت على 34.2% من إجمالي هذه النفقات، منخفضة بنسبة 20.9% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ نحو 2.2 مليار شيكل. وشكلت المساهمات الاجتماعية نحو 22.7% من الإجمالي، بارتفاع نسبته 18.9%، إلى 1.3 مليار شيكل. أما الإنفاق على السلع والخدمات، فشكل نحو 18.4% من الإجمالي، بانخفاض نسبته 4.3% إلى حوالي 1.1 مليار شيكل. كما بلغ الإنفاق على دعم الوقود[14] نحو 0.8 مليار شيكل، تعادل نحو

[13] تحسب حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر البيانات المفصلة بحسب الأساس النقدي.

[14] كان دعم الوقود (رديات ضريبة الوقود) يُدرج سابقاً في بيانات وزارة المالية كبند يُخصم من إجمالي الإيرادات، إلا أنه اعتباراً من موازنة العام 2023 تم إعادة تصنيفه ضمن النفقات العامة.

14.3% من نفقات غير بالأجور. بينما بلغت مدفوعات الفائدة حوالي 416.8 مليون شيكل، أي ما يعاد نحو 7.2% من الإجمالي. فيما بلغت النفقات الرأسمالية الصغرى حوالي 10 ملايين شيكل (0.2% من النفقات غير الأجور).

وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة مليار شيكل، تعادل نحو 47.7% من إجمالي النفقات التحويلية، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 0.5 مليار شيكل (تعادل نحو 22% من النفقات التحويلية)، ومساعدات العائلات غير المقتدرة بنحو 0.4 مليار شيكل (تعادل نحو 17% من النفقات التحويلية)، وإعانات البطالة بحوالي 134.1 مليون شيكل (تعادل نحو 6.2% من النفقات التحويلية)، وتحويلات أخرى (الجامعات، المجتمع المدني، السلطات المحلية، المنح الدراسية، تعويضات الأضرار، إلخ) بقيمة 150.8 مليون شيكل (تعادل نحو 7% من النفقات التحويلية).

وفي المقابل، سجل صافي الإقراض خلال العام 2024 ارتفاعاً بنسبة 10.4% ليصل إلى نحو 1.5 مليار شيكل، مشكلاً نحو 10.3% من إجمالي الإنفاق العام. ويُعد هذا البند من العوامل المرهقة للخزينة العامة، وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة للحد من آثاره. أما المدفوعات المخصصة فقد تراجعت إلى حوالي 347.8 مليون شيكل، مشكلة نحو 2.4% من إجمالي النفقات العامة.

النفقات التطويرية

سجلت النفقات التطويرية الفعلية انخفاضاً ملموساً خلال العام 2024 بنسبة بلغت نحو 20.8% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 0.6 مليار شيكل، بما يعادل نحو 67.5% من إجمالي الالتزامات التطويرية المستحقة، ونحو 4.4% من إجمالي النفقات العامة، وهي نسبة متدنية كما في السنوات السابقة. ولا تزال حصة الإنفاق التطويري من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً ومستقرة، إذ لم تتجاوز 1.2% خلال العام 2024، الأمر الذي يعكس استمرار الطابع الاستهلاكي للإنفاق العام، وضعف القدرة على تخصيص موارد مالية كافية لدعم المشاريع التنموية والاستثمارية.

الرصيد المالي

في ظل التطورات المسجلة على جانبي الإيرادات والنفقات خلال العام 2024، سجّل الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية، وعلى أساس الالتزام، عجزاً بقيمة 4.8 مليار شيكل، أي ما يعادل نحو 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تقليص هذا العجز إلى حوالي 1.8 مليار شيكل، إلا أن هذا الرصيد لا يعكس بدقة الوضع المالي الفعلي للحكومة.

فقد بلغت صافي الإيرادات والمنح المتحصلة فعلياً خلال العام نحو 14.7 مليار شيكل، في حين بلغت الالتزامات المستحقة حوالي 19.4 مليار شيكل، مما أدى إلى نشوء فجوة تمويلية قدرها 4.7 مليار شيكل. ويُعزى هذا العجز بشكل رئيس إلى الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، والتي تسببت في تراجع حاد في التدفقات المالية إلى الخزينة العامة، مما قيد بشكل كبير قدرة الحكومة على الإنفاق.

شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)، 2020-2024

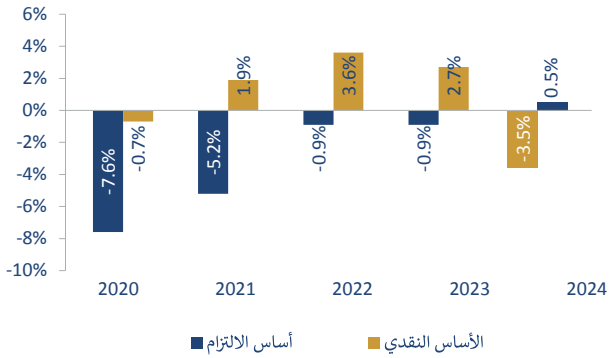

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتُعد إيرادات المقاصة المصدر الرئيس لتمويل الخزينة، وتؤدي دوراً محورياً في استدامة الإنفاق العام. إلا أن الاقتطاعات الإسرائيلية المتزايدة قد استنزفت الموارد المالية المتاحة، وفاقمت الأزمة المالية للحكومة، وأجبرتها على مراكمة مزيد من المتأخرات، واللجوء إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لتغطية جزء من التزاماتها.

وفي ظل استمرار هذه الاقتطاعات والحجوزات، تفتقر الحكومة إلى القدرة على إدارة السيولة كما جرى التعامل خلال أزمات سابقة، في ظل شح كبير في النقد المتدفق، وغياب مصادر تمويل منتظمة للخزينة الفلسطينية، باستثناء ما توفر من منح ومساعدات خارجية. وتبرز في هذا السياق الأهمية الحيوية للمنح والمساعدات الخارجية في دعم استدامة المالية العامة، خاصة في ظل التذبذب المرتبط بالإيرادات العامة، وبالأخص إيرادات المقاصة التي تتأثر بشكل مباشر بالتطورات السياسية. وهو ما يعكس هشاشة الوضع المالي العام، وارتباطه الوثيق بالتقلبات السياسية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو في دول المانحين.

المتأخرات

بلغ إجمالي المتأخرات المالية خلال العام 2024 نحو 5.1 مليار شيكل. وفي المقابل، تمكنت الحكومة من سداد ما يقارب 2 مليار شيكل من متأخرات تعود لسنوات سابقة، ليبلغ صافي المتأخرات المتراكمة خلال العام حوالي 3.1 مليار شيكل. وقد توزع إجمالي المتأخرات بين متأخرات غير الأجور بنسبة 45.9% (تعادل نحو 2.3 مليار شيكل)[15]، ومتأخرات الأجور والرواتب بنسبة 45.7% (تعادل نحو 2.3 مليار شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنسبة 5.9% (تعادل نحو 0.3 مليار شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بنسبة 2% (أو ما يقارب 0.1 مليار شيكل)، ومتأخرات المدفوعات المخصصة بنسبة 0.4% (تعادل نحو 22 مليون شيكل).

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2024

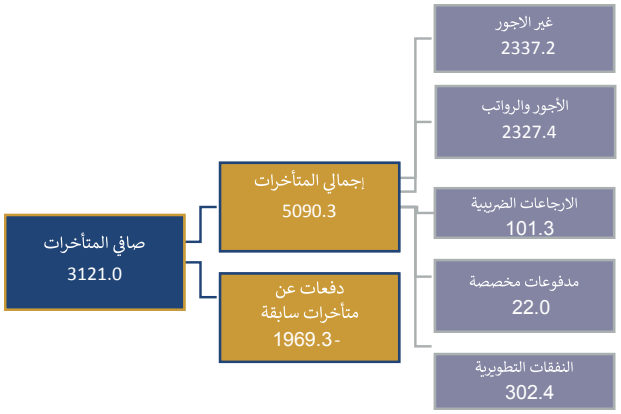

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتُظهر هذه البيانات استمرار التحديات المرتبطة بالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وتُسلّط الضوء على أثر العجز المالي المتزايد والقيود التمويلية على استمرارية التدفقات النقدية وسداد الالتزامات المستحقة.

[15] توزعت المتأخرات المالية المستحقة خلال العام 2024 على عدة بنود أبرزها متأخرات استخدام السلع والخدمات بقيمة تقارب 1.7 مليار شيكل، تلتها متأخرات للنفقات التحويلية التي بلغت بنحو المليار شيكل. كما بلغت متأخرات الفوائد حوالي 0.1 مليار شيكل، في حين بلغت متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى بنحو 24.3 مليون شيكل، ومتأخرات دعم الوقود حوالي 14.4 مليون شيكل. وفي السياق ذاته، تم سداد مبلغ يقدر بنحو 481.3 مليون شيكل بشكل مسبق من المساهمات الاجتماعية، مما ساهم جزئياً في التخفيف من حجم الالتزامات المتراكمة في هذا البند.

الدين العام

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي في نهاية العام 2024 بنسبة 11.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 4.2 مليار دولار أمريكي (تعادل حوالي 15.4 مليار شيكل)، أي ما نسبته 30.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى يعد مرتفع تاريخياً. ويُعزى هذا الارتفاع إلى استمرار أزمات إيرادات المقاصة، والاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية من هذه الإيرادات، إلى جانب تراجع النشاط الاقتصادي المحلي وتباطؤ النمو في الناتج المحلي. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 68.5%، ودين خارجي بنحو 31.5%.

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2020-2024

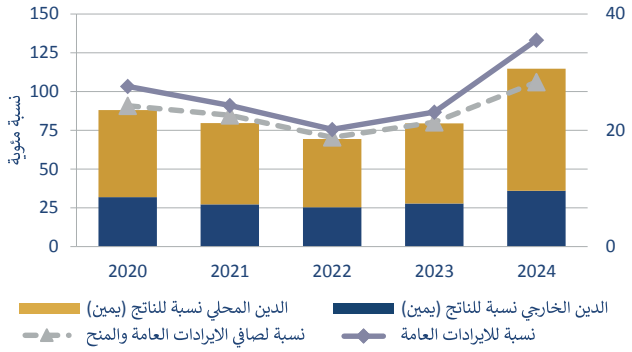

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

فقد سجل الدين الحكومي المحلي ارتفاعاً بنسبة 17.1% مقارنة بعام 2023، ليصل إلى نحو 2.9 مليار دولار (حوالي 21% من الناتج المحلي الإجمالي). وتوزع هذا الدين بين ديون طويلة الأجل بنحو 59.6%، مقابل 40.4% ديون قصيرة الأجل[16]. ويتمثل الجزء الأكبر (حوالي 70%) من الدين الحكومي المحلي بعملة الشيكل الإسرائيلي، وذلك نظراً لاعتماد الحكومة على هذه العملة في تحصيل الإيرادات وسداد النفقات، مما يقلل من مخاطر تقلبات سعر الصرف. وقد ساهم القطاع المصرفي المحلي بنسبة 96.7% من تمويل الدين المحلي خلال العام، فيما ساهمت المؤسسات العامة الأخرى بنسبة 3.3% (نحو 96.3 مليون دولار).

أما الدين الحكومي الخارجي فقد بقي مستقراً نسبياً عند نحو 1.3 مليار دولار، أي ما يعادل 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال العام 2024. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 62.7% من الدين الحكومي الخارجي، وبقيمة 829 مليون دولار، ممثلة بصندوق الأقصى (503.6 مليون دولار)، والبنك القطري الوطني (304.1 مليون دولار)، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (5.6 مليون دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (15.8 مليون دولار). في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 25.3% من هذا الدين، أو ما يعادل 334.5 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 282.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 15.9 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 22.5 مليون دولار، وبنك التعاون الإنمائي الألماني 12 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1.4 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 12% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 159 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا بنحو 72.6 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 86.3 مليون دولار. وبشكل عام، يمتاز الدين الخارجي بكونه طويل الأجل في معظمة، وغالباً ما يتسم بشروط ميسّرة تجعله أقرب إلى الهبات والمنح.

[16] وفي حال تحييد أثر تقلبات سعر الصرف، يُقدّر أن الائتمان الممنوح من المصارف للحكومة قد سجل ارتفاعاً بنسبة 17% خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق. ويُعزى ذلك إلى اعتماد الجزء الأكبر من الدين المحلي الحكومي على عملة الشيكل، مما يجعل قيمته المقومة بالدولار الأمريكي عرضة للتغير نتيجة تذبذب سعر الصرف بين الشيكل والدولار. وتجدر الإشارة إلى وجود فروقات طفيفة بين بيانات وزارة المالية وبيانات سلطة النقد بهذا الخصوص، إذ تشمل بيانات وزارة المالية القروض المقدّمة من المؤسسات العامة الأخرى، بينما تقتصر بيانات سلطة النقد على القروض المقدّمة من قبل المصارف فقط. كما أن أساليب تسجيل القيود المحاسبية، وأسعار الصرف المعتمدة، وطريقة استخراج البيانات قد تسهم بدورها في ظهور هذه الفروقات بين المصدرين.

ورغم أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (30.7%) لا تزال أقل من مثيلاتها في دول الجوار (إذ بلغت 90.4% في الأردن، و67.8% في إسرائيل خلال العام نفسه)[17]، فإن هذه النسبة لا تعكس بالضرورة تحسناً في متانة المالية العامة الفلسطينية. ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة على السيطرة على مصادر الإيرادات (لا سيما المقاصة والمنح)، ومحدودية الخيارات التمويلية، وارتفاع الاعتماد على الدين لتغطية النفقات الجارية، بما لا يدعم الاستدامة المالية أو التنمية على المدى الطويل.

كما بلغت نسبة الدين العام إلى صافي الإيرادات العامة والمنح حوالي 106.1%، وإلى صافي الإيرادات العامة فقط نحو 133.3%، مقارنة مع 80.2% و86.8% على التوالي في العام السابق، مما يعكس تدهوراً واضحاً في مؤشرات القدرة على السداد. ومع احتساب المتأخرات المتراكمة كجزء من الالتزامات، فإن نسبة الدين العام تتجاوز السقف المحدد في قانون الدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي).

وبلغت الفوائد المدفوعة على الدين خلال العام 2024، وفق الأساس النقدي، حوالي 416.8 مليون شيكل، مشكلة ما نسبته 80.3% من الفوائد المستحقة، منها 414.9 مليون شيكل على الدين المحلي، و1.9 مليون شيكل فقط على الدين الخارجي. ويؤكد هذا الوضع على ضرورة تعزيز الدعم الخارجي، وضبط الإنفاق، وتحسين كفاءة إدارة الدين، لضمان استدامة المالية العامة، وتقليص الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل لتغطية العجز الجاري.

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2020-2024

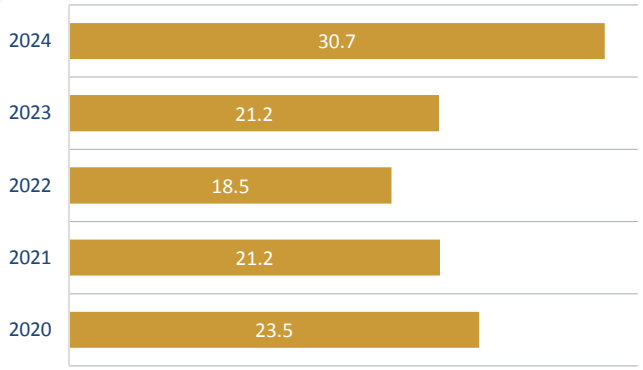

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2020-2024

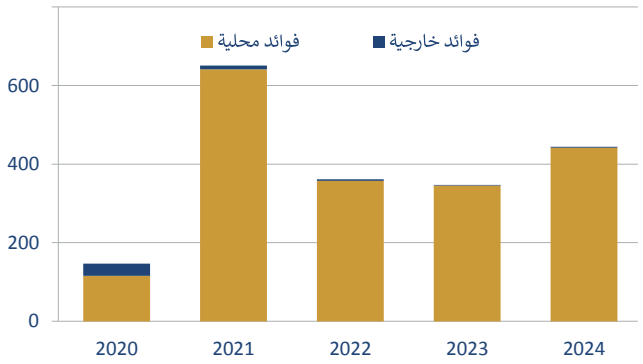

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

[17] لغايات المقارنة الدولية، تم الرجوع إلى كل من:
- البنك المركزي الأردني، نشرة مالية الحكومة العامة (كانون الثاني 2025):
- بنك إسرائيل ، إحصاءات القطاع العام، (2025):
https://www.boi.org.il/en/economic-roles/statistics/public-sector/public-sector/#mainContent

الملامح الرئيسة للموازنة العام للعام 2025

في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الظروف الاستثنائية والأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة، تم إقرار قانون الموازنة العامة للعام 2025 بتاريخ 2025/03/31. وقد جاء هذا الإقرار وسط تفاؤل حذر بإمكانية حدوث انفراجة نسبية في الأوضاع الراهنة، وتوقعات بتحسن طفيف في الأداء الاقتصادي.

وتُقدّر الموازنة أن يبلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي 16 مليار شيكل خلال العام 2025، وهو ما يمثل زيادة بنحو 37% مقارنة بالإيرادات الفعلية المحققة (على أساس نقدي) خلال العام 2024، وارتفاعاً بنحو 8.9% مقارنة بالإيرادات المستحقة (على أساس الالتزام) لنفس العام. وتتوزع الإيرادات العامة ما بين 5.8 مليار شيكل من إيرادات الجباية المحلية (تشكل نحو 36.2% من إجمالي الإيرادات)، و10.2 مليار شيكل من إيرادات المقاصة (تمثل نحو 63.8% من الإجمالي).

أما المنح والمساعدات الخارجية، فمن المتوقع أن تبلغ 1.8 مليار شيكل خلال العام 2025، مسجلة تراجعاً بنسبة 40.8% مقارنة بالمساعدات الفعلية المقدمة في العام 2024، الأمر الذي يعكس استمرار التحديات في تعبئة الموارد الخارجية.

وعلى صعيد الإنفاق، قُدرت النفقات العامة في الموازنة بنحو 20.6 مليار شيكل، بزيادة تبلغ 6.6% عن النفقات المستحقة للعام السابق. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات الرواتب والأجور بقيمة تقارب 9.5 مليار شيكل، ونفقات جارية أخرى (تشمل النفقات التشغيلية، والتحويلية، ودعم الوقود، ومدفوعات مخصصة، والفوائد، ونفقات رأس مالية) بقيمة 8.7 مليار شيكل، وصافي الإقراض بحوالي 1.2 مليار شيكل، فيما تقدر النفقات التطويرية بحوالي 1,248 مليون شيكل.

وبذلك، يُتوقع أن يبلغ العجز الإجمالي قبل التمويل حوالي 4.8 مليار شيكل، ينخفض إلى 3 مليار شيكل بعد احتساب المنح المتوقعة، وهي الفجوة التمويلية المقدرة ضمن الموازنة.

ومع ذلك، فإن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية من أموال المقاصة، والتي تُقدّر بحوالي 3.9 مليار شيكل. وبإضافة هذا المبلغ، ترتفع الفجوة التمويلية إلى نحو 6.9 مليار شيكل، مما يسلّط الضوء على المخاطر الجسيمة المرتبطة باستمرار هذه الاقتطاعات، وما تسببه من ضغوط إضافية على الاستدامة المالية، الأمر الذي يستلزم تعزيز الدعم الخارجي لتفادي اختلالات مالية أعمق. كما أن اعتماد الموازنة على فرضية تحسن الإيرادات، دون معالجة هيكلية للاختلالات القائمة، يعكس هشاشة الوضع المالي وارتباطه المباشر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الخارجية.

الفصل الثالث

القطاع الخارجي

نظرة عامة

شهد ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2024 المزيد من الضغوط والتحديات، نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واتساع نطاقه ليشمل مناطق واسعة من الضفة الغربية، لا سيما شمالها. فقد استمرت الحركة التجارية من وإلى قطاع غزة في حالة شلل شبه كامل، بينما شهدت الضفة الغربية تراجعاً ملحوظاً في النشاط التجاري. وكان التأثير الأكبر لهذا العدوان من نصيب فئة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، الذين حُرموا من الوصول إلى أماكن عملهم منذ بداية العدوان في الربع الأخير من العام 2023، مما أدى إلى انقطاع مصادر دخلهم واستمرار الأثر السلبي على سوق العمل الفلسطيني، خصوصاً في القطاع الخاص، الذي يعاني أصلاً من تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وقد زادت الأوضاع تعقيداً بفعل استمرار أزمة المالية العامة الناتجة عن مواصلة سلطات الاحتلال حجز أموال المقاصة الفلسطينية، مما فاقم من اختلالات القطاع الخارجي. وقد انعكست هذه التطورات مجتمعة في اتساع العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني بنسبة قاربت 25% خلال العام 2024، وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في دخل العاملين في الخارج، ولا سيما في إسرائيل، والانكماش الكبير في التحويلات الجارية الواردة إلى القطاع الخاص، إلى جانب تراجع الصادرات.

ويستعرض هذا الفصل أبرز التطورات التي شهدها القطاع الخارجي الفلسطيني خلال العام 2024، وتحليل تداعياتها على مكونات ميزان المدفوعات، في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والمالية ذات الصلة[18].

ميزان المدفوعات

يُعدّ ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التحليلية لقياس أداء الاقتصاد الوطني في علاقاته مع بقية دول العالم، إذ يُستخدم في إجراء المقارنات الإحصائية الدولية، وتقييم موقع الاقتصاد من حيث القدرة التنافسية الخارجية. كما يمثل أداة رئيسية لرصد مدى قدرة الاقتصاد على توليد تدفقات نقدية أجنبية، وبالتالي قياس مستوى واستدامة الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي.

ويتكوّن ميزان المدفوعات بوجه عام من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري، ويتضمن المعاملات المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات، إضافة إلى الدخل الأولي (تعويضات العاملين) والدخل الثانوي (مثل التحويلات الجارية). والحساب الرأسمالي والمالي، ويشمل المعاملات المرتبطة بتحويلات رأس المال، وتدفقات الاستثمار المباشر، والاستثمار في المحافظ المالية، والاحتياطيات الرسمية. وتُعدّ

شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني (مليون دولار)، 2024

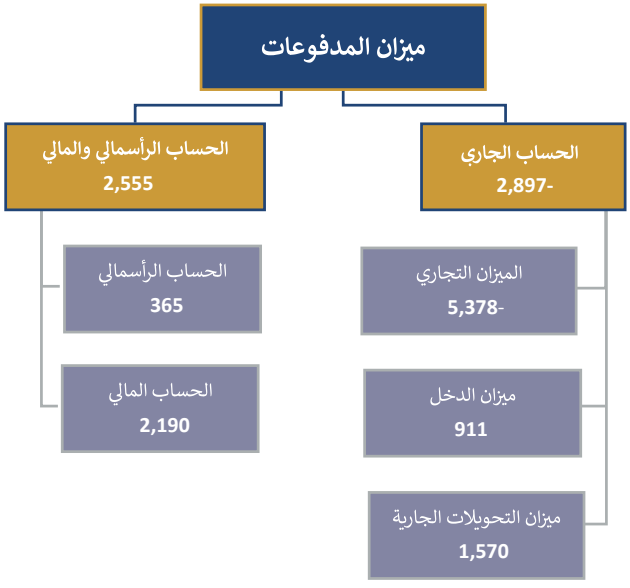

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

[18] تجدر الإشارة أن تطورات التجارة الخارجية في هذا الجزء تختلف عن تلك المدرجة في الفصل الأول نظراً لاعتماد الفصل الأول على الأسعار الثابتة، واعتماد الفصل الثالث على الأسعار الجارية في ميزان المدفوعات.

قراءة هذه الحسابات مجتمعة مؤشراً رئيسياً لفهم طبيعة الاختلالات أو التوازنات في العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بما يُمكّن من تطوير السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة.

أداء الحساب الجاري

سجل رصيد الحساب الجاري خلال العام 2024 عجزاً مقداره 2,897 مليون دولار، بارتفاع نسبته 24.9% عمّا كان عليه في العام 2023، مشكلاً نحو 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 13% خلال العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع في العجز إلى الانخفاض الكبير في حساب الدخل المحول من الخارج، وتحديداً تعويضات العاملين من إسرائيل التي انخفضت بنسبة 84.2%، إضافة إلى انخفاض تدفقات التحويلات الجارية وبالأخص الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 45.2%، وتراجع الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 8.9%، وذلك بالرغم من انخفاض واردات السلع والخدمات بنسبة 25%. ويتكون الحساب الجاري من ثلاثة حسابات فرعية: الميزان التجاري (السلعي والخدمي)، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه الحسابات الفرعية خلال العام 2024.

شكل 3-2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2020-2024

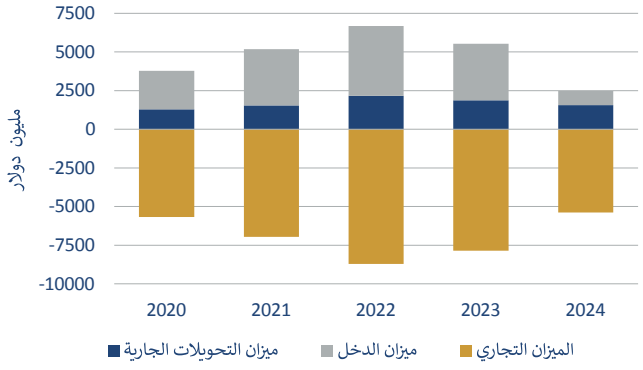

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

سجّل رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2024 عجزاً مقداره نحو 2,897 مليون دولار، بزيادة نسبتها 24.9% مقارنة بالعام السابق، ليشكل نحو 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 13.0% في العام 2023. ويُعزى هذا التزايد في العجز إلى التراجع الحاد في صافي الدخل من الخارج، ولا سيما تعويضات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل، التي انخفضت بنسبة بلغت 84.2% نتيجة منعهم من الوصول إلى أماكن عملهم بفعل العدوان المتواصل. كما ساهم في هذا التدهور انخفاض التحويلات الجارية، وبشكل خاص تلك الموجهة إلى القطاع الخاص، بنسبة 45.2%. كذلك شهدت الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً بنسبة 8.9%، على الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات بنسبة 25% خلال الفترة ذاتها.

ويتألف الحساب الجاري من ثلاثة مكونات رئيسية: الميزان التجاري السلعي والخدمي، وحساب الدخل (الأولي)، والتحويلات الجارية (الدخل الثانوي). وفيما يلي تحليل تفصيلي لأبرز التطورات التي طرأت على هذه المكونات خلال العام 2024، في ضوء المستجدات الاقتصادية والسياسية التي أثّرت على تدفقات الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي.

الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز مزمن يعكس هشاشة العلاقات التجارية الخارجية، ويرتبط بشكل جوهري بالقيود والإجراءات الإسرائيلية المفروضة على حركة التجارة، لا سيما في المجال السلعي. كما يتأثر هذا العجز بتشوهات هيكلية متراكمة في بنية الاقتصاد الفلسطيني، ازدادت حدّتها بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

ورغم استمرار العجز، سجّل الميزان التجاري خلال العام 2024 تحسناً نسبياً، إذ انخفضت قيمة العجز بنحو 31.6% مقارنة مع العام 2023، لتبلغ حوالي 5.4 مليار دولار، أي ما يعادل 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 44% في العام السابق[19]. ويُعدّ هذا العجز المحرّك الرئيس لتزايد عجز الحساب الجاري، ويعكس اتجاهاً تاريخياً ناتجاً عن تفاقم الفجوة بين الواردات والصادرات، حيث تتجاوز قيمة الواردات (وخاصة السلع) ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات في أفضل الأحوال.

كما يعكس هذا العجز أيضاً ضعف البنية الإنتاجية المحلية، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تلبية احتياجاته الأساسية داخلياً، مما يفرض عليه الاعتماد على الواردات، لا سيما من إسرائيل، التي تُغرق السوق الفلسطينية بسلعها في ظل غياب قيود حقيقية على تدفقها، في مقابل تقيّد ممنهج لنفاذ الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.

وتوزعت الصادرات السلعية الفلسطينية خلال العام 2024 بين المصنوعات الأساسية (خشب، ورق، معادن، منسوجات) بنسبة 33.3% من إجمالي الصادرات، والمصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية) بنحو 23.2%، والأغذية والحيوانات الحية التي استحوذت على حوالي 14.6%، ثم المواد الخام غير النفطية بنحو 12.8%، والمواد الكيماوية بنسبة 5.9%، والمكائن ومعدات النقل بنحو 4.5، ثم صادرات أخرى بحوالي 5.7% من إجمالي الصادرات السلعية.

وتُظهر بيانات التجارة أن عشرة سلع فقط تهيمن على نحو 40.8% من إجمالي الصادرات[20]، مما يدل على ضعف تنوع القاعدة التصديرية. وتتركز الصادرات بشكل كبير في السوق الإسرائيلية التي تستحوذ على 84.7% منها، مقابل 10.5% فقط تتجه إلى الدول العربية، و4.8% إلى بقية دول العالم، مما يعكس استمرار التبعية التجارية لإسرائيل.

أما على صعيد الواردات السلعية، فقد توزعت بين محموعة الأغذية والحيوانات الحية، التي استحوذت على حوالي 23.6% من إجمالي الواردات[21]، ثم الوقود ومصادر الطاقة بنسبة 22.9%، والمصنوعات الأساسية بحوالي 17.0، والمكائن

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2020-2024

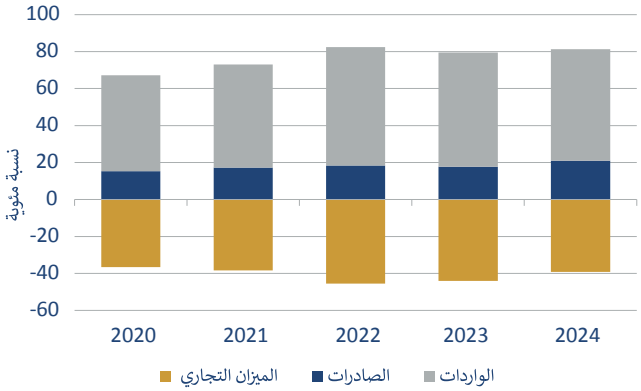

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2024

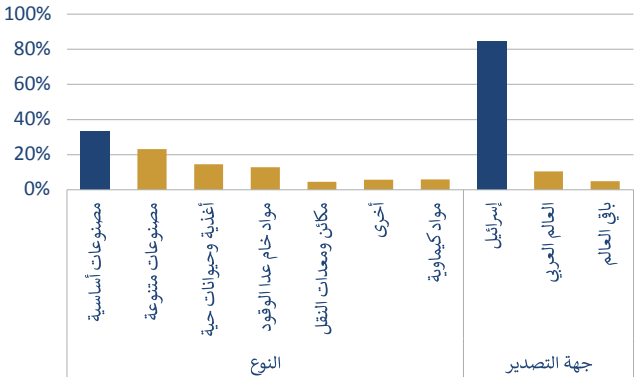

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

[19] من الضروري التنويه إلى الاختلاف في نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول، كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

[20] تتمثل في حجر البناء، وأكياس النايلون، وحديد خردة، والمقاعد المنجدة، والتمور، والحصمة، وزيت الزيتون، والرخام، وبروفيلات الألمنيوم، وحديد حدادين.

[21] تعتبر واردات زيت الوقود والبنزين والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة، وتحظى بنسبة 10% من الواردات، بينما تحظى الطاقة بنحو 9% من الواردات.

ومعدات النقل بنحو 14.0%، والمواد الكيماوية بنسبة 9.6%، والمصنوعات المتنوعة بحوالي 6.0%، ثم المشروبات والتبغ بنحو 4.6%، وواردات أخرى بحوالي 2.0% من إجمالي الواردات.

ولا تزال إسرائيل تمثل المصدر الأكبر للواردات بنسبة 52.9%، تليها الدول الآسيوية (21.2%)، ثم الدول الأوروبية (13.5%)، والدول العربية (9.8%)، والدول الأمريكية (1.8%)، وباقي الدول (0.8%). ويُلاحظ أن عشر سلع أساسية، أبرزها الطاقة (كهرباء، وقود)، والأعلاف، والإسمنت، والأدوية، والأجهزة الإلكترونية، تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي الواردات السلعية، مما يبرز محدودية الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية.

وبشكل عام، تعتبر إسرائيل المصدر الرئيس للسلع الأساسية في السوق الفلسطيني، نتيجة السيطرة الفعلية على المعابر والحدود، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. كما أن السياسات التجارية الإسرائيلية، بما تتضمنه من قيود غير جمركية، تُعدّ أحد أبرز العوامل التي تُقيد القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وتعيق انفتاحها على الأسواق العالمية.

أما بخصوص التجارة الخدمية، فقد سجّل ميزان الخدمات (صادرات الخدمات – وارداتها) عجزاً قدره 833 مليون دولار خلال العام 2024، بانخفاض نسبته 32% مقارنة مع العام 2023. ويعزى هذا العجز إلى تراجع صادرات الخدمات بنسبة 9% لتبلغ 508 ملايين دولار، في مقابل انخفاض واردات الخدمات بنسبة 25% لتبلغ 1,391 مليون دولار. وتعتمد الصادرات الخدمية بالأساس على خدمات السفر والتشييد، في حين تتركز الواردات الخدمية في خدمات السفر والنقل.

شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2024

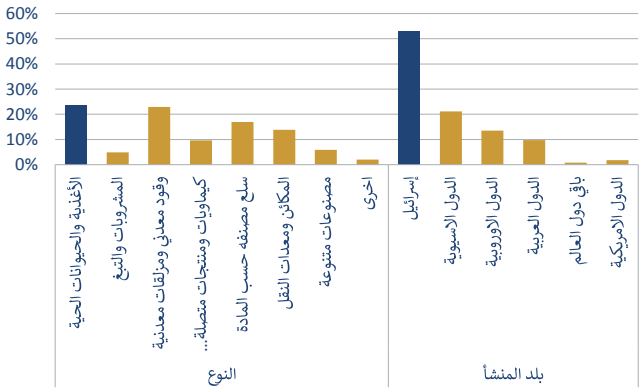

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

شكل 3-6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني، 2020-2024

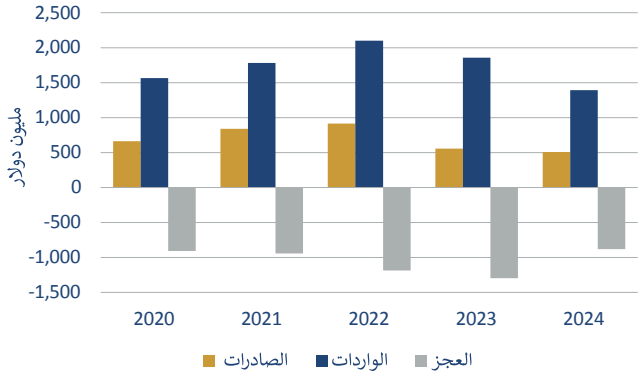

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

وبشكل عام، تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب، في مقدمتها القيود والإجراءات الإدارية واللوجستية والأمنية، التي تفرضها إسرائيل، وتشكل عائقاً أمام حركة التجارة الفلسطينية، كونها تعمل كحواجز غير جمركية أمام حركة التجارة الفلسطينية، وتضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك تأثير بعض العوامل الداخلية على الحركة التجارية، والمتعلقة بتركيبة الاقتصاد الفلسطيني وهيكله وسياساته غير الواضحة وحجمه، وتنافسية المنتجات الفلسطينية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية. إذ يبدو وكأن الأولوية هي لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، باعتبارها أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب.

وبالإجمال، يمكن عزو العجز الكبير في الميزان التجاري، بشقّيه السلعي والخدمي، إلى جملة من العوامل، أبرزها القيود الإدارية والأمنية واللوجستية التي تفرضها إسرائيل، والتي تشكل حواجز غير جمركية تُقيّد حرية التجارة الفلسطينية وتضعف تنافسية المنتج المحلي. كما تلعب العوامل الهيكلية الداخلية دوراً في تعميق هذا العجز، بما في ذلك محدودية القاعدة الإنتاجية، وعدم الوضوح في السياسات الصناعية والزراعية، واعتماد السياسات المالية على التجارة كمصدر رئيسي للإيرادات عبر الضرائب والرسوم الجمركية.

ورغم توقيع فلسطين لعدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، والتمتع بامتيازات تفضيلية مع بعض الدول/المجموعات الدولية، إلا أن أثر هذه الاتفاقيات على واقع التجارة الخارجية ظلّ محدوداً. ولم تُسهم بشكل فعّال في تقليص الاعتماد على إسرائيل، أو فتح أسواق بديلة حقيقية، أو تعزز الروابط التجارية مع المحيط العربي. بل استمر الاتجاه العام في تكريس السوق الفلسطينية كسوق استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية.

ومع ذلك، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة وجود مؤشرات على تراجع تدريجي في هيمنة إسرائيل على الواردات، نتيجة محاولات بعض التجار تنويع مصادر استيرادهم. وهو ما يُعد تطوراً إيجابياً يفتح آفاقاً لتعزيز التجارة المباشرة مع شركاء جدد، ويؤكد وجود إمكانيات حقيقية للتنويع والانفتاح التجاري. ويتطلب ذلك استراتيجيات واضحة لتعزيز القدرة التنافسية، وتنمية القطاعات الإنتاجية، وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول العربية والدولية، إضافة إلى تمكين فلسطين من السيطرة الفعلية على معابرها الحدودية، كخطوة أساسية نحو تحقيق استقلال القرار التجاري والسيادي.

الدخل المحول من الخارج

يُعد الدخل المحول من الخارج، والذي يشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار، أحد المصادر الرئيسية لتمويل العجز المزمن في الميزان التجاري الفلسطيني. وعلى الرغم من التراجع الحاد الذي شهده هذا البند خلال العام 2024 بنسبة بلغت نحو 75.2% مقارنة مع العام 2023، إلا أنه حافظ على تحقيق فائض قدره 911 مليون دولار، أي ما يعادل 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى التوقف شبه الكامل لعمل الفلسطينيين في إسرائيل منذ اندلاع العدوان في الربع الأخير من العام 2023، وهو ما أدى إلى انقطاع أحد أهم روافد تدفقات العملة إلى الاقتصاد الفلسطيني. وفي المقابل، سجلت عوائد الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (بما في ذلك الاستثمار المباشر، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى) نمواً ملموساً، إذ بلغت حوالي 418 مليون دولار خلال العام ذاته، مما ساهم جزئياً في تخفيف حدة التراجع.

وقد أسهم فائض حساب الدخل خلال العام 2024 في تمويل نحو 19.9% من العجز في الميزان التجاري، مما يبرز أهميته كمصدر تمويلي داعم للاستقرار الخارجي. إلا أن هذا الدور يفتقر إلى الاستدامة، نظراً لاعتماد الفائض بدرجة كبيرة على تعويضات العاملين في إسرائيل، والتي شكّلت حوالي 90% من صافي الدخل المحول خلال العام. وتخضع هذه التعويضات لتقلبات حادة تبعاً للظروف السياسية والأمنية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، مما يجعلها عرضة للتذبذب المستمر بفعل التغيّرات في عدد العمال، ومتوسط الأجر اليومي، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

شكل 3-7: الدخل المحول من الخارج، 2020-2024

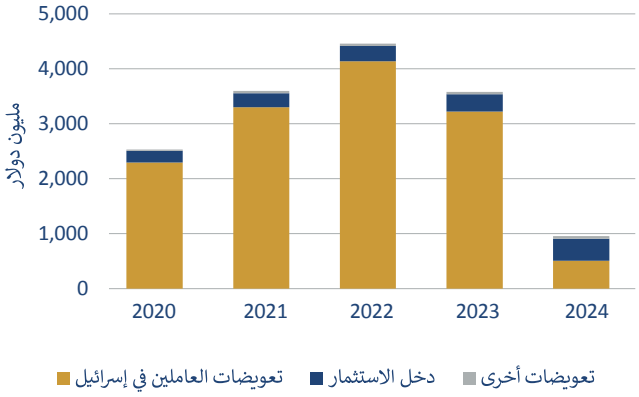

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3-8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2020-2024

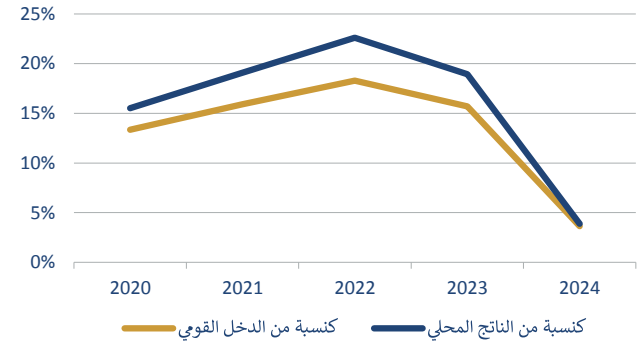

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ورغم ذلك، فإن تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل تظل ركيزة مهمة لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، عبر تعزيز الطلب الكلي وزيادة مستويات الاستهلاك. وتشير البيانات إلى أن هذه التعويضات شكّلت في المتوسط خلال الفترة 2020-2024 نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقارب 13.4% من إجمالي الدخل القومي، مما يسلط الضوء على دورها الحيوي في دعم القدرة الشرائية وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني.

التحويلات الجارية

تعتبر التحويلات الجارية بدون مقابل من أبرز الروافد الأساسية لميزان المدفوعات الفلسطيني، لما لها من دور محوري في توفير الدعم المالي للأسر، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز القدرة الشرائية، لا سيما في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة. وتشمل هذه التحويلات كافة المبالغ النقدية والعينية التي تُمنح لفلسطين، سواء للقطاع العام (على شكل دعم للموازنة العامة) أو للقطاع الخاص (لا سيما تحويلات المغتربين)، والتي غالباً ما تتسم بالانتظام النسبي، مع ميلها إلى الارتفاع في أوقات الأزمات، والتباطؤ في فترات الاستقرار.

شكل 3-9: التحويلات الجارية، 2020-2024

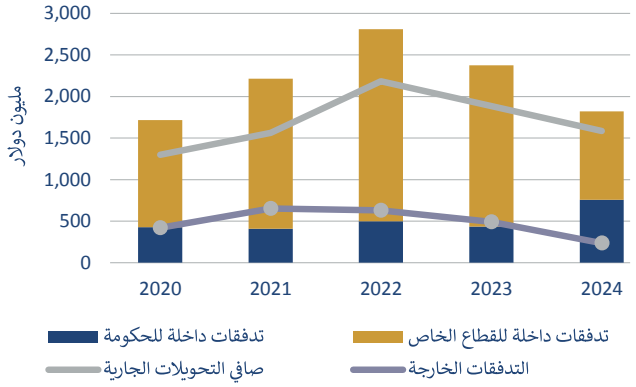

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتكتسب التحويلات الجارية الموجّهة للقطاع الخاص أهمية خاصة، نظراً لكونها تُعد مصدراً تمويلياً مستقراً وغير مقيّد بشروط سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال مع التحويلات الرسمية الموجهة للحكومة. وتُستخدم هذه التحويلات في تغطية احتياجات المعيشة الأساسية للأسر، بما في ذلك التعليم، والصحة، والسكن، والغذاء، والعلاج، وغيرها من الاحتياجات اليومية، مما يجعلها تشكّل نوعاً من شبكة أمان اجتماعي مستدامة.

وخلال العام 2024، شهدت التحويلات الجارية إلى فلسطين تراجعاً بنسبة 23.3% مقارنة بالعام السابق، منخفضة إلى نحو 1,802 مليون دولار. كما تراجعت التحويلات الخارجة من فلسطين بنسبة 52.2% لتصل إلى 232 مليون دولار، مما أدى إلى انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 15.8%، ليبلغ نحو 1.6 مليار دولار. ورغم هذا التراجع، فقد أسهمت التحويلات في تمويل ما نسبته 29% من عجز الميزان التجاري، مقارنة مع 23.7% في العام 2023، مما خفّض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 21%، مقارنةً مع 26% في حال استبعاد أثر هذه التحويلات.

وتتجاوز أهمية التحويلات الجارية مجرد كونها تدفقات مالية، إذ تُسهم أيضاً في دعم مستويات السيولة في الاقتصاد، وتعزيز قدرة القطاع الخاص على الاستمرار، وتوسيع القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي من خلال رفع مستويات الودائع، مما يعزّز دورها في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز النمو.

الحساب الرأسمالي والمالي

سجل الحساب الرأسمالي والمالي (بما في ذلك الأصول الاحتياطية) فائضاً قدره 2.5 مليار دولار خلال العام 2024، بزيادة نسبتها 55.6% مقارنة بالعام السابق، مشكلاً نحو 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التحسّن إلى الارتفاع الملحوظ في فائض الحساب المالي، الذي بلغ نحو 2.2 مليار دولار، مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في بند الأصول الخارجية، ولا سيما بند العملة والودائع، والذي يعكس بدوره ارتفاع مستويات الادخار الخارجي.

وفي المقابل، تراجع الفائض في الحساب الرأسمالي بنحو 33% مقارنة مع العام 2023، ليبلغ حوالي 365 مليون دولار فقط. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية الموجهة للحكومة بنسبة 36.7% لتبلغ نحو 131 مليون دولار، إلى جانب تراجع التدفقات الرأسمالية المتجهة للقطاع الخاص بنسبة 30.8% لتسجل حوالي 234 مليون دولار. ويعكس هذا الانخفاض المحدودية المتزايدة في التمويل التنموي الخارجي، سواء المرتبط بالموازنات العامة أو الموجه نحو مشاريع القطاع الخاص الإنتاجي.

وبشكل عام، تمكن الحساب الرأسمالي والمالي، بما فيه من حركة في الأصول الاحتياطية، من تمويل ما يقارب 88.2% من العجز المسجل في الحساب الجاري خلال العام 2024، مما خفف من الضغوط على الاقتصاد الكلي، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية متقلبة، وشُح مصادر التمويل الخارجي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأصول الاحتياطية الرسمية لسلطة النقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً خلال العام 2024، بلغ حوالي 6 ملايين دولار. وتمثل هذه الأصول صمام الأمان في ميزان المدفوعات، حيث تعكس محصلة التوازن الكلي في الحسابات الخارجية، وتوفر هامشاً من المرونة لتمويل الاحتياجات الخارجية في ظل غياب عملة وطنية، وندرة أدوات السياسة النقدية التقليدية.

استدامة الحساب الجاري

يمثل العجز التجاري المزمن والمرتفع أحد أبرز التحديات التي تواجه قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق استدامة في الحساب الجاري، إذ بلغ متوسط هذا العجز نحو 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2020-2024). ويعكس هذا المستوى المرتفع من العجز اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد، أبرزها ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، واعتماد الاقتصاد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، مما يقوّض من قدرة الحساب الجاري على الاستمرار ضمن حدود آمنة.

شكل 3-10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2020-2024

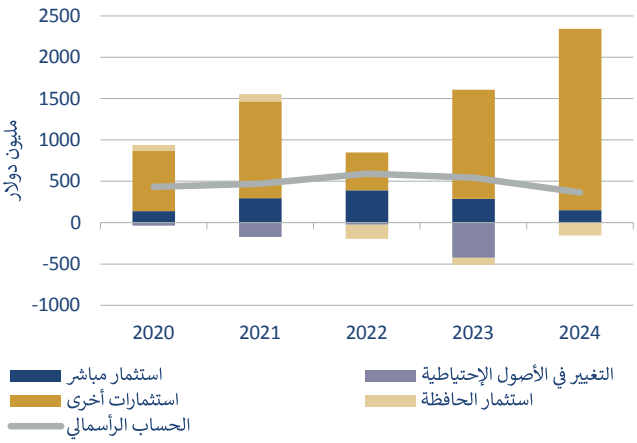

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتُستخدم عدة مؤشرات لتقييم مدى استدامة الحساب الجاري، أبرزها نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُعد مؤشراً رئيسياً على القدرة الذاتية لتمويل العجز الخارجي. وقد بلغت هذه النسبة في فلسطين 11.3% في المتوسط خلال الفترة (2020-2024)، غير أنها انخفضت بشكل حاد إلى نحو 2% في العام 2024، مقارنة مع 12% في العام السابق، مما يعكس تراجعاً كبيراً في قدرة الاقتصاد على تعبئة الموارد المحلية لمقابلة الاحتياجات التمويلية.

كما يُعد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً إضافياً على الاستدامة، وتشير النسب المنخفضة إلى ضعف في الجاذبية الاستثمارية وتراجع في فرص التمويل الخارجي المستدام. وفي الحالة الفلسطينية، لم تتجاوز هذه النسبة 1.5% في أفضل حالاتها خلال السنوات (2020-2024)، وهي نسبة متدنية للغاية. وحتى مع احتساب التحويلات الرأسمالية ضمن هذه التدفقات، فإن النسبة الإجمالية تبقى محدودة، بمتوسط لا يتجاوز 5.7%، وهي غير كافية لدعم استدامة الحساب الجاري على المدى الطويل.

ويُظهر مؤشر كفاية الاحتياطيات – المتمثل في نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية لحجم الواردات الشهرية – ضعفاً لافتاً، إذ لا تغطي هذه الاحتياطيات أكثر من شهر واحد من الواردات، مما يعكس هشاشة القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، يُظهر مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات أداءً مقبولاً نسبياً، إذ بلغ في المتوسط نحو 43%، وهو ضمن الحدود المقبولة.

إضافة إلى ما سبق، يشكّل العجز الهيكلي والمزمن في مالية الحكومة عاملاً إضافياً يقوّض استدامة الحساب الجاري، إذ يؤدي تراكم المتأخرات وضعف القدرة على سداد الالتزامات إلى اتساع فجوة الادخار الحكومي، وبالتالي زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الادخار الخاص لم تكن عاملاً رئيسياً في عجز الحساب الجاري، مما يؤكد أن الخلل الأساسي ناتج عن القطاع العام. كما تضعف الاستدامة بفعل تدني مستويات التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية، لا سيما الزراعة والصناعة، فضلاً عن محدودية الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير، وهي عناصر أساسية لتعزيز التنافسية وتحقيق تحوّل هيكلي مستدام.

وتُظهر بيانات الحساب المالي أن غالبية العجز الجاري في فلسطين خلال العام 2024 تم تمويله من خلال السحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بنسبة بلغت نحو 77%، تليها المنح الرأسمالية بنسبة 12%، والاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5.3%. وفي المقابل، لا يُستخدم الاقتراض الخارجي عادة لتمويل هذا العجز، بل يُوجَّه في الغالب لتمويل النفقات الجارية، وخصوصاً بند الرواتب، علماً بأن معظم هذا الدين يُصنف كدين طويل الأجل. أما الأصول الاحتياطية الرسمية لسلطة النقد، فإن استخدامها يظل محدود الأثر في ظل غياب عملة وطنية وأدوات فعالة للسياسة النقدية.

وضع الاستثمار الدولي

تشير بيانات وضع الاستثمار الدولي لفلسطين خلال العام 2024 إلى وجود تفاوت ملحوظ بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين (الأصول الخارجية) ونظيرتها الأجنبية الموظفة داخل الاقتصاد الفلسطيني (الالتزامات الأجنبية)، وبفارق بلغ نحو 7.1 مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 55.2% مقارنة مع العام السابق.

شكل 3-11: وضع الاستثمار الدولي حسب القطاع، 2024

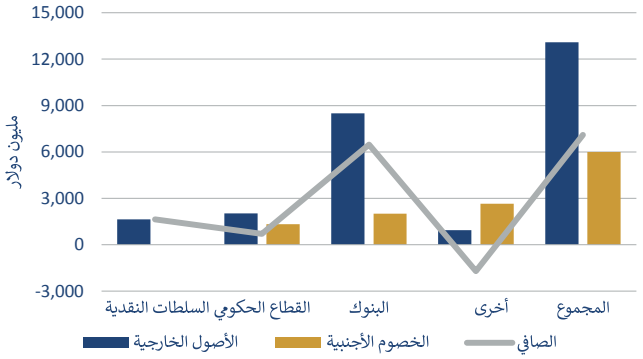

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

فقد وصل إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج إلى حوالي 13.1 مليار دولار، موزعة بين استثمارات أجنبية مباشرة بنسبة 2%، واستثمارات حافظة بنحو 13%، واستثمارات أخرى، والتي تتضمن بشكل رئيسي العملة والودائع، وتمثل نحو 75%، بالإضافة إلى أصول احتياطية بنسبة 10% من أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج. وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (أي الاستثمارات المملوكة لغير المقيمين في فلسطين) نحو 6 مليار دولار، توزعت بين استثمارات أجنبية مباشرة بنسبة 55%، واستثمارات حافظة بنسبة 10%، واستثمارات أخرى، تتركز أساساً في القروض والودائع، بنسبة حوالي 35% من أرصدة الخصوم الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الرابع

القطاع المالي

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

لعبت سلطة النقد بتدخلاتها المدروسة وأداؤها المتزن دوراً محورياً في دعم وتعزيز القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، بما يسهم في تحسين أدائها وتعزيز دورها الحيوي في الاقتصاد. كما أسهمت هذه الجهود في دعم الأفراد وقطاع الأعمال، وضمان استدامة النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، مع التركيز على تمكين الشباب والنساء والرياديين. وفي هذا الإطار عملت سلطة النقد على مساندة الحكومة في تنفيذ سياسات مالية مناسبة، انسجاماً مع رؤية سيادة الرئيس، والحد من الاختلالات والضغوط المالية الناجمة عن الأوضاع غير الاعتيادية التي عاشتها فلسطين خلال العام 2024.

بالتوازي مع ذلك، واصلت سلطة النقد متابعة التطورات في أعمال البنوك المركزية، ورصد التحولات الجذرية في الجوانب وثيقة الصلة بالتكنولوجيا المالية، بما يعزز فرص تسريع وتيرة التحول الرقمي في الاقتصاد الفلسطيني. وقد شملت جهود وإجراءات وتدخلاتها وإجراءاتها خلال العام 2024 مختلف الجوانب ذات الصلة بمهامها الأساسية، مع التركيز على تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز مسارات التحول الرقمي في القطاع المالي، والاستجابة العالية للتحديات والظروف الطوارئة، ودعم الاقتصاد الوطني، وترسيخ مبادئ الشمول المالي. كما حرصت على ضمان سلامة القطاع المصرفي، وتعزيز العلاقات المصرفية المراسلة، إلى جانب توطيد أواصر التعاون على المستويين المحلي والدولي.

الإستجابة للتحديات والطوارىء

يُعد القطاع المصرفي صمام الأمان للاقتصاد الفلسطيني، والداعم الأساسي لاستقراره المالي والاقتصادي. وانطلاقاً من مسؤوليتها، حرصت سلطة النقد على اتخاذ إجراءات استباقية وفعالة للتخفيف من آثار الأزمات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفي مقدمتها:

1. قامت سلطة النقد باتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان امتثال المصارف للمعايير الدولية، وخصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وبناء المخصصات المالية المطلوبة لتعزيز متانة القطاع المصرفي. وتنفيذ مجموعة إضافية من اختبارات التحمل لتقييم قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الاقتصادية، والتي أكدت مرونة القطاع المصرفي وكفاءته المالية. وضمان كفاية رأس المال ومستويات السيولة، بما يتماشى مع التعليمات التنظيمية لسلطة النقد والحد من المخاطر المحتملة.

2. توفيربدائل للنقد الورقي عبرالدفع الفوري، إذ حرصت سلطة النقد على إطلاق نظام المدفوعات والحوالات الفورية (I-BURAQ) في قطاع غزة قبل الضفة الغربية، نظراً لتعذر إجراء العمليات المصرفية التقليدية، وذلك بهدف تسهيل إجراءات صرف الرواتب لموظفي المنظمات الدولية والقطاعين العام والخاص، وتمكين المواطنين من تنفيذ معاملاتهم المالية إلكترونياً، دون الحاجة إلى استخدام النقد الورقي، علماً بأن تنفيذ الحوالات عبر هذا النظام مجانيةً، دون تحميل المُرسل والمستفيد أية تكلفة.

ولتعظيم الاستفادة من النظام، دعت سلطة النقد المواطنين إلى تحميل التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية على هواتفهم الذكية، وواستخدام القنوات الرقمية لتنفيذ المدفوعات والتحويلات، والاستفادة من مراكز الاستعلامات الهاتفية التي تم تعزيزها لمساعدة المواطنين، واستخدام شبكات الإنترنت المتاحة في مراكز البيع، والمناطق المأهولة.

3. كما شملت تدابير سلطة النقد التخفيف من تداعيات نقص السيولة النقدية، من خلال تفعيل التحويلات بين الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وتوسيع شبكة التجار والوكلاء لتمكينهم من استخدام إدوات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تشجيع استخدام البطاقات البلاستيكية وتقنية (QR Code)، لتسهيل المدفوعات عبر نقاط البيع والتطبيقات المصرفية.

4. وكجزء من خطتها الطارئة، نسقت سلطة النقد مع مزودي خدمات الاتصالات، لإتاحة تنفيذ الحوالات والمدفوعات عبر أنظمة الاتصالات المتحركة، مما يتيح للمواطنين إجراء معاملاتهم حتى في ظل انقطاع الإنترنت.

وبشكل عام، أسهمت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها سلطة النقد في التخفيف من تتداعيات أزمة السيولة النقدية في غزة، عبر توفير بدائل إلكترونية فعالة، مكنت المواطنين من تلقي رواتبهم وسداد التزاماتهم المالية رقمياً، مما خفف الضغط على السيولة النقدية المتاحة.

وفي سياق آخر، أعربت سلطة النقد عن استنكارها الشديد للإعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال على بعض محال الصرافة في الضفة الغربية، واستيلائها على بعض المبالغ المالية، مؤكدة أن استمرار هذه الاعتداءات يعد انتهاكاً لكافة الأعراف والقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية، وتستهدف زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني. وتعمل سلطة النقد مع الجهات الدولية لكشف تداعيات هذه الانتهاكات على الاقتصاد الفلسطيني، والدفاع عن استقرار القطاع المالي.

يُشار إلى أن سلطة النقد تواصل تطبق أحدث المعايير الرقابية، لضمان سلامة القطاعين المصرفي وغير المصرفي، وتعزيز قدرتهما على مواجهة الأزمات. والإرتقاء بجودة الخدمات المالية، وفقاً للمعايير الدولية، ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، بما يضمن استدامة القطاع المالي الفلسطيني.

دعم الاستقرار الاقتصادي

حرصت سلطة النقد، من خلال تدخلاتها، على المواءمة بين الاستقرار المالي وضمان استمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها، وضمان الاستمرار في توفير الخدمات المصرفية الأساسية، بما في ذلك إتاحة التمويل بمختلف العملات وبالآجال المطلوبة وفق آجال وشروط ميسرة، لدعم المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والمحافظة على استمرارية دورة الأعمال، بما يسهم في حماية الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز صمود المواطنين. ومن أبرز المبادات التي أطلقتها سلطة النقد لدعم الاقتصاد المحلي.

1. إطلاق برنامج بادر

أطلقت سلطة النقد في شهر تموز برنامج «بادر» لتمويل العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، الذين فقدوا مصدر رزقهم نتيجة العدوان الإسرائيلي، وذلك خلال فعالية رسمية أقيمت في مقر سلطة النقد بحضور رئيس الوزراء. ويهدف هذه البرنامج إلى تمكين العمال اقتصادياً من خلال دعمهم في بدء مشاريع إنتاجية جديدة، أو تطوير مشاريعهم القائمة، وتخفيف المعاناة الاقتصادية التي تعرض لها العمال منذ بداية العدوان، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في ظل التحديات الراهنة.

ويُمنح العامل المؤهل قرضاً يصل إلى 60 ألف شيكل، دون أية فوائد أو عمولات، مع فترة سداد ميسرة مدتها 4 سنوات، وفترة سماح تمتد إلى 6 أشهر. ويستهدف البرنامج العمال المنظمين رسمياً الذين حملوا تصاريح عمل سارية قبل تشرين أول 2023، وتم تسريحهم قسراً. يشترط هذا البرنامج أن يكون المتقدم صاحب فكرة مشروع اقتصادي، أو أن يمتلك مشروعاً قائماً صغيراً أو متناهي الصغر، وأن يكون الغرض من القرض تمويل رأس المال العامل، أو المصاريف التشغيلية، وأن لا يكون المتقدم قد استفاد من مشاريع استدامة السابقة

خلال العامين الماضيين. ويمكن للعمال المستوفين للشروط التقدم بطلباتهم عبر تطبيق «منشأتي» على الهواتف الذكية، أو زيارة الموقع الإلكتروني للمنصة.

وبشكل عام، يقدم هذا البرنامج حلاً تمويلياً مبتكراً لدعم العمال الفلسطينيين الذين فقدوا وظائفه، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة، من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والزراعية والقطاعات الإنتاجية، ويدعم الاقتصاد الفلسطيني عبر تمويل المشاريع بفوائد ورسوم صفرية، مما يسهل على المستفيدين بدء أعمالهم دون أعباء مالية إضافية.

2. معالجة شُح السيولة

في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، اتخذت سلطة النقد سلسلة من التدخلات لمعالجة آثار شُح السيولة والحد منها، بهدف دعم الأفراد والشركات في مواجهة تبعات العدوان وحماية تصنيفاتهم الائتمانية. فمع استمرار تعذر انتظام صرف الرواتب، أصدرت سلطة النقد في شهر آذار تعليمات للمصارف بضرورة إعادة جدولة أقساط المقترضين من موظفي القطاع العام، بما يضمن لهم القدرة على تلبية التزاماتهم المالية الأخرى، لا سيما خلال شهر رمضان والأعياد. وسمحت هذه التعليمات بخصم القسط كاملاً فقط لمن يتلقى دفعات من وزارة المالية بنسبة 90% فأعلى من قيمة راتبه. على أن يكون الخصم نسبياً لمن يتلقى بين 80%– 90% من الراتب، وبما لا يزيد عن 50% من قيمة الدفعة المحولة، كما نصت التعليمات على عدم الخصم لمن يتلقى دفعة تقل عن 80% من الراتب، إلا في حال موافقة الموظف على ذلك، وإلزام المصارف بالتواصل مع الموظفين لجدولة قروضهم وفقاً لقدرتهم على السداد.

كما أتاحت هذه التعليمات للمقترضين من موظفي القطاع العام سقف جاري مدين دون فوائد أو رسوم إضافية، يستخدم لتسديد الأقساط المستحقة، مع حق الموظف في الاعتراض على منحة السقف عبر الإنترنت البنكي أو مراكز خدمة الجمهور، أو فروع المصارف.

وكذلك شملت التعليمات أيضاً معالجة مديونيات موظفي القطاع العام الذين حصلوا على قروض استناداً إلى مصادر دخل أخرى، إذ طُلب من المصارف التعامل معهم بإيجابية عبر إعادة الجدولة، بالإضافة إلى تضمين آليات تتوافق مع الصيرفة الإسلامية فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية.

وفي شهر تشرين ثاني 2024، أعلنت سلطة النقد انتهاء سريان هذه التعليمات، وإعادة تفعيل تعليمات رقم (25) لسنة 2021، التي تحدد نسبة الخصم من القسط الشهري بما لا يتجاوز 50% من قيمة الدفعة المحولة. كما أكيدت على متابعة التزام المصارف بهذه النسب لضمان عدم تحميل الموظفين أعباء مالية غير مبررة.

أما بخصوص أقساط المقترضين من قطاع غزة، فمنذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي قررت سلطة النقد تعليق استيفاء أقساط جميع القروض والتسهيلات الائتمانية لمقترضي قطاع غزة بشكل كامل. في خطوة تهدف إلى التخفيف من الأعباء المالية على المواطنين والشركات المتضررة في القطاع.

3. ضبط أسعار الصرف

في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد لمعالجة آثار شُح السيولة في الاقتصاد الوطني، شددت على ضرورة ضبط سوق الصرف الأجنبي، محذرة شركات ومحال الصرافة من التلاعب بأسعار صرف العملات، وأصدرت تعليمات حازمة لضمان استقرار السوق وحماية المواطنين. تم بموجبها تحديد الهامش المسموح بين سعر البيع للعملة وسعر شرائها وفقاً للشاشات العالمية عند 200 نقطة أساس كحد أقصى. بالإضافة إلى تنظيم عمليات بيع وشراء العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطيني (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الاسرائيلي)، وحظر تنفيذ عمليات صرف تتجاوز 20 ألف دولار (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) في معاملة واحدة.

يأتي هذا التدخل من سلطة النقد في إطار الحفاظ على الاستقرار المالي في فلسطين ومنع استغلال المواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. مع تأكيدها أنها لن تتهاون في تطبيق إجراءات عقابية صارمة بحق الصرافين المخالفين، والتي قد تشمل إغلاق محلات الصرافة غير الملتزمة بالتعليمات، وصولاً إلى سحب تراخيص المخالفين، إن لزم الأمر ذلك.

4. تعزيز التعاون مع الحكومة

في إطار التنسيق المؤسسي ودعم الاستقرار الاقتصادي، كثفت سلطة النقد تعاونها مع الحكومة، ووفرت المشورة الاقتصادية في قضايا الاقتصاد الكلي، مع مواءمة خطط وسياسات القطاع المصرفي مع توجهات التنموية للحكومة. وقد تمثلت أبرز مجالات التعاون في دعم الحكومة في مواجهة التحديات التي تفاقمت عقب العدوان الإسرائيلي، إذ كان القطاع المصرفي، وكما في جميع الأزمات السابقة، الملاذ الأخير وصمام الأمان المالي للحكومة.

كما عملت سلطة النقد على تهيئة الربط بينها والخدمات الحكومية ضمن استراتيجية التحول الرقمي، لتعزيز التكامل المؤسسي، وتسريع معالجة البيانات، وذلك من خلال ربط منصة حكومتي مع قاعدة بيانات سلطة النقد، لضمان دقة البيانات المتبادلة بين المصارف والجهات الحكومية. بالإضافة إلى تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم الحكومية عبر منصة (E-SADAD)، وتمكين المواطنين من استخدامها عبر التطبيقات البنكية. فتم اتاحة خدمات وزارة الاقتصاد ومجلس القضاء الأعلى عبر منصة الدفع الإلكتروني. ويجري التنسيق مع وزارات وهيئات حكومية أخرى لتوسيع الربط مع المنظومة خلال العام 2025. وبشكل عام، يعكس هذا التعاون التزام سلطة النقد بدعم الحكومة تقنياً، وتعزيز التحول الرقمي بما يخدم المواطنين، ويساهم في تجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة.

5. تعزيز فرص الاستثمار الخارجي

في إطار الجهود المبذولة لدعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الاستثمار الخارجي في فلسطين، شاركت سلطة النقد في الاجتماع السابع لمنصة الاستثمار الأوروبية الفلسطينية الذي عقد في شهر كانون أول 2024. وتم خلال هذا الاجتماع توقيع على إتفاقية تمويل بقيمة 28.3 مليون يورو مع ممثل الاتحاد الأوروبي، مخصصة لتمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء أولوية للمناطق الأكثر احتياجاً مثل المناطق المسماة «ج» والقدس الشرقية وقطاع غزة عندما تسمح الظروف.

وتمثل هذه الإتفاقية خطوة نحو تمكين القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز قدرته على الصمود، وخلق فرص للتعافي الاقتصادي في جميع المناطق الفلسطينية، وتحسين الوصول إلى مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يُشار إلى أن منصة الاستثمار الأوروبية الفلسطينية تعمل كآلية تعاونية لتعزيز فرص الاستثمار الخارجي في فلسطين، وتدعم الاستفادة من خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي، وتعبئة التمويل العام والخاص لأولويات التنمية في فلسطين. ومنذ إطلاقها في كانون الأول 2020، ساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والمؤسسات المالية الأوروبية بأكثر من 1.2 مليار يورو على شكل قروض وأدوات مالية مبتكرة لدعم القطاعات الحيوية في الاقتصاد الفلسطيني. وتعكس هذه الجهود التزام سلطة النقد بتعزيز التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات لدعم الاقتصاد الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة.

تعزيز الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية

تولي سلطة النقد اهتماماً كبيراً بموضوع الشمول المالي، باعتباره ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم كافة فئات المجتمع، لا سيما الفئات المهمشة، والمشاريع متناهية الصغر، وتمكين المرأة اقتصادياً. ويُعد الادخار من أهم الخدمات المالية التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية، وزيادة قدرة الأفراد والاقتصاد على تحمل الصدمات، وتحقيق معدلات نمو أكثر استقراراً. لذلك، حرصت سلطة النقد على تشجيع الادخار، من خلال تطوير أدوات ادخارية جديدة تناسب احتياجات الأفراد، وتحسين البنية التحتية المالية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لتشمل كافة فئات المجتمع. ومن أبرز تدخلات سلطة النقد لتعزيز الشمول المالي:

1. إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي

في إطار تعزيز الثقافة المصرفية والوعي المالي لدى الأجيال الناشئة، أطلقت سلطة النقد فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب للعام 2024، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، وجمعية البنوك في فلسطين. وقد شهدت هذه الفعالية إطلاق مسابقة تطبيق «مصرفي» بنسخته الجديدة، بعد تحديثه ليتناسب مع طلبة المدارس بديلاً عن الأنشطة الوجاهية بسبب الظروف السائدة (علماً بأن النسخة الأولى من هذا التطبيق قد أُطلقت في العام 2022). ويحتوي التطبيق على فرع مصرف افتراضي، يقدم معلومات تفاعلية عن الخدمات المصرفية، ومنافسة الطلبة على جوائز من خلال ألعاب وأسئلة تفاعلية حول الخدمات المصرفية.

وتستهدف مسابقة هذا العام حوالي 300 ألف طالب وطالبة من طلبة صفوف السابع، والثامن، والتاسع، من مدارس التربية والتعليم، ومدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة في الضفة الغربية. وللعام الثاني على التوالي يحمل الأسبوع المصرفي شعار التحول الرقمي.

ويُعد الأسبوع المصرفي حدثاً سنوياً يهدف إلى توعية طلبة المدارس بالمفاهيم المالية والمصرفية الأساسية. وأصبحت جزءاً مهماً من العملية التعليمية في فلسطين، لما له من أثر واضح في تعزيز التنمية الفكرية والثقافية في المجال المالي والمصرفي، وإعداد الأجيال الناشئة للتعامل مع القطاع المصرفي بوعي ومسؤولية. وتؤكد سلطة النقد وشركاؤها أهمية هذه الفعاليات في ترسيخ حقوق الأجيال المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين الاقتصاد الوطني.

2. حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز ثقة الجمهور

في إطار جهودها لحماية مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز الثقة بالقطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، عملت سلطة النقد على تطبيق أفضل الممارسات الدولية لضمان حقوق العملاء وتحقيق الشفافية والعدالة في المعاملات المصرفية. ومن أبرز التدخلات والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في هذا المجال:

- تنظيم أعمال الترخيص والتفرغ للجهات الخاضعة للرقابة، وإرساء قواعد واضحة للمصارف الرقمية ومصارف التمويل الأصغر.
- تقييم أثر تطبيق التعليمات التنظيمية الخاصة بحماية حقوق العملاء، والإيداعات النقدية، والرسوم والعمولات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي مخالفات.
- تعزيز التوعية والتثقيف المالي عبر نشر حملات توعوية حول الاحتيال الإلكتروني ومخاطره، وخدمات الدفع الإلكتروني والحد من استخدام النقد الكاش، وخدمات قاعة استقبال الجمهور، والتعامل مع الصرافين والبطاقات المصرفية. إلى جانب تقديم محضرات حول الجرائم الاقتصادية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الاهاب في فلسطين.

- تنظيم عمليات بيع وشراء العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطيني والحد من التلاعب بسعر صرف العملات في السوق الفلسطيني، وتحديد هامش أسعار صرفها، بما يشمل إصدار تعليمات واضحة للمصارف والصرافين بالخصوص، ومتابعة التزام بها.

- توسيع انتشار خدمات الدفع الرقمي، من خلال السماح لشركات خدمات الدفع بتقديم خدمة الحوالات المالية كوكيل فرعي، وتفعيل التعرف على العملاء إلكترونياً (e-KYC) وفق ضوابط ومعايير محددة.

- تعزيز انتشار وتنوع خدمات الحوالات المالية الخارجية عبر تسهيل إجراءات الموافقات الرقابية ووضع حلول تسوية تلك الحوالات بين شركات الصرافة المحلية والمؤسسات المالية الخارجية.

- إطلاق خارطة طريق التمويل المستدام لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مع القرارات التمويلة والاستثمارية للقطاع المالي.

- تنظيم جولات تفتيش ميدانية على أعمال المصارف، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الجهات غير الملتزمة بحماية حقق العملاء وفق قوانين وتعليمات سلطة النقد.

3. إطلاق حملات توعوية وتثقيفية

في إطار جهودها لتعزيز الثقافة المالية والمصرفية، أطلقت سلطة النقد سلسلة من الحملات التوعوية والتثقيفية التي تستهدف مختلف فئات المجتمع، بهدف تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، مع التركيز على طلاب المدارس والجامعات لتعزيز الوعي المالي في سن مبكرة، والنساء صاحبات المشاريع وربات البيوت لتمكينهن اقتصادياً وتعريفهن بفرص التمويل المتاحة، والأشخاص ذوي الإعاقة لضمان وصولهم إلى الخدمات المالية بسهولة، والبلديات والمحاكم ودوائر السير ومحطات المحروقات لتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، والداوئر الحكومية لتعزيز التعاون المالي والتشغيلي.

ومن أبرز المبادرات التي أطلقتها سلطة النقد في هذا السياق، عقد لقاءات وورش عمل للتوعية بالخدمات المالية والتحول الرقمي، وتنفيذ حملات توعوية حول وسائل الدفع الإلكتروني وأتمتة العمليات التشغيلية، والتعاون مع مؤسسة رواد التنمية، والمجالس القروية غرب رام الله، لتنظيم لقاءات تدريبية لسيدات صاحبات مشاريع، إذ تم تدريب 100 سيدة من صاحبات المشاريع على المهارات الإدارية والمالية، وتعريفهن بالبرامج التمويلية، خاصة التمويلات ذات الفائدة الصفرية للمشاريع الصغيرة. كما تم التعريف بالخدمات التي تقدمها منصة «منشأتي» لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتكمن أهمية عقد مثل هذه اللقاءات في دورها في تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة الفلسطينية وتمكينها من لعب دور ريادي في المجتمع، ورفع مستوى الوعي المالي لضمان الاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية المتاحة، ودعم التحول الرقمي من خلال زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية. وتواصل سلطة النقد جهودها في نشر التوعية المالية لضمان وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

التحول الرقمي وبنيته التحتية

لطالما اعتمد الاقتصاد الفلسطيني تاريخياً على التعاملات النقدية التقليدية، إلا أن العدوان الأخير كشف عن العديد من نقاط الضعف في هذا النموذج، مما دفع سلطة النقد إلى إيلاء برامج التحويلات النقدية أولوية قصوى لدعم الأسر وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتركزت جهودها على تقليل الاعتماد على النقد الورقي، وتعزيز التحول نحو أدوات الدفع الإلكترونية، مستندةً في ذلك إلى الخطوات التأسيسية التي

اتخذتها مسبقاً في تطوير البنية التحتية الرقمية، ووضع أطر تنظيمية ورقابية مكّنت من تبني التقنيات المالية الحديثة وتشجيع استخدام خدمات الدفع الإلكتروني.

وقد تكللت هذه الجهود في العام 2024 بمصادقة الرئيس محمود عباس على قرار بقانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الذي جاء ضمن مبادرة «نظام المدفوعات الرقمي» التي أطلقتها الحكومة كجزء من «البرنامج الوطني للتنمية والتطوير». ويمثل هذا القانون نقلة نوعية نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي، إذ يهدف إلى تنظيم وتطوير البنية القانونية لخدمات الثقة الرقمية، وتيسير استخدام المعاملات الإلكترونية المعتمدة، بما يسهم في تعزيز الأمان والثقة في التعاملات الرقمية.

ويشمل القانون اعتماد عدد من الأدوات الرقمية المتقدمة، مثل التوقيع الإلكتروني، والختم الإلكتروني، والطابع الزمني، وخدمات التسليم الإلكتروني، وشهادات المصادقة الإلكترونية، بما يضمن موثوقية المعاملات والمستندات الرقمية عبر تأكيد هوية المرسل والمستلم، وتوثيق وقت الإرسال، وضمان سلامة المحتوى. كما ينظم القانون عملية ترخيص مقدمي خدمات الثقة الإلكترونية وفق معايير واضحة تضمن امتثالهم لأعلى مستويات الأمان والشفافية.

ومن المتوقع أن يسهم هذا القانون في تسهيل المعاملات الرقمية للمواطنين، خاصة في ظل تقييد حرية الحركة بسبب إجراءات الاحتلال، وتعزيز الاعتراف القانوني بالتوقيع الرقمي ودعمه بتقنيات حديثة وآمنة، مما يتيح إتمام المعاملات الحكومية والتجارية والمصرفية عن بُعد، سواء داخل فلسطين أو خارجها. كما يسهم في خفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الترابط مع الأسواق العالمية، مما يخلق بيئة استثمارية وريادية جاذبة.

وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد جهودها لتسريع وتيرة التحول الرقمي، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التطويرية، وإطلاق نظم مالية رقمية متقدمة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني وزيادة الثقة والأمان في المعاملات الرقمية. كما شهد العام 2024 إطلاق عدة تطبيقات مبتكرة ومتميزة في هذا المجال، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

1. تعزيز دمج التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية

في إطار استراتيجيتها للتحول الرقمي، واستجابةً للتحديات التي فرضتها الظروف الراهنة، أطلقت سلطة النقد في شهر أيار مشروعاً رقمياً جديداً يهدف إلى تعزيز دمج التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني، بما يسهل على الأفراد والشركات تنفيذ العمليات المالية عن بُعد بطرق أكثر كفاءة وأماناص.

وفي هذا السياق، تعاقدت سلطة النقد مع شركتي (Uniken and Tiresias)[22] لتطوير البنية التحتية الداعمة للتحول الرقمي في القطاع المالي، بما يشمل إنشاء قاعدة بيانات مركزية موحدة وموثوقة تتيح للعملاء استخدام التكنولوجيا الحديثة لإجراء كافة المعاملات المالية، بما في ذلك فتح الحسابات البنكية عن بُعد.

ويُعد إطلاق هذا المشروع محطة رئيسة في مسار التحول الرقمي، إذ يسهم في تعزيز الشمول المالي، لا سيما للفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، عبر تيسير الوصول إلى الخدمات المالية بأساليب آمنة وسريعة. كما يعكس التزام سلطة النقد بتطوير بنية تحتية تكنولوجية متقدمة تدعم الابتكار، وتواكب التطورات العالمية، وتوفر بيئة داعمة للشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية.

[22] تعد شركة Tiresias واحدة من الشركات الرائدة في إدارة معلومات الائتمان، إذ تختص بتطوير أنظمة تقييم مخاطر الائتمان، وتعزيز حقوق المواطنين والشركات، بما يدعم النشاط الاقتصادي ويسهم في خلق بيئة مالية أكثر استقراراً واستدامة. أما شركة Uniken، فهي متخصصة في الأمن السيبراني والتحقق من الهوية، وتوفر حلولاً مبتكرة لضمان أمان الهوية الرقمية وتحسين تجربة المستخدم من خلال منصتها (REL-ID). وتتيح هذه المنصة حماية شاملة لرحلة العميل الرقمية، بدءاً من تأمين الأجهزة والتطبيقات واتصالات الشبكة، وصولاً إلى المصادقة والتحقق من المعاملات والتوقيع الرقمي، مما يعزز الثقة والأمان في العمليات المالية الرقمية.

ويجدر بالذكر أن بناء قاعدة بيانات موحدة لعملاء المصارف والمؤسسات المالية، الحاليين والمستقبليين، يُعد من المشاريع الريادية على مستوى العالم العربي، والأول من نوعه في المنطقة. ومن شأن هذا التطور أن يعزز مكانة فلسطين كمركز ريادي في مجال التحول الرقمي وتطوير البنوك الرقمية، على الرغم من التحديات الاقتصادية المتزايدة.

2. إطلاق نظام الدفع الفوري (I-BURAQ)

في إطار استراتيجيتها للتحول الرقمي وتعزيز كفاءة أنظمة المدفوعات، أطلقت سلطة النقد في شهر حزيران نظام الدفع الفوري (IBURAQ)، الذي يتيح تنفيذ الحوالات والمدفوعات بين البنوك والمحافظ الإلكترونية بشكل لحظي، إذ يتم ترصيد المبلغ في حساب المستفيد وإشعار الدافع خلال أقل من 10 ثوان. ويهدف هذا النظام إلى توفير حلول دفع عصرية وآمنة ومنخفضة التكلفة، تعزز تجربة المستخدمين وتسهم في تقليل الاعتماد على النقد الورقي.

يشكل إطلاق هذا النظام نقطة تحول رئيسة في التحول الرقمي داخل القطاع المصرفي الفلسطيني، إذ يفتح آفاقاً واسعة للاستثمار في التكنولوجيا المالية، والمدفوعات الإلكترونية، والحد من استخدام النقد في مختلف القطاعات، بما في ذلك التجارة، وبيع التجزئة، والمواصلات العامة، وسداد الالتزامات المالية، ودفع الرسوم الحكومية وغيرها.

يأتي هذا التطور في وقت تعمل فيه المنصة الرقمية (E-SADAD) كمنصة مركزية لعرض وسداد الفواتير ورسوم الخدمات في القطاعين العام والخاص، مما مكّن المستخدمين من دفع فواتيرهم بسهولة وأمان، في ظل تكامل خدمات الدفع الإلكتروني، وهو ما انعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وقد أثبتت هذه المبادرات الرقمية فعاليتها العالية، لا سيما في قطاع غزة، إذ أتاحت لعملاء البنوك بدائل مالية فاعلة في ظل انقطاع الخدمات التقليدية نتيجة تدمير البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، وخروج فروع المصارف عن الخدمة، مما مكنهم من الوصول إلى حساباتهم المصرفية وإجراء معاملاتهم المالية رغم الظروف الصعبة.

وتشير بيانات سلطة النقد إلى أن منصة (E-SADAD) سجلت خلال العام 2024 انضمام 100 مفوتر، بينما بلغ إجمالي عدد الحركات المنفذة عبر المنصة 1.6 مليون حركة، بقيمة تجاوزت 42 مليون دولار أمريكي. كما سجل نظام (I-BURAQ) منذ إطلاقه تنفيذ 691 ألف حوالة، بقيمة إجمالية تجاوزت 151 مليون دولار أمريكي، مما يعكس التوجه المتزايد نحو استخدام القنوات الرقمية لإجراء التحويلات المالية بين الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية، بدلاً من الاعتماد على الفروع المصرفية التقليدية ووكلاء المحافظ الإلكترونية.

3. دعم الحلول الرقمية المبتكرة

في إطار جهودها المستمرة لمواكبة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية، وحرصها على تعزيز الابتكار في الخدمات المالية الرقمية، واصلت سلطة النقد العمل على تطوير حلول مبتكرة تعالج تحديات تكدّس النقد الكاش لدى المصارف، وتفادي التكاليف المرتبطة بشحنه وتخزينه، ورسوم الإيداعات النقدية.

وفي هذا السياق، وقّعت سلطة النقد في شهر آب اتفاقية مع شركة «ليتشي تك» لانضمام «منصة ليتشي» إلى مرحلة الاختبار في المختبر التنظيمي، بعد استيفائها لكافة المتطلبات الإدارية والفنية. وتتيح هذه المنصة نظام قسائم شرائية مسبقة الدفع، مما يسهم في تسهيل التجارة الإلكترونية وتحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت، بالإضافة إلى توفير إدارة مرنة للعروض والخدمات لدى التجار، وتمكين المستخدمين من إجراء عمليات الشراء دون الحاجة لاستخدام النقد الكاش.

يأتي هذا التعاون في إطار التزام سلطة النقد بتطوير الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، وحماية حقوق المستهلكين، إضافة إلى دعم الابتكارات المالية، وإزالة العقبات التنظيمية، وتوفير بيئة تجريبية متكاملة لاختبار جدوى الحلول الرقمية الجديدة قبل إطلاقها رسمياً في السوق المحلي والدولي.

وفي سياق متصل، أعلنت سلطة النقد عن اجتياز تطبيق «دفعاتي»، المتخصص في خدمات التقسيط المالي الإلكتروني، لمراحل الاختبار في المختبر التنظيمي بنجاح، ليكون أول تطبيق يُعتمد بعد استيفائه كافة المتطلبات التنظيمية. ويمثل هذا الإنجاز خطوة محورية في دعم الحلول الرقمية المبتكرة، إذ يتيح التطبيق خدمات التقسيط الشهرية من خلال الربط المباشر بين التجار والمستهلكين إلكترونياً، مما يسهل عملية سداد الأقساط عبر الحسابات المصرفية، ويوفر للمستخدمين أداة مرنة لتقسيط مشترياتهم بآلية مريحة وفعالة، تقلل من الوقت والجهد والتكاليف.

يُذكر أن سلطة النقد كانت قد أطلقت في وقت سابق "المختبر التنظيمي"، وهو بيئة تجريبية مخصصة للشركات الناشئة، والرياديين، والمؤسسات المالية المرخصة، لاختبار الحلول المالية المبتكرة في بيئة عمل حقيقية مع مستخدمين فعليين، مما يتيح لمقدمي حلول التكنولوجيا المالية الحصول على الإرشاد والتوجيه اللازمين، ويعزز من مستوى الخدمات المالية الرقمية المقدمة للمستخدمين، ويدعم نمو الابتكارات المالية في السوق الفلسطيني.

4. تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

واصلت سلطة النقد جهودها المكثفة لدعم الحلول الرقمية المبتكرة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وأدوات الدفع الإلكتروني، بما يسهم في تبسيط المعاملات المالية للمواطنين، وتسريع إنجازها بأعلى مستويات الأمان والحماية. وشملت جهود سلطة النقد في هذا المجال القيام بما يلي:

أ. تنظيم سلسلة من الجولات الميدانية

نفذت سلطة النقد سلسلة من الجولات الميدانية في العديد من المحافظات، شملت البلديات، والغرف التجارية والصناعية، وممثلي القطاع الخاص والتجار، وذلك بهدف تعزيز الاستفادة من أنظمة الدفع المتطورة التي أطلقتها سلطة النقد، بما يسهم تيسير المعاملات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. وحث المواطنين على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في سداد الفواتير والرسوم ، عبر نقاط البيع، والمواقع والتطبيقات المصرفية، بما يحقق مرونة واماناً أكبر في المعاملات. وفي نفس الوقت أكدت سلطة النقد على جاهزيتها لدعم البلديات في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، والمساهمة في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تبني هذه الحلول، مما يسهم في تعزيز صمود الاقتصاد الوطني.

ب. عقد العديد من الورش التوعوية

في إطار جهود التوعية، نظمت سلطة النقد مجموعة من الورش التوعوية في العديد من المحافظات ذات الثقل الاقتصادي، مثل نابلس والخليل، وذلك بهدف التعريف بالخدمات المالية الرقمية وأهميتها في تسهيل العمليات المالية للأفراد والشركات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والقيود على حركة الأموال. كما وتضمنت هذه الورش تقديم عروضاً حول عن الأنظمة المالية الرقمية المُطورة من قبل سلطة النقد، مثل نظام الدفع الفوري (I-BURAQ) الذي يتيح تنفيذ الحوالات بشكل لحظي وآمن، ونظام عرض وسداد الفواتير الوطني (E-SADAD)، الذي يسهل تسديد الفواتير إلكترونياً دون الحاجة لاستخدام النقد الورقي. وكذلك تضمنت هذه الورش توضيح لمبادرات التمويل منخفض التكلفة المقدمة من خلال صندوق استدامة لدعم المشاريع المتضررة، بالإضافة إلى تقديم الإرشاد القانوني والفني عبر منصة منشأتي، لضمان استدامة الأعمال وتعزيز الاستقرار المالي.

ج. توفير أدوات بدون رسوم أو عمولات

في خطوة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النقد الورقي والتخفيف من تكاليف المعاملات المالية، قامت سلطة النقد بإتاحة أدوات دفع إلكتروني مجانية، بدون أية رسوم أو عمولات، مثل نقاط البيع الإلكترونية، ونظام الدفع الفوري، مما سهل على الأفراد والتجار تنفيذ معاملاتهم بسهولة وأمان. مع تكثيف الجهود لتطبيق استراتيجية التحول الرقمي في المدفوعات، باعتبارها حلاً عملياً وفعالاً لمواجهة قيود حركة النقد الورقي، وتعزيز بيئة مالية متكاملة ومستدامة.

تعزيز التعاون المحلي والدولي

تحرص سلطة النقد على تعزيز التعاون المحلي والدولي لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي في فلسطين، وذلك من خلال بناء شركات استرتيجية تساهم في تطوير القطاع المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي في الخدمات في فلسطين.

1. على مستوى المجتمع المحلي

عملت سلطة النقد على تعزيز التعاون مع الوزارات والهيئات المحلية، مثل وزارة المالية والغرف التجارية والقطاع الخاص، بهدف تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز استخدام وسائل الدفع الحديثة، وإطلاق برامج تمويل تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُعدّ حجر الأساس للاقتصاد الفلسطيني.

وفي هذا السياق، وقّعت سلطة النقد في شباط 2024 اتفاقية تعاون مع مجلس القضاء الأعلى لربط المحاكم النظامية بمنظومة الدفع الإلكترونية الوطنية (E-SADAD)، مما يتيح تسجيل الدعاوى القضائية إلكترونياً، ودفع الرسوم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، مما يسهم في تسهيل وتسريع الإجراءات القضائية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية لمجلس القضاء الأعلى. كما سيتمكن المواطنون، في مرحلة لاحقة، من دفع الغرامات والرسوم القضائية إلكترونياً عبر المنصة.

وفي أيار 2024، وقّعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع طاقم شؤون المرأة، بهدف تعزيز وصول النساء للخدمات المصرفية والمالية، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين. وتتيح هذه المذكرة تنفيذ برامج للتوعية والتعليم المالي للنساء، وزيادة وعيهن بحقوقهن الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تمكينهن من الاستفادة من برامج القروض ذات الفائدة الصفرية، التي تستهدف النساء الرياديات وصاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال منصة منشأتي.

وتسعى سلطة النقد إلى تعزيز الثقافة المالية والشمول المالي كجزء من أهدافها الاستراتيجية، وذلك لضمان استقرار الجهاز المصرفي، ودعم النمو الاقتصادي، خاصة للفئات المهمشة. كما تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً، ومساعدتها في الوصول إلى مراكز القرار، من خلال بناء قدراتها وزيادة وعيها بحقوقها المالية والاقتصادية، بما يعزز دورها في الاقتصاد الفلسطيني.

2. على مستوى المجتمع الدولي

حرصت سلطة النقد على تعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني، وضمان استقرار النظام المالي، وتعزيز مكانتها كجهة فاعلة في ربط القطاع المالي الفلسطيني بالنظام المالي العالمي والأسواق الدولية.

فقد شاركت سلطة النقد في العديد من المؤتمرات والفعاليات المصرفية والاقتصادية العالمية، لتعزيز الحضور الفلسطيني في المشهد المالي الدولي، وإبراز احتياجات الاقتصاد الفلسطيني، وحشد الدعم الدولي لقضاياه. كما أسست شراكات مع مؤسسات مالية دولية مثل صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي، لتعزيز تبادل الخبرات الفنية، وتطوير سياسات مالية مستدامة، ودعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية. كما نفذت برامج تدريبية وورش عمل بالتعاون مع منظمات دولية لرفع مستوى الكفاءات المحلية في هذا المجال.

وأكدت سلطة النقد التزامها بالمعايير الدولية، خصوصاً تلك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف تعزيز الاستقرار المصرفي والشفافية المالية. كما كثفت جهودها في فتح قنوات مصرفية دولية من خلال توسيع شبكة العلاقات المصرفية المراسلة مع البنوك الدولية، مما ساهم في تسهيل العمليات المصرفية الخارجية، وتمويل التجارة الدولية، وزيادة ثقة المستثمرين بالقطاع المالي الفلسطيني. إلى جانب ذلك، عززت سلطة النقد علاقاتها مع البنوك المركزية الإقليمية والعربية لتبادل الخبرات، وتسهيل التحويلات المالية، وتعزيز تكامل النظام المصرفي الفلسطيني مع نظيره الإقليمي.

بشكل عام، أسهمت هذه الجهود في تعزيز ثقة المواطنين والشركاء الدوليين بالقطاع المالي الفلسطيني، وتحقيق بيئة مالية مستقرة تشجع على جذب الاستثمارات والتمويل الأجنبي، وتدعم المشاريع التنموية والبنية التحتية الاقتصادية

إنجازات أخرى

شملت تدخلات سلطة النقد خلال العام 2024 تحقيق إنجازات داخلية على مستوى المؤسسة نفسها، أبرزها ما يلي:

1. تعزيز وأتمتة العمليات الرقابية من خلال تطبيق نظام الرقابة الآلي (SupTech)

في إطار جهودها المتواصلة لتعزيز فعالية الإشراف والرقابة على القطاع المالي، أنجزت سلطة النقد مشروع تطوير نظام الرقابة الآلي (SupTech)، الذي يمثل نقلة نوعية في آليات العمل الرقابي من خلال توظيف التكنولوجيا المتقدمة في جمع البيانات وتحليلها. ويهدف النظام إلى رفع كفاءة وسرعة عمليات الرقابة والإشراف، وتسهيل اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات الدقيقة واللحظية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة فعالية السياسات الرقابية.

وقد اعتمدت سلطة النقد في تصميم وتنفيذ هذا النظام على أفضل الممارسات الدولية، وبالشراكة مع خبراء تقنيين ومزودين متخصصين. ويتيح النظام للمراقبين إمكانية الوصول الفوري إلى بيانات المؤسسات المالية، وتحليل المؤشرات المالية والتشغيلية عبر تقنيات متقدمة بما يشمل استخدام أدوات ذكاء الأعمال (BI)، مما يعزز من قدرة سلطة النقد على التدخل الاستباقي.

ويمثل النظام أحد المكونات الرئيسة ضمن استراتيجية التحول الرقمي لسلطة النقد، ويعكس التزامها بمواكبة التطورات التكنولوجية لتعزيز الشفافية والكفاءة في القطاع المالي. كما يسهم في تحسين التواصل مع المؤسسات المالية وتخفيف الأعباء الإدارية من خلال الأتمتة وتقليل الحاجة للتقارير الورقية، مما يخلق بيئة رقابية أكثر تطوراً واستجابة للمتغيرات المحلية والدولية.

2. إطلاق نظام إدارة الوثائق الرقمية وتشغيل مستودع البيانات المركزي

أطلقت سلطة النقد نظام إدارة الوثائق الرقمية (DMS) لتخزين جميع الوثائق في مكان واحد، وذلك بهدف تسهيل إدارة الوثائق داخل المؤسسة، وتبسيط عمليات تتبعها، باستخدام أدوات وطرق فعّالة للحفظ والتتبع، والوصول إليها وتحريرها بسرعة. كما يسهم هذا النظام في تقليل الاعتماد على الورق، وزيادة الكفاءة والإنتاجية في العمل، وبالتالي تحسين الكفاءة المؤسسية بشكل عام.

وفي سياق متصل، قامت سلطة النقد بتشغيل مستودع البيانات المركزي (DWH) لتخزين وإدارة كميات كبيرة من البيانات المجمعة من مصادر مختلفة داخل المؤسسة، وتوفير مصدر موحد ومركزي للبيانات لدعم عمليات التحليل المتقدم، والتقارير، وتوفير نظرة شاملة

ومتكاملة حول أداء المؤسسة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على بيانات دقيقة وموثوقة. ويمثل مستودع البيانات أداة أساسية في مجال ذكاء الأعمال (BI)، توفر البيانات اللازمة لإجراء التحليلات المتقدمة والتقارير التفصيلية.

3. مواصلة تهيئة متطلبات رسم السياسة النقدية

واصلت سلطة النقد تعزيز جهودها في مجال رسم السياسة النقدية، عبر إعداد التقارير والدراسات الاقتصادية، وتحليل الأوضاع المالية والسوقية، واقتراح حلول لمعالجة أي اختلالات. كما أصدرت تنبؤات اقتصادية للمؤشرات الرئيسة، بالإضافة إلى نشر مؤشرات دورية يعتمد عليها العديد من المؤسسات المحلية والدولية في اتخاذ قراراتها الاستهلاكية والاستثمارية. إلى جانب ذلك، استمرت سلطة النقد في تقديم المشورة الاقتصادية للحكومة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

4. الأداء المالي لسلطة النقد

استطاعت سلطة النقد، وبالرغم من محدودية قدراتها المالية، أن تهيئ الاحتياجات المالية لتنفيذ هذه الخطط والبرامج والمشاريع والمبادرات من خلال مواردها المالية الذاتية. فمع نهاية العام 2024 بلغ إجمالي موجودات سلطة النقد حوالي 2.6 مليار دولار، مرتفعة بنحو 16.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2023[23]، مستفيدة بدرجة أساسية من بقاء معدلات الفائدة العالمية عند مستويات مرتفعة، وتوظيف الأموال المتاحة في العديد من الأدوات المالية المدرة للدخل، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الرفع المالي، ومساعدة المصارف من خلال ضخ السيولة لديها بعملة الشيكل مقابل استيفاء الضمانات الملائمة بالعملات الأخرى.

ورغم التحديات المالية، واصلت سلطة النقد تطبيق أفضل الممارسات الدولية في عملها كبنك مركزي، لضمان الاستقرار المالي وحماية أموال المودعين، وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي.

ونتيجة لهذه الجهود، حققت سلطة النقد أرباحاً صافية تقدر بنحو 62 مليون دولار خلال العام 2024. سيتم توزيع هذه الأرباح وفق القوانين والتعليمات ذات العلاقة، بعد الانتهاء من تدقيق البيانات المالية من قبل المدقق الخارجي.

5. الكادر الوظيفي والتدريب

ضمن حرصها على مواكبة التطورات في عمل البنوك المركزية وتعزيز جاهزيتها في مجالات التكنولوجيا المالية، والإبتكارات الحديثة، والبنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني، واصلت سلطة النقد خلال العام 2024 الاستثمار في تطوير القدرات الفنية والعلمية والعملية لكادرها البشري.

وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال توفير الفرص للموظفين لاستكمال دراستهم العليا في مجالات تخصصهم، إلى جانب إشراكهم في برامج تدريبية وورش عمل متخصصة، تغطي مختلف جوانب عمل سلطة النقد ومهامها الأساسية.

وخلال العام 2024، شارك موظفو سلطة النقد في 221 برنامجاً تدريبياً، نفذت بالتعاون مع نخبة من المؤسسات المحلية والدولية الرائدة، وتناولت مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الصلة بمجالات عمل سلطة النقد وتطلعاتها الاستراتيجية.

[23] سلطة النقد الفلسطينية، بيانات أولية، قابلة للتعديل والتغيير.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي

نظرة عامة

يعتبر القطاع المصرفي، بمهامه المتعددة، ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الفلسطيني. فمن خلال دوره في الوساطة المالية، وتمويل المشاريع، والقروض، يساهم في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي. ومن خلال امتثاله لتعليمات سلطة النقد والمعايير الدولية يسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي وإدارة السيولة، وتيسير التحويلات المالية والمعاملات التجارية التي تربط الاقتصاد الفلسطيني مع الأسواق الخارجية. علاوة على ذلك، فإن دوره في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز الدفع الإلكتروني يسهم في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي، والحد من الاعتماد على النقد التقليدي، ويحسن من الكفاءة المالية. فضلاً عن مساعدته الحكومة للتغلب على أزماتها المالية المتفاقمة.

ورغم التحديات والظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024، تمكن القطاع المصرفي، بدعم من سياسات وإجراءات سلطة النقد القائمة على أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة، من توفير السيولة اللازمة للحفاظ على دورة الأعمال، ومساعدة مختلف الأطراف على تجاوز هذه الظروف بأسرع وقت ممكن. ويتولى هذا الجزء من التقرير تسليط الضوء على أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العام 2024.

أداء القطاع المصرفي[24]

تشكل البيئة الاقتصادية، بكل تحدياتها وأزماتها المتفاقمة، الإطار الذي يعمل فيه القطاع المصرفي. ورغم حالة الضبابية وعدم اليقين التي خيمت على المشهد الاقتصادي الفلسطيني خلال العام 2024، أظهر القطاع المصرفي مرونة ومهنية عالية في مواجهة هذه التحديات، مستفيداً من مستويات مريحة من السيولة والرسملة، بما يتماشى مع متطلبات كفاية رأس المال التي حددتها سلطة النقد، وفقاً لمعايير بازل III. وقد ساهم في تعزيز مناعة هذا القطاع إنفاذ تعليمات سلطة النقد بشأن التحوط وبناء المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، والإمتناع مؤقتاً عن توزيع أرباح نقدية إلى حين تحديد حجم الخسائر بدقة، بالتوازي مع تعزيز رأس المال التنظيمي المخصص لهذا الغرض. وانعكست آثار هذه الإجراءات على المراكز المالية للمصارف، مما عزز ثقة الجمهور في القطاع المصرفي، لا سيما في ظل التدابير التي اتخذتها سلطة النقد للحفاظ على الاستقرار المالي، وحماية أموال المودعين، وضمان استمرارية دورة الإنتاج والأعمال، انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية في صون الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفي هذا السياق، يشير المركز المالي للقطاع المصرفي إلى ارتفاع إجمالي الموجودات في نهاية العام 2024 بنحو 7.5% عما كانت عليه في العام 2023، مرتفعة إلى حوالي 24.5 مليار دولار. علماً بأن هذا المعدل من النمو، قد تعرض لتثبيط محاسبي نتيجة تحسن قوة الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، نظراً لاستحواذ الشيكل على نسبة تفوق 41% من إجمالي الموجودات، مقابل نحو 39% للدولار، وحوالي 18% للدينار، ونحو 2% لبقية العملات.

[24] جميع البيانات والنسب الواردة بهذا الجزء من التقرير بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

فقد أدى ارتفاع سعر صرف الدولار بنحو 1.4% مقابل الشيكل في نهاية العام 2024[25]، إلى خفض معدل النمو بحوالي 0.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 7.5%، بدلاً من نحو 8.1%. ومع ذلك، لا يزال حجم القطاع المصرفي يقارب ضعف حجم الاقتصاد الفلسطيني، مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي. كما تشكل القيمة المضافة الناتجة عن الأنشطة والخدمات المالية المختلفة نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي في تحسن مستمر نتيجة لسياسات وإجراءات سلطة النقد الرامية لتوظيف مزيد من موجودات المصارف في الاقتصاد المحلي، انطلاقاً من استراتيجيتها الرامية إلى جعل القطاع المصرفي محركاً أساسياً لتحفيز النمو.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي

يتمتع القطاع المصرفي الفلسطيني بدرجة عالية من المصداقية والموثوقية، مدعوماً برقابة حصيفة، وانضباط وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية، مما مكنته من استقطاب مزيد من المدخرات، وتعزيز أهم مكونات مركزه المالي، والحفاظ على استقراره رغم التحديات التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني. وتشير البيانات المتاحة في نهاية العام 2024، إلى أن إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي بلغ نحو 24.5 مليار دولار. استحوذت ودائع العملاء الحصة الأكبر منها، وبنسبة 76.6%، تلتها حقوق الملكية نحو 9.4%. أما بقيمة البنود الأخرى (الودائع المصرفية، والمخصصات، والإهتلاك، والمطلوبات الأخرى) فقد شكلت ما نسبته 14.0% من إجمالي المطلوبات.

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2024

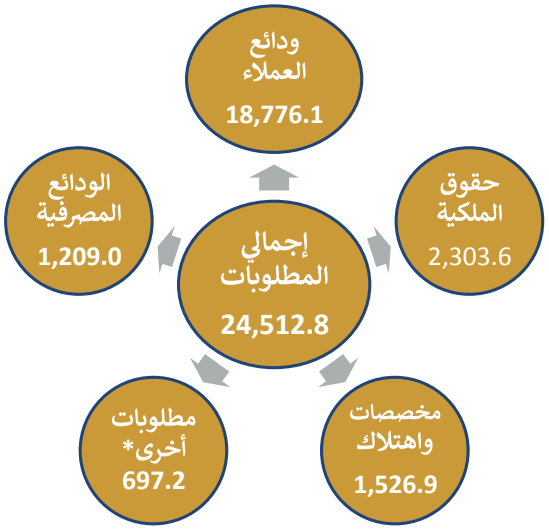

* تشمل أيضاً القروض المساندة المؤهلة وغير المؤهلة والتزامات الإيجارات.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي

بفضل ثقة الجمهور المتزايدة، تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2024 من زيادة إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية/ودائع العملاء) بنحو 7.5% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 20 مليار دولار. شكلت الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف) ما نسبته 6.0% فقط من هذا الإجمالي، أو ما يعادل 4.9% من إجمالي المطلوبات، وبقيمة 1.2 مليار دولار، مسجلة ارتفعاً بنحو 21.6% مقارنة مع العام 2023. ويرتبط جزء من هذا الارتفاع بهيكلية هذه الودائع، إذ تستحوذ عملة الشيكل على نحو 64% منها، مما يعني أن تحسن سعر صرف الدولار مقابل الشيكل أثر سلباً على حجمها ومعدل نموها. كما يرتبط جزء آخر من هذا الارتفاع بزيادة إيداعات بعض المصارف لدى سلطة النقد، بدلاً من توظيفها في بدائل أخرى، نتيجة استمرار حالة الضبابية وعدم اليقين، إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية.

أما الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، التي تشكل المكون الأكبر والأهم، سواء على مستوى إجمالي الودائع (94.0%)، أو إجمالي المطلوبات (76.6%)، فقد ارتفعت خلال العام 2024 بنحو 6.7%، لتصل إلى حوالي 18.8 مليار دولار (ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 7.4% في حال

[25] نهاية الفترة تمثل الفترة التي تقوم فيها المصارف بإعداد بياناتها المالية الختامية بمختلف العملات مقيّمة بالدولار الأمريكي. وبالاستناد إلى نشرة أسعار صرف العملات الصادرة عن سلطة النقد والمنشورة على موقعها الإلكتروني (www.pma.ps) فقد ارتفع متوسط سعر صرف الدولار من 3.6058 شيكل نهاية العام 2023، إلى 3.6549 شيكل نهاية العام 2024، وبنسبة بلغت حوالي 1.4%.

تم تحييد أثر سعر الصرف)، مما يعكس استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، واستقطابها لمزيد من المدخرات. وقد مكّن هذا النمو المصارف من توفير السيولة اللازمة لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وبمختلف الآجال والعملات. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى السياسات المتوازنة التي انتهجتها سلطة النقد في مجال الرقابة، والتفرع وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب حملات التوعية والتثقيف المصرفي، وتفعيل مزيد من الحسابات المصرفية، لا سيما مع خفض الرسوم والعمولات على وسائل الدفع الإلكترونية. كما ساهمت الموثوقية العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي، باعتباره المكان الآمن لحفظ أموال المواطنين وتحصيل عوائد عليها، في تعزيز جاذبية الودائع، فضلاً عن كونها مضمونة من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

شكل 4-2: إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي، 2020-2024

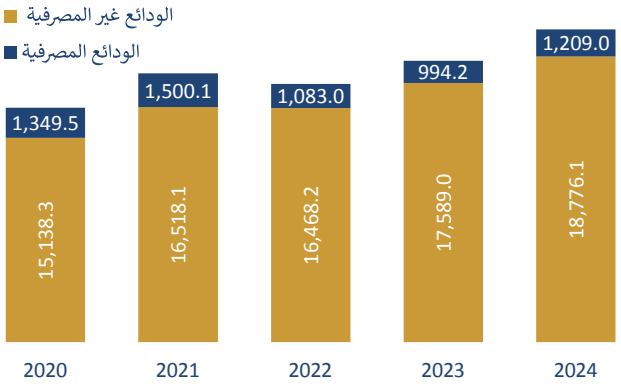

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ونظراً لتركز قطاع الأعمال ورؤوس الأموال في الضفة الغربية واستحواذها على معظم النشاط الاقتصادي، فقد ساهمت الضفة الغربية بالغالبية العظمى من ودائع العملاء، بنسبة بلغت نحو 82.1% (شاملة الودائع الحكومية)، أي ما يعادل نحو 15.4 مليار دولار من إجمالي ودائع العملاء (مسجلة تراجعاً طفيفاً بنحو 0.8%). في المقابل، شكلت مساهمة قطاع غزة نحو 17.9% من إجمالي ودائع العملاء، بما يعادل نحو 3.4 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها ودائع العملاء في قطاع غزة إلى هذا المستوى، مسجلة ارتفاعاً بنحو 65% عما كانت عليه في العام السابق، نتيجة عدة عوامل، أبرزها اعتبار المصارف أكثر الأماكن أماناً لحفظ أموال المواطن ومدخراته، لا سيما مع ضمانها من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، مقارنة بالمخاطر التي تتعرض لها هذه الأموال في حال بقائها خارج المصارف، سواء بالنهب والسرقة خلال مداهمات المنازل والشركات، أو فقدانها تحت الأنقاض، أو خلال عمليات النزوح المتكررة. كما ساهم تدفق المساعدات والتحويلات المالية (المرتبطة بالرواتب وغير الرواتب) في هذه الزيادة، خاصة في ظل رغم عدم تمكن غالبية المواطنين من الوصول إلى حساباتهم بسبب توقف معظم فروع المصارف وأجهزة الصرافات الآلية عن الخدمة.

شكل 4-3: هيكل ودائع العملاء، 2024

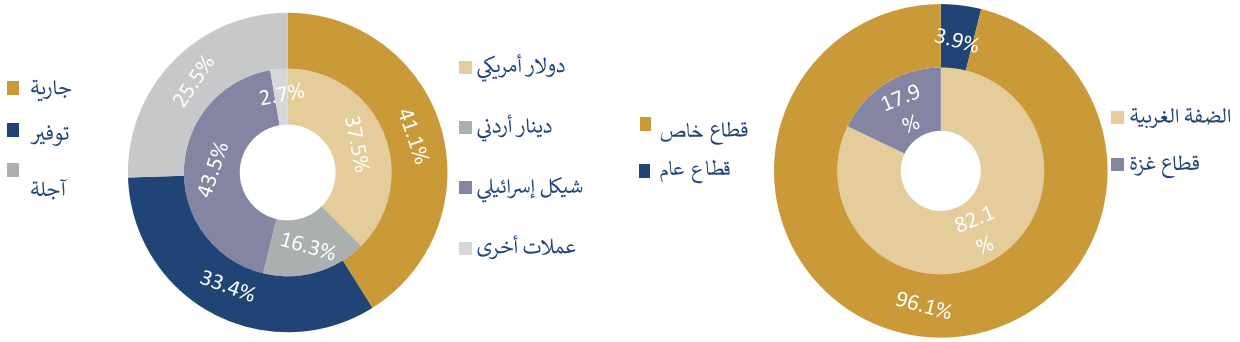

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما استحوذت ودائع القطاع الخاص على الحصة الأكبر من ودائع العملاء، بنسبة بلغت 96.1%، مسجلة نمواً بنحو 6.4% عما كانت عليه في العام 2023، لتبلغ نحو 18.0 مليار دولار، تعود غالبيتها العظمى إلى القطاع الخاص المقيم. في حين لا تزال ودائع القطاع الخاص غير المقيم محدودة جداً، لم تتجاوز 0.6 مليار دولار، متراجعة بنحو 3.7%، لتشكل ما نسبته 3.0% فقط من إجمالي ودائع القطاع الخاص. أما ودائع القطاع العام، فلا تزال محدودة أيضاً، في حدود 0.7 مليار دولار، مسجلة ارتفاعاً بنحو 16.8%، ومشكلة حوالي 3.9% من إجمالي

ودائع العملاء. وتعود غالبيتها للحكومة، وتستخدم في معظمها كضمانات للقروض الحكومية. وبشكل عام، تتسم الودائع الحكومية بعدم الاستقرار والتذبذب من عام إلى آخر، تبعاً للأوضاع المالية للحكومة والتطورات الاقتصادية.

وتستحوذ ودائع الأفراد والشركات على الحصة الأكبر من ودائع القطاع الخاص المقيم. إذ سجلت ودائع الأفراد خلال العام 2024 نمواً بنحو 6.2%، لترتفع إلى حوالي 13.0 مليار دولار، مشكلة نحو 74.6% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، في حين نمت ودائع الشركات بنحو 6.6%، لتصل إلى حوالي 4.0 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 23.0% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم. أما ودائع المؤسسات غير الربحية، فلا تزال محدودة، سواء من حيث الحجم (حوالي 0.4 مليار دولار، رغم ارتفاعها بنحو 26.8%)، أو من حيث الأهمية (حوالي 2.4%) من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم.

كما شهد العام 2024 بعض التغيرات في هيكلة ودائع العملاء، فمن جهة، ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية على حساب كل من ودائع التوفير والودائع الآجلة، وبقيت الودائع الجارية محافظة على النصيب الأكبر من ودائع العملاء، بنسبة 41.1%، مقابل نحو 33.4% لودائع التوفير، وحوالي 25.5% للودائع الآجلة. ولا شك أن هذه التغيرات تؤثر بشكل مباشر على إمكانات توظيف الودائع في مجالات التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل. كما تنعكس على مستوى الفوائد المدفوعة من قبل القطاع المصرفي، في ظل بقاء أسعار الفوائد على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني في مستوى مرتفع، نتيجة ارتفاعها من قبل البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات.

ومن جهة ثانية، أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي إلى زيادة الأهمية النسبية لودائع الدولار لترتفع إلى نحو 37.5% من إجمالي ودائع العملاء، في حين تراجعت الأهمية النسبية لودائع الشيكل إلى حوالي 43.5%، رغم استمرارها في الاستحواذ على الحصة الأكبر من ودائع العملاء. كما انخفضت الأهمية النسبية لودائع الدينار إلى حوالي 16.3%، بينما بقيت الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأخرى هامشية، في حدود 2.7% من إجمالي ودائع العملاء.

ويعود ارتفاع الأهمية النسبية لودائع الدولار إلى عوامل اقتصادية وسياسية. فمن ناحية، يعد الدولار عملة مرجعية للعديد من التعاملات المالية، كما أن جزءاً كبيراً من المنح والمساعدات الخارجية تقدم عادة بعملة الدولار. ومن ناحية أخرى، تدفع تقلبات سعر صرف الشيكل العديد من المودعين إلى التحوط بالدولار تفادياً للخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الشيكل. إضافة إلى ذلك، يزداد الإقبال على تحويل المدخرات إلى الدولار خلال فترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، كوسيلة لحماية القيمة الشرائية.

حقوق الملكية

تعكس حقوق الملكية تنوع مصادر رأس المال في القطاع المصرفي، الذي واصل خلال العام 2024 تعزيز قاعدته الرأسمالية، متجاوزاً 2.3 مليار دولار، بزيادة قدرها نحو 1.2% عما كانت عليه في العام 2023، لتشكل نحو 9.4% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي. ويأتي هذا النمو في إطار جهود سلطة النقد الهادفة إلى بناء كيانات مصرفية قوية، قادرة على المنافسة، ومؤهلة لمواجهة الصدمات والمخاطر المحتملة بمرونة وكفاءة. كما يعكس التزام المصارف بتنفيذ خطط رفع رؤوس أموالها، وفقاً لمتطلبات القانون والتعليمات ذات الصلة، فضلاً عن متابعة سلطة النقد لمعالجة نسب تركز الملكية، وتعزيز الإطار التنظيمي للمصارف ذات الأهمية النظامية، إلى جانب تنفيذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي.

شكل 4-4: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2020-2024

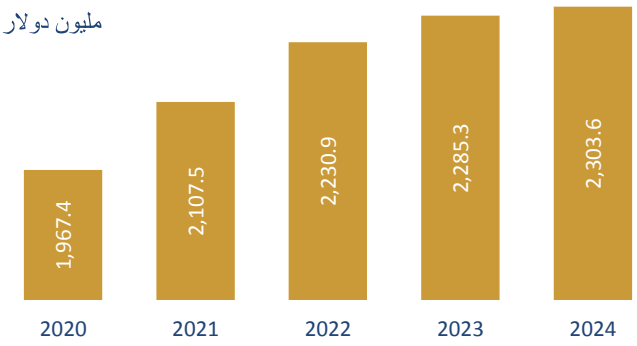

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويعتبر رأس المال المدفوع العنصر الأهم في حقوق الملكية (شكل نحو 57.4% منها) وخط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. وقد تجاوز رأس المال المدفوع 1.3 مليار دولار، مسجلاً زيادة بنحو 2.0% عما كان عليه في العام 2023، نتيجة استمرار عمليات رفع رؤوس أموال عدد من المصارف وفق التعليمات ذات الصلة. تلاه من حيث الأهمية الاحتياطيات المختلفة بنسبة 25.0%[26]؛ ثم الأرباح المحتجزة وقيد الموافقة بنسبة 13.3%، في حين شكلت بنود أخرى نحو 4.1% من حقوق الملكية، شملت علاوة إصدار بنحو 2.8%، وأدوات حقوق ملكية أخرى بنحو 1.3%.

شكل 4-5: هيكل حقوق الملكية، 2024

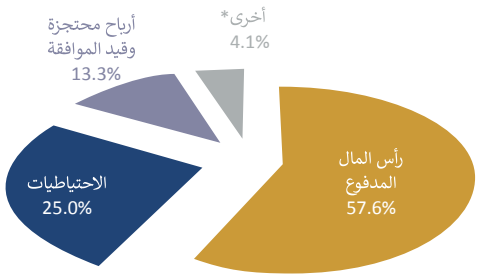

* ممثلة بعلاوة الإصدار (2.8%)، وأدوات حقوق ملكية أخرى (1.3%).
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المخصصات والمطلوبات الأخرى

شهدت المخصصات المختلفة خلال العام 2024 ارتفاعاً بنحو 14.6% عما كانت عليه في العام 2023، لتصل إلى نحو 1,551.3 مليون دولار. توزعت بشكل أساسي بين مخصصات المحفظة الائتمانية بنسبة 58.2%، وبقيمة 903.6 مليون دولار، مسجلة زيادة بنحو 40.3%، نتيجة تزايد المخاطر الائتمانية الناجمة عن تداعيات العدوان الإسرائيلي، وقرار سلطة النقد الاحترازي بإلزام المصارف بتكوين مخصصات لمواجهة هذه المخاطر، وعكسها على البيانات المالية إعتباراً من نهاية الربع الثالث من العام 2023.

كما استحوذت مخصصات الإهلاك والإطفاء[27] على نحو 27.5% من إجمالي المخصصات، وبقيمة 426.5 مليون دولار، مرتفعة بنحو 7.7%. أما بقية المخصصات (مخصصات الأرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارجها، ومخصصات هبوط الأوراق المالية، ومخصصات الضرائب، ومخصصات أخرى) فشكلت نحو 14.3%، وبقيمة 221.2 مليون دولار، متراجعة بنحو 30.3% مقارنة مع العام السابق. وفي المقابل، تراجعت المطلوبات الأخرى إلى نحو 537.0 مليون دولار، منخفضة بحوالي 3.6% عما كانت عليه في العام 2023، ومشكلة نحو 2.2% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي

تعد العلاقة بين السيولة والنشاط الاقتصادي ودورة الأعمال علاقة جوهرية، إذ يؤدي ضخ السيولة، سواء عبر القروض والتسهيلات الائتمانية، أو عبر المشاريع الإنتاجية، إلى تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة الطلب الكلي. ويترجم ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، والتوسع في الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تحريك عجلة الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي. وبذلك فإن توجيه السيولة إلى القطاعات الإنتاجية بطريقة مدروسة يسهم في دعم دورة الأعمال ويحقق تنمية اقتصادية مستدامة.

وتمكن القطاع المصرفي خلال العام 2024، وبتوجيهات من سلطة النقد، من ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي، من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم القطاعات والأنشطة التي تخدم العملية الإنتاجية، بهدف التخفيف من حدة الظروف الاستثنائية والتحديات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني. وتظهر البيانات أن نحو 80% من الأموال المتاحة للقطاع المصرفي وظفت داخل الاقتصاد

[26] تشمل الاحتياطي القانوني بنسبة 13.6%؛ والاحتياطيات المعلنة بنسبة 9.5%؛ والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنحو 1.7%، واحتياطيات إعادة التقييم للمتلكات والمباني والمعدات بنحو 0.4%؛ واحتياطي القيمة العادلة بنسبة -0.3% من حقوق الملكية.
[27] بحسب المعيار الدولي (IAS-37)، لا يعد بند الاستهلاك والإطفاء من ضمن المخصصات، وإنما يصنف كمصاريف محاسبية دورية. وقد أدرج في بند لمخصصات في هذا التقرير لأغراض تحليلية، بهدف تقديم صورة شاملة عن العناصر التي تؤثر سلباً على الارباح.

الفلسطيني، عبر التسهيلات الائتمانية، والنقد، والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف داخل فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات والأوراق المالية، وأصول ثابتة وغيرها. في حين لم تتجاوز نسبة الأموال الموظفة في الخارج 20% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

شكل 4-6: إجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2024

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تمثل التسهيلات الائتمانية محركاً أساسياً في الاقتصاد، كونها أحد المصادر الرئيسة للتمويل، وقناة أساسية للتأثير على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج. وفي الحالة الفلسطينية، قد تكون التسهيلات الائتمانية القناة الوحيدة المتاحة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ورغم التحديات الاقتصادية وحالة الضبابية وعدم اليقين التي سادت خلال العام 2024 وتأثيرها على طلب العملاء على القروض، واصلت المصارف توفير السيولة بمختلف الآجال والعملات، دعماً للاقتصاد وتخفيفاً من حدة الظروف الراهنة. وبفضل تدخلات وإجراءات سلطة النقد، تمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على مستويات سيولة قريبة من تلك المسجلة العام 2023، والتي بلغت نحو 11.9 مليار دولار، مع تراجع طفيف لم يتجاوز 0.3%. ومع ذلك، فعند تحييد أثر سعر الصرف، يتحول هذا التراجع إلى نمو طفيف بنسبة 0.4%. كما شهدت التسهيلات بعض التغيرات الهيكلية الطبيعية، استجابة لمتطلبات الظروف الاقتصادية الراهنة.

شكل 4-7: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2020–2024

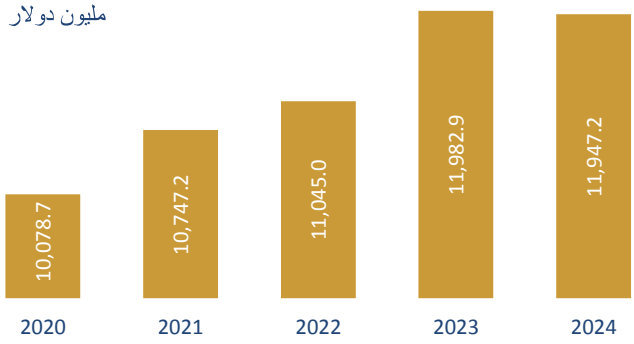

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

فنظراً لسيطرة الضفة الغربية على معظم النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، وتركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال فيها، فقد استحوذت على الحصة الكبرى من المحفظة الائتمانية، بنسبة بلغت نحو 92.1%، وبقيمة 11.0 مليار دولار (بما يشمل قروض الحكومة)، دون تغير جوهري عما كانت عليه في العام السابق. وفي المقابل، وبسبب توقف غالبية الخدمات المصرفية نتيجة خروج المصارف العاملة في قطاع غزة عن الخدمة بفعل العدوان وتداعياته المختلفة، تراجعت حصة القطاع بنحو 4.0%، لتنخفض إلى حوالي 0.9 مليار دولار، مشكلة نحو 7.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد تبذل جهوداً مستمرة للتخفيف من حجم المعاناة والظروف الاستثنائية التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي، والتي أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وتوقف اقتصاد قطاع غزة بشكل شبه كلي.

وفي ظل هذه التغيرات، تراجعت نسبة القروض إلى الودائع على مستوى فلسطين إلى حوالي 63.6%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في قطاع غزة، إذ بلغت النسبة نحو 28.2%، مقابل ارتفاعها في الضفة الغربية إلى حوالي 71.3%. أما بالنسبة إلى قروض القطاع الخاص كنسبة من ودائعه، فقد سجلت تراجعاً على مستوى فلسطين إلى حوالي 50.6%، نتيجة انخفاضها في الضفة الغربية إلى

55.4%، وفي قطاع غزة إلى حوالي 28.3%. وعلى مستوى المناطق، فقد سجلت منطقة رام الله والبيرة أعلى نسبة للقروض إلى الودائع، بلغت نحو 111.1%، مما يشير إلى اعتمادها على تدفقات السيولة من خارج المنطقة لتلبية احتياجاتها التمويلية. في حين سجلت منطقة الرام أدنى نسبة، وصلت على نحو 20.7%، أما في قطاع غزة، فقد سجلت منطقة النصيرات أعلى نسبة للقروض إلى الودائع، بلغت نحو 34.9%، بينما سجلت منطقة خانيونس أدنى نسبة، بلغت نحو 16.4%، مما يعكس تفاوتاً واضحاً في توزيع القروض والودائع بين مختلف المناطق.

ومن جهة ثانية، طرأت بعض التغيرات في نوع التمويل، إذ ارتفعت الأهمية النسبية للجاري مدين على حساب الأهمية النسبية للقروض التي تراجعت قيمتها بنحو 3.0%، لتصل إلى حوالي 9.9 مليار دولار. ورغم هذا التراجع، لا تزال القروض تستحوذ على النسبة الأكبر من المحفظة الائتمانية، بلغت نحو 82.6%. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الجاري مدين بنحو 16.4%، ليصل إلى حوالي 1.9 مليار دولار، مما رفع مساهمته في المحفظة الائتمانية إل حوالي 15.6%، وذلك نتيجة زيادة الجاري مدين الممنوح للحكومة. أما التمويل التأجيري، فلا يزال هامشياً، في حدود 1.8% من إجمالي المحفظة.

كما شملت التغييرات عملة التمويل، إذ ارتفعت الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل وبعملة الدولار على حساب عملة الدينار. فقد ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل إلى حوالي 48.9%، بينما ارتفعت حصة التسهيلات بعملة الدولار إلى حوالي 40.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مع بقاء عملة الشيكل مهيمنة على هذه المحفظة. وفي المقابل تراجعت الأهمية للتسهيلات الممنوحة بعملة الدينار إلى نحو 8.9%، بينما بقيت التسهيلات الممنوحة بباقي العملات هامشية، عند 1.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتعكس هذه التغيرات في حصص عملات الاقراض مجموعة من العوامل، ابرزها طبيعة المقترضين من القطاع الخاص، وهيكل تدفقاتهم النقدية، والتقلبات في أسعار الصرف، كما كان لتزايد الاقتراض الحكومي دور رئيس في هذه التغيرات، خاصة وأن الجزء الأكبر من الإقتراض الحكومي يتم عبر الجاري مدين وبعملة الشيكل.

ففي ظل الضغوط المتزايدة على القطاع العام، شكل القطاع المصرفي ملاذاً رئيسياً للحكومة، وخصص جزءاً من محفظته الائتمانية لمساعدتها على الوفاء ببعض التزاماتها المترتبة عليها، وخصوصاً رواتب موظفي القطاع العام. ونتيجة لذلك، ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع العام بنحو 16.0%، لتصل إلى حوالي 2.8 مليار دولار (غالبيتها للحكومة)، مشكلة نحو 23.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وفي الوقت ذاته، واصل القطاع المصرفي دعم القطاع الخاص وقطاع الأعمال، عبر إتاحة السيولة المطلوبة بمختلف العملات والآجال. وعلى الرغم من استمرار هيمنة القطاع الخاص على الجزء الأكبر من المحفظة الائتمانية، بنسبة 76.4%، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة حدت من طلبه على التمويل، مما أدى إلى تراجع قيمة محفظته بنحو 4.4% عما كانت عليه في العام 2023، لتنخفض إلى حوالي 9.1 مليار دولار.

شكل 4-8: هيكل المحفظة الائتمانية، 2024

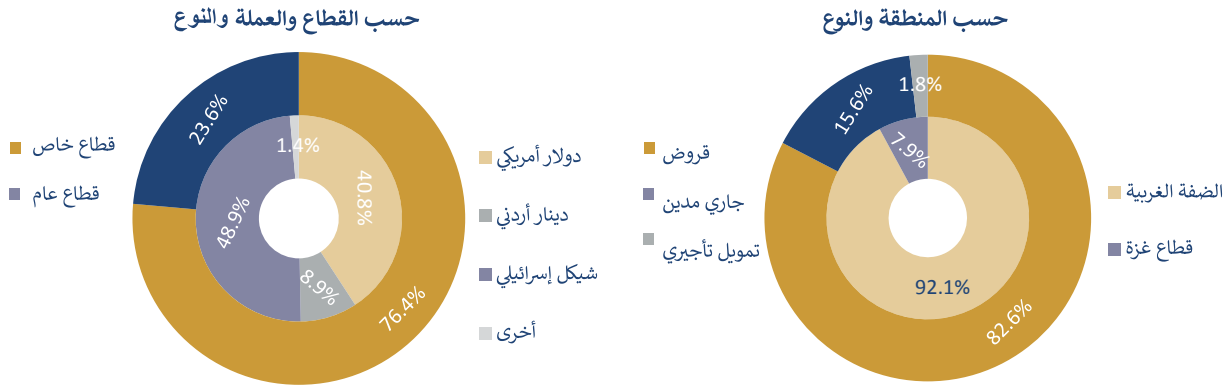

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتوزعت محفظة قروض القطاع الخاص المقيم بين قروض ممنوحة للشركات بنسبة 50.6%، وبنحو 4.6 مليار دولار، مسجلة تراجعاً بنحو 7.1% عما كانت عليه في العام 2023. وقروض ممنوحة للأفراد بنسبة 47.6%، وبقيمة 4.3 مليار دولار، منخفضة بحوالي 8.3% عما كانت عليه في العام السابق. في حين بقيت القروض الممنوحة من خلال بطاقات الائتمان وللمؤسسات غير الربحية هامشية في حدود 1.4% من إجمالي محفظة القطاع الخاص الائتمانية، منخفضة بنحو 2.9%، لتصل إلى نحو 121.0 مليون دولار.

وبالإجمال، شكل الأفراد المصدر الأساسي لسيولة (ودائع) القطاع المصرفي، بينما شكلت الشركات المصدر الرئيس لتوظيف هذه السيولة. إذ بلغت نسبة قروض الأفراد إلى ودائعهم نحو 31% من ودائعهم، في حين وصلت نسبة قروض الشركات إلى ودائعها إلى حوالي 122%. شملت مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بين 23.1% للأنشطة العقارية والإنشائية والأراضي، و1.5% للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية، واستحواذ التمويل المقدم للأنشطة الإنتاجية والتجارية على الحصة الأكبر من المحفظة التمويلية. تجدر الإشارة إلى أن التمويل المقدم للأنشطة الزراعية الحيوانية لا يزال في مستويات متواضعة نسبياً، نظراً لما يعانيه هذا القطاع من تحديات ترتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع تنافسية المنتجات الزراعية، وتقليص المساحات الزراعية بفضل جدار الفصل، وعزوف العمالة عن القطاع الزراعي، إضافة إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا النشاط، كونه موسمياً وغير منظم إلى حد كبير. وعلى الرغم من ذلك، توجد مصادر تمويل بديلة بخلاف المصارف، أبرزها مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، وتسهم في سد جزء كبير من الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع.

شكل 4-9: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2023-2024

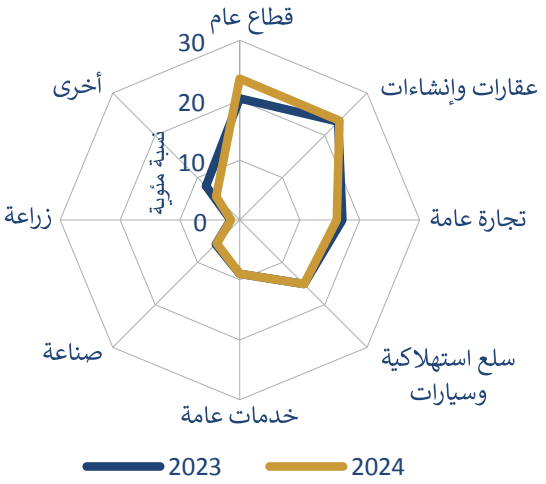

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويعكس مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قدرة القطاع المصرفي على مواصلة تقديم خدماته دون انقطاع، حتى في ظل الظروف الاستثنائية. ومع ذلك، تبقى قناة الائتمان عرضة للتأثر بالتطورات الأمنية والسياسية، مما يستدعي اتخاذ تدابير احترازية لضمان استقرار القطاع المصرفي. وفي هذا السياق، تحرص سلطة النقد على مراقبة المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية، واتخاذ إجراءات احترازية وتحوطية تساعد المصارف على تفادي هذه المخاطر أو التخفف من حدتها، مما يعكس قوة السياسات الرقابية والاستباقية المتبعة. يأتي ذلك بالتوازي مع الجهود المبذولة للحفاظ على أمن واستقرار القطاع المصرفي، وصون أموال المودعين، وضمان استمرار تقديم مختلف الخدمات المصرفية لدعم الاقتصاد الوطني.

الأرصدة المصرفية

تمثل الأرصدة المصرفية، سواء لدى سلطة النقد، أو المصارف العاملة داخل فلسطين وخارجها، المكون الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين. وقد بلغت قيمتها في نهاية العام 2024 نحو 6.4 مليار دولار، أو ما يشكل 26.0% من إجمالي الموجودات، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2023.

وتستحوذ الأرصدة خارج فلسطين على الحصة الأكبر من إجمالي الأرصدة المصرفية، بنسبة بلغت نحو 63.4%، مرتفعة بنحو 16.5% عن مستواها في العام 2023، لتصل إلى حوالي 4.0 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام المصارف بتوظيف مزيد من الأموال المتاحة في فرص استثمارية مدرة للأرباح، بالإضافة إلى الاستثمار في بعض الأدوات المالية ذات عوائد أعلى، مستفيدة من بقاء معدلات الفائدة العالمية

في مستويات مرتفعة. وفي المقابل، شهدت الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف في فلسطين (الودائع البينية) تراجعاً طفيفاً بنحو 0.9%، مشكلة نحو 4.6% فقط من إجمالي الأرصدة المصرفية، وبقيمة هامشية في حدود 0.3 مليار دولار، مما يعكس محدودية سوق ما بين المصارف.

أما الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، فشكلت نحو 32.0% من إجمالي الأرصدة، وبقيمة تجاوزت ملياري دولار، مسجلة ارتفعاً بنحو 5.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2023، وذلك نتيجة لزيادة الاحتياطي الإلزامي والحسابات الجارية. ويعد الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد، باستحواذه على نحو 84.7% منها، وبقيمة بلغت نحو 1.7 مليار دولار، مرتفعاً بنسبة 8.4% بفعل نمو ودائع العملاء. وفي المقابل، شكلت الحسابات الجارية نحو 6.9% من هذه الأرصدة، أي ما يعادل نحو 141.0 مليون دولار، متراجعة بنحو 42.8% عما كانت عليه في نهاية العام السابق. إذ تستخدم هذه الحسابات في عمليات التسوية ضمن نظام المدفوعات. أما الحسابات الأخرى، فقد شكلت نحو 8.4% من هذه الأرصدة، بعد أن تضاعفت قيمتها تقريباً لتصل إلى حوالي 171.3 مليون دولار، مدفوعة بزيادة إيداعات المصارف لجزء من فائض سيولتها لدى سلطة النقد.

شكل 4-10: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2023-2024

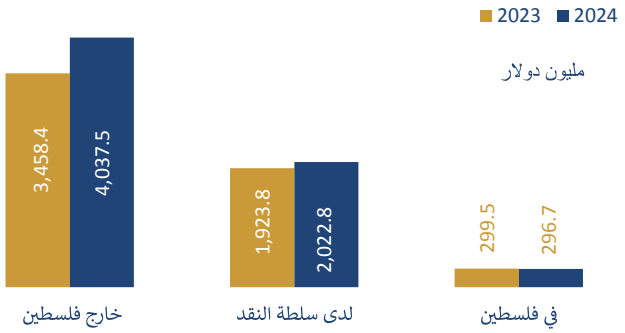

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-11: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2023-2024

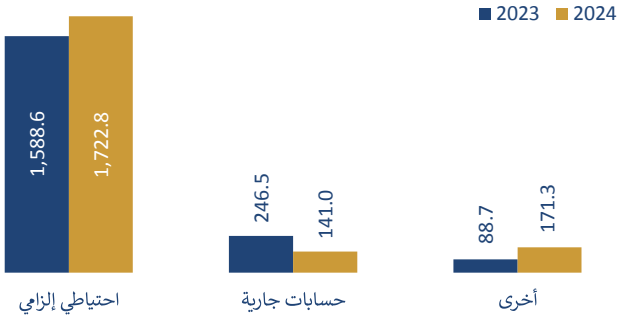

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتجدر الإشارة أن أرصدة المصارف الموظفة في الخارج تُعد أيضاً أحد المكونات الرئيسة لبند التوظيفات الخارجية، باستحواذها على نحو 76.2% من إجمالي هذه التوظيفات، التي بلغت قيمتها في نهاية العام 2024 حوالي 5.3 مليار دولار، مرتفعة بنحو 13.7% عما كانت عليه في العام السابق، مشكلةً نحو 26.5% من إجمالي الودائع في نهاية العام. في حين شكل الاستثمار في الأدوات المالية الخارجية المكون الثاني في بند التوظيفات الخارجية، مستحوذاً على حوالي 21.7% منها، بقيمة بلغت نحو 1.1 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 8.7% نتيجة لارتفاع العائد على هذه الأدوات، في ظل بقاء أسعار الفائدة العالمية في مستويات مرتفعة[28]. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين، فشكلت المكون الثالث من التوظيفات الخارجية، بنسبة بلغت نحو 2.1% منها، وبنحو 0.1 مليار دولار، متراجعة بنسبة 20.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2023.

[28] تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد (قانون المصارف، مادة رقم 14، فقرة 6)، واشتراط توظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني معين. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (2020/1، مادة 4).

المحفظة الاستثمارية

يمثل الاستثمار إحدى القنوات الرئيسة لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، باعتباره عنصراً جوهرياً في دعم عمليات التوسع في المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الظروف الاستثنائية التي شهدتها فلسطين خلال العام 2024 دفعت المصارف إلى تبني نهج أكثر تحفظاً وتحوطاً في قراراتها الاستثمارية، لا سيما تلك المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل، مما أثر على الفرص والخيارات الاستثمارية المتاحة.

ورغم هذه التحديات، شهدت هذه القناة نمواً محدوداً خلال العام، فقد أظهرت البيانات ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.3% في استثمارات المصارف طويلة الأجل، والتي تشمل الاستثمار في الشركات التابعة والحليفة، لتصل قيمتها إلى حوالي 151.0 مليون دولار، أي ما يعادل 0.6% من إجمالي الموجودات، مع تركز معظمها داخل فلسطين، بين استثمارات لدى الشركات التابعة بنسبة 51.5%، واستثمارات لدى الشركات الحليفة بنحو 48.5%. أما الاستثمارات قصيرة الأجل، ممثلة بالأوراق المالية، مثل شهادات إيداع، وأذونات وسندات مالية، فقد سجلت ارتفاعاً بنحو 6.2%، لتصل إلى حوالي 1.4 مليار دولار، مشكلة بذلك نحو 5.8% من إجمالي موجودات المصارف، منها نحو 20% موظفة خارج فلسطين.

بنود أخرى

تشمل موجودات المصارف مجموعة من البنود المدرجة بشكلٍ مستقل، ومن أبرزها بند النقدية الذي سجل ارتفعاً ملحوظاً خلال العام 2024، بنسبة 37.8% عما كانت عليه في العام 2023، ليصل إلى حوالي 3.3 مليار دولار. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى استمرار القيود التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن فائض الشيكل، لا سيما أن هذه العملة تشكل نحو 87.5% إجمالي النقدية المحتفظ بها لدى المصارف. وفي هذا السياق، قامت سلطة بتنظيم الرسوم التي يحق للمصارف استيفائها مقابل التعاملات النقدية. أما الأصول الثابتة وحق استخدام الأصول، فقد شكلت نحو 1.5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، متراجعة إلى النصف تقريباً، إلى نحو 361.4 مليون دولار. في حين ارتفعت الأصول الأخرى (بما يشمل مخصصات الاهتلاك والإطفاء) بنسبة كبيرة بلغت 79.8%، لتصل إلى حوالي 982.4 مليون دولار، أو ما يمثل نحو 4.0% من إجمالي الموجودات.

أرباح القطاع المصرفي

انعكست التداعيات الناجمة عن الأوضاع غير الاعتيادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 على القطاع المصرفي، في ظل تصاعد المخاطر والتعرضات، وما تبعها من زيادة في نفقات تكوين المخصصات الإضافية وتعزيز رأس المال التنظيمي المخصص لمواجهة الخسائر المحتملة. وقد أثر ذلك على مستوى الأرباح المتحققة والمؤشرات المرتبطة به. وتُظهر البيانات المتاحة في نهاية العام 2024 أن القطاع المصرفي قد سجل أرباحاً صافية بلغت نحو 43.1 مليون دولار، مسجلة تراجعاً حاداً بنسبة 73.9% عما كانت عليه في العام 2023. وفي إطار التدابير التحوطية، قررت سلطة النقد تقييد توزيع المصارف المحلية لأية أرباح نقدية على المساهمين عن

شكل 4-12: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2024

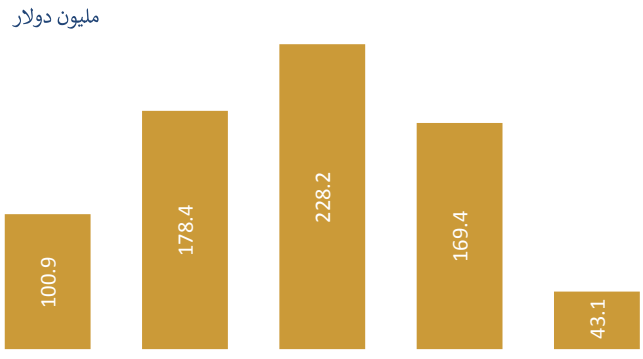

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

نتائج أعمال العام 2024، مع السماح بإمكانية توزيع الأرباح على شكل أسهم مجانية. كما فرضت قيوداً على تحويل أرباح المصارف الوافدة إلى مراكزها الرئيسة، دون الحصول على موافقة مسبقة منها.

ويُظهر تحليل بيانات الأرباح أن صافي الإيرادات المتحققة من الفوائد على الائتمان والسندات بلغ حوالي 855.7 مليون دولار خلال العام 2024، مرتفعاً بنحو 2.2% مقارنة مع العام السابق، ومشكلاً نحو 82.7% من إجمالي الإيراد المتحقق. ويعكس هذا النمو تحسن كفاءة عمليات توليد الدخل، إلى جانب الاعتماد الكبير للقطاع المصرفي على وظيفته الأساسية (الوساطة المالية) كمصدر رئيسي للدخل. وفي المقابل، تراجع الإيراد المتحقق من غير الفوائد، وبما يشمل الإيراد من العمولات والرسوم، والأرباح من الأوراق المالية والاستثمارات، وعمليات التحوط والمتاجرة، وعمليات تبديل وتقييم العملات، بنحو 9.9%، لينخفض إلى حوالي 178.5 مليون دولار، أو ما نسبته 17.3% من إجمالي الإيراد المتحقق. وبذلك، يكون إجمالي الإيرادات المتحققة من الفوائد ومن غير الفوائد قد سجل تراجعاً طفيفاً بنحو 0.1% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي مليار دولار.

شكل 4-13: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2024

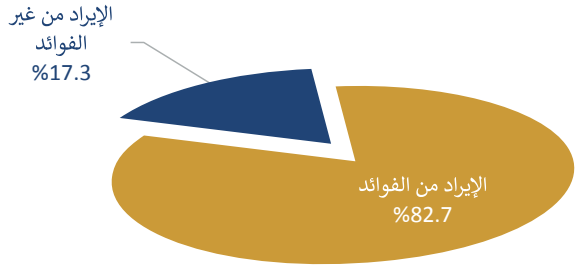

* بما يشمل الإيراد من أوراق الدين.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما على صعيد النفقات، فتشير البيانات المالية إلى انخفاض طفيف في إجمالي نفقات القطاع المصرفي (مستثنى منها نفقات الفوائد) بنحو 1.2%، لتبلغ 530.0 مليون دولار، استحوذت نفقات الموظفين على نصفها تقريباً. وفي الوقت ذاته، أدت الإجراءات الاحترازية التي فرضتها سلطة النقد، لا سيما المتعلقة بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، إلى ارتفاع حجم المخصصات الصافية بنحو 69.2%، لتصل إلى حوالي 458.4 مليون دولار في نهاية العام 2024. وفي المحصلة، أسفرت التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات عن تراجع صافي الدخل المتحقق للقطاع المصرفي بنسبة 74.6% مقارنة مع العام 2023، ليبلغ نحو 43.1 مليون دولار.

وضع السيولة المحلية

في ظل الأوضاع غير الاعتيادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024، وفي إطار متابعة وضع السيولة، قامت سلطة النقد بضخ سيولة إضافية كلما استدعت الضرورة ذلك، لضمان توفرها لدعم احتياجات القطاع المصرفي وتمكينه من تغطية التزاماته وتنفيذ معاملاته المحلية والدولية، إلى جانب تلبية احتياجات السوق والمواطنين في ظل الظروف والأوضاع الراهنة. وقد انعكست هذه التدخلات في تعزيز وضع السيولة المحلية[29]، التي

شكل 4-14: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2020-2024

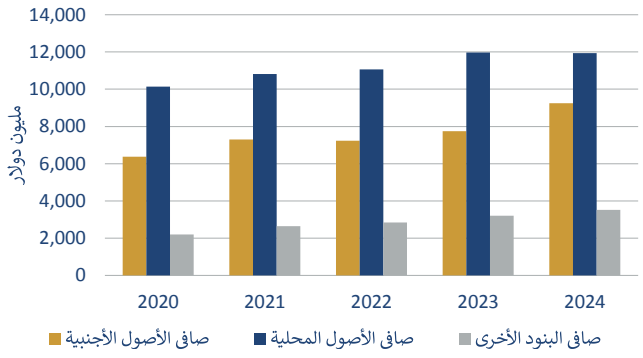

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

[29] السيولة المحلية (عرض النقد بمعناه الواسع) = صافي الموجودات الأجنبية + صافي الأصول المحلية - صافي البنود الأخرى. لمزيد من التفصيل حول مكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الأصول المحلية، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية والمصرفية، الصادر عن سلطة النقد والمنشور على موقعها الإلكتروني: www.pma.ps.

ارتفعت بنحو 7.1% عما كانت عليه في العام 2023، لتصل إلى حوالي 17.7 مليار دولار، متأثرة بشكل أساسي بالتغيرات في الموجودات، سواء المحلية أو الخارجية.

فعلى مستوى الموجودات الأجنبية، أسهمت التحركات في صافي هذه الموجودات في زيادة وضع السيولة المحلية، إذ ارتفع صافي الموجودات الأجنبية بنحو 19.4% مقارنة مع العام 2023، ليصل إلى حوالي 9.3 مليار دولار. ويعدو هذا النمو إلى زيادة المستحقات على غير المقيمين بمعدل أعلى من تزايد مطالباتهم، إلى جانب تراجع العجز في الميزان التجاري. أما على مستوى الموجودات المحلية، فكان تأثير التغيرات في صافي هذه الموجودات محدوداً على السيولة المحلية، إذ سجل انخفاضاً بنحو 0.2% عما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى حوالي 11.9 مليار دولار. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد، رغم ارتفاع صافي الائتمان الممنوح للحكومة. وفي المقابل، كان للتغيرات في بند صافي البنود الأخرى تأثير سلبي على وضع السيولة المحلية، إذ ارتفع هذا البنود بنحو 9.6% مقارنة مع العام 2023، ليبلغ نحو 3.5 مليار دولار. ويعود هذا التأثير إلى الإجراءات التي اتخذتها المصارف لتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر، بما في ذلك تدعيم قاعدتها الرأسمالية، واستكمال رفع رؤوس أموال بعض المصارف، إلى جانب تدابير أخرى لتحسين مرونتها المالية.

معدلات الفائدة والصرف في السوق الفلسطيني

شهدت السياسة النقدية العالمية خلال العام 2024 تبايناً بين التشدد لمكافحة التضخم والمرونة لدعم النمو الاقتصادي، إذ ركزت على معالجة التحديات الاقتصادية الناتجة عن استمرار معدلات التضخم فوق المستويات المستهدفة، وتباطؤ النمو الاقتصادي، واضطرابات سلاسل التوريد، إلى جانب التداعيات المتبقية من الجائحة الصحية. وفي هذا السياق، حافظت العديد من البنوك المركزية على سياسات نقدية متشددة خلال معظم فترات العام، وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي، الذي أبقى سعر الفائدة ثابتاً خلال الشهور الثمانية الأولى من العام ضمن نطاق (5.25%-5.50). ومن ثم، بدأ في التخفيف من سياساته النقدية، وقام بثلاثة تخفيضات متتالية، الأولى بمقدار 50 نقطة أساس في شهر أيلول، تلاها تخفيضان آخران بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما في شهري تشرين ثاني وكانون أول، لتنخفض أسعار الفائدة إلى نطاق يتراوح بين (4.25-4.50%) مع نهاية العام.

أما على المستوى المحلي، فإن غياب عملة وطنية فلسطينية، والاعتماد على نظام نقدي متعدد العملات (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي)، يحد بشكل كبير من قدرة سلطة النقد على استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية. فمعدلات الفائدة في السوق الفلسطيني تتأثر بآليات السوق والمنافسة بين المصارف، ودرجة المخاطر، إضافة إلى التغيرات في معدلات الفائدة السائدة في الدول المُصدّرة للعملات المتداولة في السوق الفلسطيني. ورغم هذه التحديات، تواصل سلطة النقد متابعة الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض، بهدف حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، والحد من المغالاة في هذه المعدلات، مع الحرص على تحسين الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي.

وفي هذا السياق، تشير البيانات المتاحة خلال العام 2024 إلى اتجاه تصاعدي في معدلات فائدة الإيداع في فلسطين لجميع العملات المتداولة، في مقابل اتجاه انخفاض معدلات فائدة الإقراض[30]. فمن جهة، ارتفع المتوسط السنوي المرجح لفائدة الإيداع بعملة الدولار الأمريكي بنحو 50 نقطة أساس (من 2.40% في العام 2023، إلى 2.90% في العام 2024)، وبعملة الشيكل الإسرائيلي بحوالي 37 نقطة أساس (من 2.42% إلى 2.79%)، وبعملة الدينار الأردني بنحو 54 نقطة أساس (من 2.14% إلى 2.67%). ومن جهة أخرى، شهد المتوسط السنوي المرجح لفائدة الإقراض انخفاضاً بعملة الدولار بحوالي 17 نقطة أساس (من 6.27% في العام 2023، إلى 6.10% في العام 2024)، وبعملة

[30] النسب المشار إليها تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد على التسهيلات (والودائع) المقدمة للقطاع الخاص (أفراداً وشركات) باختلاف أنواعها وفتراتها، ولا تشمل القروض المقدمة للقطاع العام. وهي نسب استرشاديه فقط.

الشيكل بنحو 62 نقطة أساس (من 7.06% إلى 6.43%)، وبعملة الدينار بنحو 18 نقطة أساس (من 6.25% إلى 6.07%). وتساهم هذه التطورات في تعزيز جاذبية الادخار لدى المصارف نتيجة ارتفاع فائدة الإيداع، وفي الوقت ذاته تحفيز النشاط الاقتصادي عبر خفض تكلفة الإقتراض.

كما انعكس التغير في معدلات فائدة الإيداع والإقراض على تراجع هامش الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) لجميع العملات المتداولة، مما ساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف. فقد انخفض هذا الهامش لعملة الدولار بنحو 67 نقطة أساس، منخفضاً إلى 3.20 نقطة، ولعملة الشيكل بنحو 99 نقطة أساس، منخفضاً إلى حوالي 3.64، ولعملة الدينار بنحو 72 نقطة أساس، متراجعاً إلى حوالي 3.40 نقطة في العام 2024.

شكل 4-15: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2024

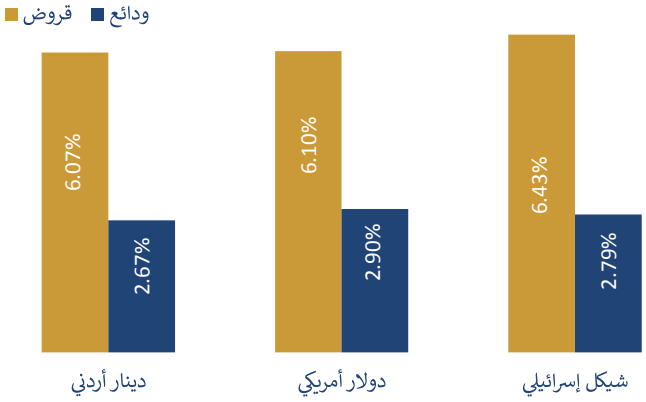

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعادة ما يتأثر هامش الفائدة بعوامل، من بينها الأوضاع المصرفية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى حجم السيولة وتكلفة توفيرها. وإنطلاقاً من ذلك، حرصت سلطة النقد إلى متابعة ومراقبة تطورات في السيولة على مستوى المصارف وفروعها، لضمان توافر السيولة اللازمة لدعم استقرار القطاع المصرفي. وكذلك على مستوى السوق الفلسطيني، بهدف تلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها فلسطين. وفي هذا الإطار قامت سلطة النقد بضخ مزيد من السيولة كلما دعت الحاجة، مما ساهم في تمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها، وضمان استمرار تنفيذ المعاملات المحلية والدولية، وبالتالي تعزيز متانته القطاع المصرفي واستقراره المالي.

شكل 4-16: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 2020-2024

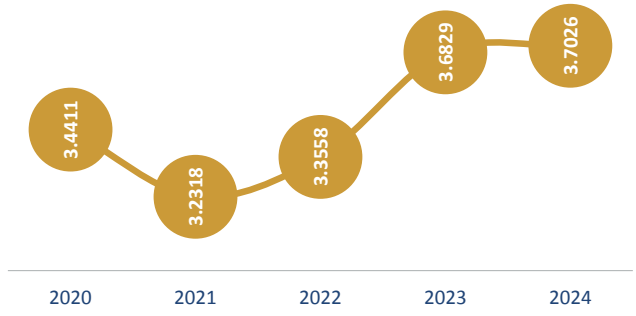

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي سياق متصل، أدى الخفض المتكرر لأسعار الفائدة من قبل الفيدالي الأمريكي إلى تراجع قوة الدولار مقابل سلة العملات الرئيسة العالمية وبعض العملات الناشئة. ومع ذلك، فقد سجل الدولار تحسناً أمام الشيكل، نتيجة تخوف المستثمرين من احتمال تصعيد العدوان الإسرائيلي واتساع نطاقه، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية، مما زاد من التقلبات في سوق العملات الإسرائيلية، وأثر على استقرار الشيكل. ونتيجة لذلك، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) أمام الشيكل الإسرائيلي بنحو 0.5% خلال العام 2024، ليصل متوسط سعر صرفه إلى 3.7026 شيكل لكل دولار (متوسط سعر البيع والشراء-متوسط الفترة). كما ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في نهاية العام بنحو 1.4% مقارنة مع نهاية العام 2023، ليصل إلى 3.6058 شيكل لكل دولار (متوسط سعر البيع والشراء-نهاية الفترة).

وانعكست تداعيات هذا الارتفاع على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية الفلسطينية، بما في ذلك القوة الشرائية، واستقرار الأسعار، والحركة التجارية، والأوضاع المالية للحكومة، والنظام المالي. وللحد من تأثير هذه التقلبات، قامت سلطة النقد بمراقبة سوق الصرف الأجنبي عن كثب والتدخل عند الضرورة لمنع أي تجاوزات، واتخاذ التدابير المناسبة، لحماية المواطنين ومستهلكي الخدمات المالية، إلى جانب

التزام المؤسسات المالية بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق والتأكد من تسليم الحوالات المالية للمستفيدين بنفس العملة التي وردت بها.

نظام المدفوعات

تمثل نظم المدفوعات الحديثة ركيزة أساسية في البنية التحتية المالية والمصرفية، نظراً لقدرتها على تحويل الأموال وتسوية المدفوعات بكفاءة عالية، وبدرجة كبيرة من الأمان، وفق أفضل الممارسات الدولية. كما تسهم هذه النظم في خفض المخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام.

عمليات التسوية الفورية

بلغ إجمالي قيمة عمليات التسوية بين الأعضاء في نظام التسويات الفورية (براق) خلال العام 2024 حوالي 21.3 مليار دولار، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.8% عما كانت عليه في العام 2023. ويعكس هذا التراجع حالة الضبابية وعدم اليقين الاقتصادي التي أثرت على حركة الأموال والأنشطة المصرفية. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين الأعضاء كل من الحوالات البنكية، والحوالات الشخصية، وحوالات تسوية مقاصة الشيكات، وحوالات تسوية المفتاح الوطني، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية نظام المقاصة الآلي للحوالات المجزأة، وحوالات تسوية نظام عرض وسداد الفواتير الوطني، الذي دخل حيز التطبيق العملي في النصف الثاني من العام 2023.

وتمثل الحوالات الشخصية والبنكية الجزء الأكبر من عمليات التسوية، إذ استحوذتا على أكثر من 83% من قيمة الحوالات المنفذة. فقد بلغت قيمة الحوالات الشخصية المنفذة حوالي 9.9 مليار دولار، تعادل نحو 46.4% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة، في حين بلغت قيمة الحوالات البنكية المنفذة حوالي 7.8 مليار دولار، تعادل نحو على 36.7% من إجمالي الحولات المنفذة. وتتميز الحوالات الشخصية بأنها كثيرة العدد وصغيرة القيمة، مقارنة بالحوالات البنكية، إذ بلغ متوسط قيمة الحوالة الشخصية خلال العام 2024 حوالي 57 ألف دولار، في حين بلغ متوسط قيمة الحوالة البنكية حوالي مقابل نحو 493 ألف دولار.

شكل 4-17: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2020-2024

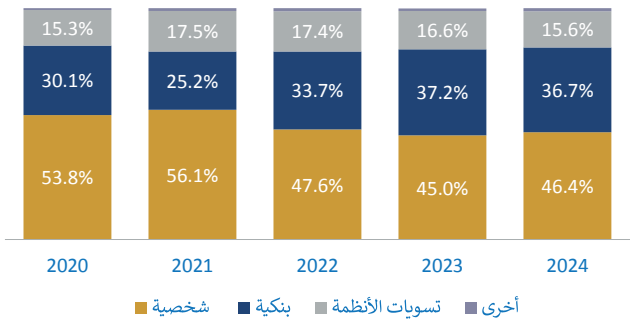

* تشمل حوالات تسوية المفتاح الوطني، والبورصة، والمقاصة الآلية للحوالات المجزأة، نظام عرض وسداد الفواتير، وعمليات أخرى.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

إلى جانب الحوالات الشخصية والبنكية، استحوذت الحوالات المتعلقة بتسويات مختلف النظم (مقاصة الشيكات، والمفتاح الوطني، والبورصة، والمقاصة الآلية للحوالات المجزأة، وعرض وسداد الفواتير الوطني) على حوالي 15.6% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة، أي ما يعادل نحو تعادل 3.3 مليار دولار. أما حوالات عمليات التسوية الأخرى، فقد شكلت نحو 1.3% فقط من إجمالي الحوالات المنفذة، أي ما يعادل حوالي نحو 0.2 مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة الحوالات إلى خارج النظام حوالي 10.1 مليار دولار، متراجعاً بنحو 1.7% عما كان عليه في نهاية 2023. كما بلغت قيمة حوالات تغذية الأرصدة نحو 9.8 مليار دولار، منخفضة بنحو 6.8% مقارنة مع العام السابق. ويشير هذا الراجع الطفيف

في إجمالي الحوالات الخارجة وتغذية الأرصدة إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية والمالية في فلسطين خلال العام 2024، بالإضافة إلى التغيرات في تدفقات السيولة داخل النظام المصرفي.

حركة تداول الشيكات

يعد الشيك من أهم أدوات الدفع في السوق الفلسطيني بعد النقد، ويرتبط نشاطه بمستوى الأداء الاقتصادي ودورة الأعمال. ومع التراجع الملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024، انخفضت قيمة الشيكات المتداولة إلى حوالي 20.3 مليار دولار[31]، مسجلة تراجعاً بنحو 15.3% عما كانت عليه في العام 2023. وفي المقابل، شهدت الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ارتفاعاً بنحو 10.7%، لتصل قيمتها إلى حوالي 1.7 مليار دولار، وهو ما يعكس التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها العدوان الإسرائيلي، من حيث تراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر التضخم.

شكل 4-18: الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من الشيكات المتداولة، 2022-2024

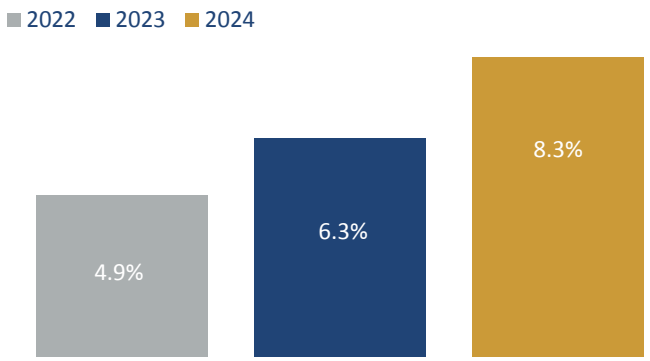

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

لذلك، ارتفعت نسبة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، من 6.3% في العام 2023، إلى 8.3% في العام 2024. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تنخفض إلى 6.8% عند استبعاد الشيكات التي تمت إعادة تسويتها من خلال عمليات إعادة الإيداع في الحساب، أو من خلال التسويات الرضائية، والتي بلغت قيمتها حوالي 297 مليون دولار.

وبشكل عام، تعكس هذه المُعطيات أن الشيك أداة دفع تحظى بثقة كبيرة في السوق الفلسطيني بالرغم من الأوضاع الصعبة. وأن الارتفاع في نسبة الشيكات المعادة يبقى قيد سيطرة سلطة النقد، التي حرصت على اتخاذ كافة التدابير لضمان استقرار سوق الشيكات، وذلك من خلال مراقبة عمليات إصدار وتداول الشيكات لمنع إساءة الاستخدام، وتطوير نظم تصنيف الشيكات المعادة وتعزيز دقة بيانات أنظمة المعلومات الائتمانية، وإطلاق تطبيق إلكتروني يتيح للمواطنين التحقق من مصدري الشيكات قبل التعامل معهم. بالإضافة إلى تشجيع وسائل الدفع الإلكتروني، وتوفير أدوات دفع آمنة لتقسيط الدفعات عبر المصارف وشركات خدمات الدفع. فضلاً عن الزام المصارف بمراقبة إصدار دفاتر الشيكات والتأكد من عدم الإفراط في منحها للعملاء بهدف الحد من الإفراط في الاستدانة.

ورغم التحديات الاقتصادية الراهنة، فإن هذه الإجراءات ساهمت في الحد من مخاطر الشيكات المرتجعة، وتعزيز الثقة في نظام المدفوعات، مع دفع القطاع المصرفي نحو مزيد من التحول الرقمي في وسائل الدفع.

[31] سلطة النقد الفلسطينية، نشرة تداول الشيكات، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps.

الجزء الثالث: القطاع غير المصرفي

نظرة عامة

يُشكّل القطاع المالي غير المصرفي مكوّناً أساسياً من مكونات النظام المالي في فلسطين، ويخضع هذا القطاع لإشراف كل من سلطة النقد وهيئة سوق راس المال. إذ تشرف سلطة النقد على كل من مؤسسات الإقراض المتخصص، ومؤسسات الصرافة، وشركات الدفع الإلكتروني. في حين تخضع كل من بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الرهن العقاري لإشراف هيئة سوق رأس المال.

وقد واجه هذا القطاع تحديات غير مسبوقة خلال العام 2024، تأثراً بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأثّرت هذه الأوضاع الاستثنائية على البيئة الاقتصادية العامة، وعلى وتيرة النشاط الاقتصادي، وتوجهات المستثمرين، وهو ما انعكس بوضوح على أداء مؤسسات هذا القطاع، التي تُعد من بين الجهات الأكثر تأثراً بحكم طبيعة أعمالها والفئات المستهدفة بخدماتها. وقد تمثّلت هذه الانعكاسات في تراجع مؤشرات المراكز المالية، وتباطؤ النشاط التشغيلي، وانخفاض الإيرادات ونتائج الأعمال. ويستعرض هذا الجزء من الفصل أبرزت التطورات التي شهدها هذا القطاع خلال العام 2024.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

في إطار دورها الرقابي، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2024 حزمة من التعليمات التنظيمية الموجهة لقطاع الإقراض المتخصص، وذلك بهدف تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتنظيم آليات التمويل، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي أفرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته على مختلف القطاعات الاقتصادية. فقد صدرت التعليمات رقم (1) لسنة 2024، والتي ركزت على ضرورة تطبيق آليات رقابية مستمرة لتقييم الأثر المالي والخسائر الائتمانية المتوقعة، استناداً إلى تصنيف التسهيلات وفقاً لمستويات المخاطر. كما شددت التعليمات على أهمية مراقبة تداعيات الأوضاع السائدة والسيناريوهات المحتملة على رأس المال والسيولة. وجاءت التعليمات رقم (2) لسنة 2024، مكملة وساعية لتعزيز التعليمات السابقة، من خلال تقديم توجيهات تنظيمية لجدولة أو هيكلة الأقساط الدورية.

شكل 4-19: هيكل صافي أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة، 2021-2024

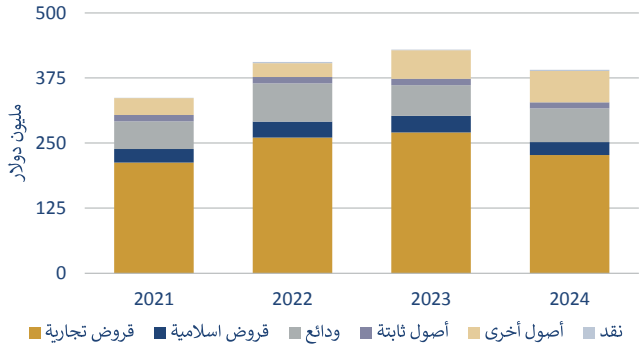

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ويعمل في فلسطين تسع مؤسسات إقراض متخصصة، تُقدّم خدماتها عبر شبكة مكوّنة من 94 فرعاً، منها 18 فرعاً في محافظات قطاع غزة. وقد تعرّضت هذه الفروع لأضرار جسيمة، إذ تشير تقارير مجموعة البنك الدولي إلى تدمير نحو 83% منها، أي ما يعادل 15 فرعاً من أصل 18.

على صعيد الأداء المالي، شهد العام 2024 تراجعاً ملموساً في مؤشرات هذا القطاع، نتيجة للظروف الميدانية والاقتصادية الضاغطة. فقد انخفضت موجودات قطاع الإقراض المتخصص بنسبة 4.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ إجمالي أصوله حوالي 461.9 مليون دولار، مدفوعاً بانخفاض محفظة القروض، سواء التجارية أو الإسلامية.

وتُعد محفظة القروض العنصر الأكبر في جانب الأصول، إذ تشكّل نحو 70% منها، وقد سجّلت تراجعاً بنسبة 8.9% خلال العام 2024 مقارنة مع العام 2023. وفي المقابل، ارتفعت بنود الموجودات الأخرى، إذ ارتفعت الأرصدة النقدية والأرصدة لدى هذه المؤسسات بنسبة 11% لتبلغ نحو 66.8 مليون دولار، مشكّلةً ما نسبته 14.5% من إجمالي الأصول، في حين نمت الأصول الثابتة والأصول الأخرى بنسبة 7.7% لتصل إلى 72.1 مليون دولار.

شكل 4-20: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة قطاعياً وجغرافياً، 2022-2024

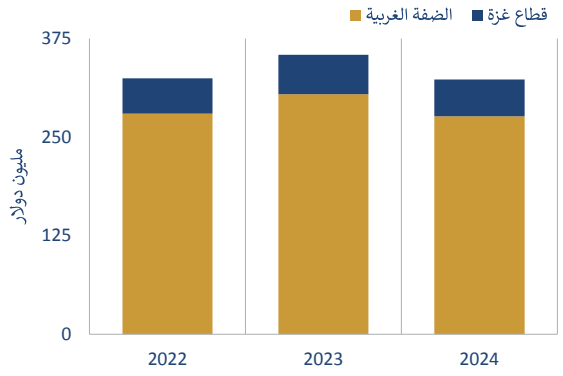

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

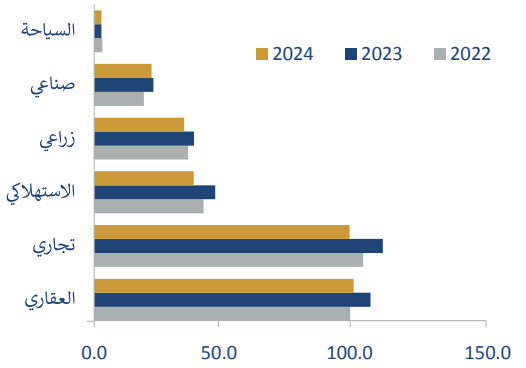

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

فعلى مستوى النشاط الإقراضي، انخفض عدد المستفيدين من خدمات الإقراض إلى نحو 65 ألف مقترض، مقارنة مع 74 ألفاً في العام السابق، وذلك بمحفظة ائتمانية قائمة بلغت 323.1 مليون دولار، منخفضة بنسبة 12.2% عن مستواها في العام 2023. وقد استحوذ قطاع غزة على نحو 14.5% من إجمالي المحفظة، مما يُعدّ مستوى عالٍ من المخاطر في ظل استمرار العدوان، بينما شكّلت الضفة الغربية 85.5% من المحفظة.

وشهدت كافة أنشطة التمويل تراجعات متباينةً، إذ انخفضت التمويلات الموجهة للقطاع التجاري بنسبة 11.5% لتبلغ 95.3 مليون دولار (30% من إجمالي المحفظة)، وتراجعت التمويلات الاستهلاكية بنسبة 17.8% لتصل إلى 37.2 مليون دولار (12%)، كما انخفضت تمويلات القطاع العقاري بنسبة 6.1% إلى 96.8 مليون دولار (30%). كذلك تراجعت التمويلات الموجهة لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة لتشكل 10.4%، و6.6%، و0.8% من المحفظة على التوالي.

وتُبرز النتائج المالية النهائية مدى تأثر هذا القطاع بالتداعيات الاستثنائية للعدوان، إذ سجّل خسائر صافية بعد الضرائب والمنح بلغت 5.6 مليون دولار. وقد تراجعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 21%، بينما انخفضت النفقات المالية بنسبة طفيفة بلغت 1.2% فقط، مما عكس عجز القطاع عن تحقيق أرباح تشغيلية كافية لتغطية التزاماته المالية. ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى تخصيص احتياطات مالية إضافية لمواجهة مخاطر الائتمان، إلى جانب تراجع فرص الوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

قطاع الصرافة

يُعدّ قطاع الصرافة أحد المكونات الحيوية في النظام المالي الفلسطيني، ويضم 229 صرافاً، منهم 206 يعملون ضمن شركات، و23 يعملون كأفراد. وقد تأثر قطاع الصرافة بشكل ملموس بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأوضاع الراهنة المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ألقت بظلالها على مجمل الأنشطة المالية، لا سيما في ظل الانكماش الاقتصادي وتزايد القيود التشغيلية.

فقد أدت هذه التداعيات إلى تراجع موجودات قطاع الصرافة بنحو 25% مقارنة مع العام السابق، لتستقر عند 66.6 مليون دولار، غالبيتها في شكل أصول سائلة. كما تراجع حجم عمليات شراء وبيع العملات المنفذة من قبل قطاع الصرافة مع الجمهور بنسبة 18% مقارنة مع العام 2023، ليصل إلى نحو 2.7 مليار دولار. وكذلك سجّل عدد الشيكات المشتراة من قبل شركات الصرافة انخفاضاً ملحوظاً، إلى حوالي 73 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 284.1 مليون دولار، متراجعة بنحو 35% عن العام السابق.

أما على صعيد الحوالات المالية، فقد انخفض حجم الحوالات الصادرة من حيث العدد بنسبة 23%، ومن حيث القيمة بنسبة 21%، لتبلغ نحو 282 ألف حوالة بقيمة إجمالية تقدّر بنحو 239.3 مليون دولار. وتراجعت الحوالات الواردة بوتيرة أكبر، إذ انخفض عددها بنسبة 48%، وقيمتها بنسبة 39%، لتسجل حوالي 423 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 311.7 مليون دولار.

شكل 4-21: قيمة الحوالات الصادرة والواردة، 2021-2024

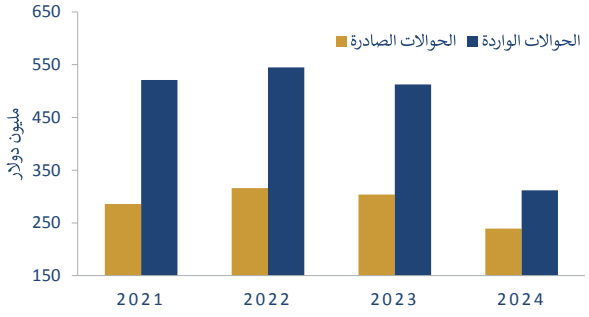

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وتُعزى هذه التراجعات إلى التأثير المباشر للأوضاع الراهنة على وتيرة النشاط الاقتصادي، الذي شهد انكماشاً تجاوز 20% في بعض المناطق، وإلى الانخفاض الحاد في دخول الأفراد نتيجة فقدان العديد من العمال الفلسطينيين في الداخل لمصادر دخلهم، إلى جانب صرف جزئي وغير منتظم لرواتب الموظفين العموميين. كما ساهمت القيود المفروضة على الحركة والتنقل في تقليص حجم التعاملات اليومية لهذا القطاع، مما أثّر سلباً على مستوى السيولة والربحية والقدرة التشغيلية لشركات ومحالّ الصرافة.

شركات الدفع الإلكتروني

شهد قطاع الدفع الإلكتروني في فلسطين خلال العام 2024 تطوراً ملحوظاً على مستوى تبني واستخدام المحافظ الإلكترونية، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة الناتجة عن الأوضاع الراهنة في الضفة والقطاع. فقد بلغ عدد المحافظ الإلكترونية نحو 684 ألف محفظة مقارنة مع 530 ألفاً في العام السابق، كما ارتفعت القيمة الإجمالية للمبالغ المحتفظ بها في هذه المحافظ إلى حوالي 32.3 مليون دولار مقارنة مع 2.8 مليون دولار في نهاية 2023.

ويُعزى هذا الارتفاع اللافت إلى التوسع الكبير في قبول استخدام المحافظ الإلكترونية، واعتماد الأفراد والمؤسسات على وسائل الدفع الرقمية الأخرى كبديل رئيس عن الأدوات المصرفية التقليدية، بحيث أصبحت المحافظ الإلكترونية أداة محورية في تنفيذ المعاملات المالية اليومية وسداد المدفوعات المختلفة.

شكل 4-22: المحافظ الإلكترونية، من حيث القيمة وعدد المستخدمين، 2021-2024

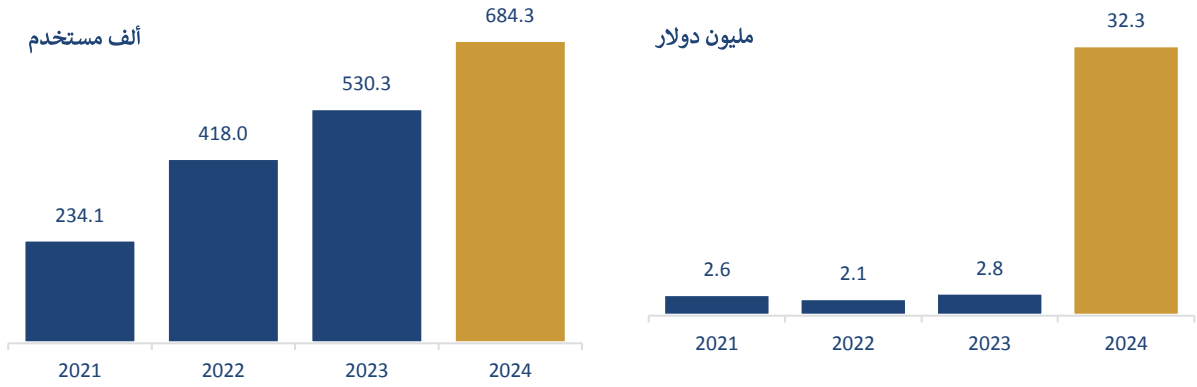

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أما من حيث التطورات التشغيلية، فقد ارتفع عدد البطاقات الافتراضية مسبقة الدفع الصادرة عن شركات الدفع الإلكتروني بنسبة 63% ليصل إلى أكثرمن 63 ألف بطاقة، مقارنة مع 39 ألفاً في العام السابق. كما توسعت شبكة وكلاء هذه الشركات لتضم 4,102 وكيلاً معتمداً، في حين ارتفع عدد التجار المتعاقدين إلى 17,798 تاجراً، موزعين على قطاعات التجزئة والخدمات والمهن الحرة.

وعلى مستوى حجم النشاط، سجلت شركات الدفع الإلكتروني خلال العام 2024 نحو 2.15 مليون عملية مالية منفذة، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 405.9 مليون دولار. تركزت في عمليات السحب النقدي التي شكّلت نحو 43% من إجمالي القيمة (175.5 مليون دولار)، رغم أنها لم تمثل سوى 4% فقط من عدد العمليات المنفذة (نحو 88 ألف عملية). تلتها عمليات تغذية المحافظ بنسبة 26% من إجمالي القيمة و20% من عدد العمليات (425 ألف عملية بقيمة 105.2 مليون دولار). وبلغت نسبة التحويلات بين المحافظ أو الحسابات حوالي 28% من عدد العمليات و21% من إجمالي القيمة. أما خدمات المدفوعات بمختلف أنواعها، والتي تشمل تسديد الفواتيروالمشتريات والأقساط، بالإضافة إلى شحن الرصيد، فقد شكّلت ما نسبته 10% فقط من القيمة الإجمالية، على الرغم من استحواذها على نحو 50% من عدد العمليات المنفذة، أي ما يعادل نحو مليون عملية بقيمة 39.2 مليون دولار.

شكل 4-23: عدد الحركات المنفذة وقيمتها، 2023-2024

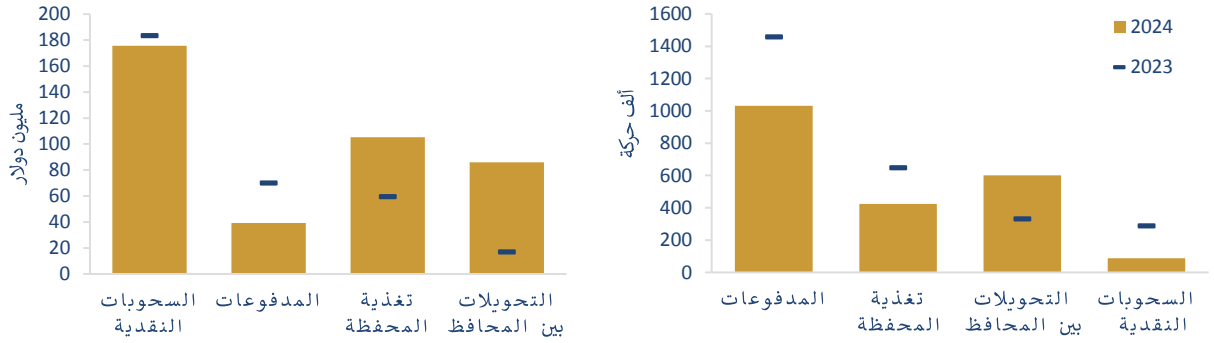

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

تأثر قطاع الأوراق المالية في فلسطين خلال العام 2024 بشكل كبير نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتصاعد القيود المفروضة على الضفة الغربية، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في ثقة المستثمرين، وانكماش بيئة الاستثمار، وضعف السيولة. وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على أداء السوق المالي، الذي شهد تراجعاً في معظم مؤشراته الرئيسة.

شكل 4-24: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2020-2024

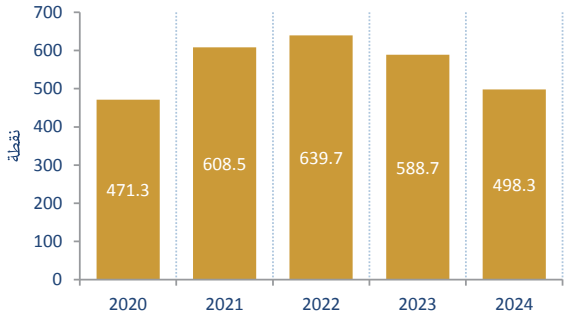

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

فقد أغلق مؤشر القدس نهاية العام 2024 عند مستوى 498.3 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 15.3% مقارنة مع نهاية العام 2023، في ظل تراجع جماعي لقطاعات السوق. وتصدر قطاع البنوك هذا التراجع بانخفاض نسبته 15.8%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 14.3%، ثم قطاع الاستثمار بنسبة 11.5%.

وعلى مستوى القيمة السوقية، انخفضت القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة بنسبة 11.8% لتبلغ نحو 4,080.1 مليون دولار. ورغم هذا التراجع، ارتفعت نسبة هذه القيمة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.9% في العام 2023 إلى 29.8% في العام 2024، وهو ما يعكس عمق الانكماش الاقتصادي، إذ جاء الانخفاض في الناتج المحلي بمعدل أعلى من انخفاض القيمة السوقية.

أما من حيث السيولة والنشاط، فقد تراجع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 37% ليصل إلى 100.4 مليون سهم، وانخفضت قيمة التداول إلى النصف تقريباً لتبلغ نحو 164.2 مليون دولار، وهو ما يشكل 1.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 1.9% في العام السابق. وتم خلال العام تنفيذ 18,248 صفقة خلال 244 جلسة تداول، بمتوسط 75 صفقة في الجلسة الواحدة.

وفي ظل الأوضاع الصعبة، انخفض عدد المستثمرين النشطين في البورصة إلى 68,847 مستثمراً، منهم 7.0% فقط من المستثمرين الأجانب، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء من حملة الجنسية الأردنية (حوالي 71% من المستثمرين الأجانب)، مما يعكس تراجع شهية الاستثمار الأجنبي في السوق الفلسطينية نتيجة تعاظم المخاطر.

أما على صعيد التوزيع القطاعي للتداولات، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على الحصة الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة 58.7%، وبقيمة بلغت نحو 995.4 مليون دولار، أي ما يعادل 24.4% من القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية بنسبة 27.8% من عدد الأسهم، وبقيمة سوقية بلغت 1.1 مليار دولار (26.7%). أما قطاع الخدمات، فرغم أنه استحوذ فقط على 6.8% من عدد الأسهم المتداولة، إلا أنه استحوذ على الحصة الكبرى من القيمة السوقية بنسبة 30.8%، وبقيمة 1.3 مليار دولار.

وفي المراتب التالية، جاء قطاع التأمين بنسبة 3.6% من عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 246.4 مليون دولار (6.0% من القيمة السوقية)، بينما استحوذ قطاع الصناعة على 3.2% فقط من عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 494.7 مليون دولار، وهو ما يمثل 12.1% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة حالة التراجع الحاد التي شهدها سوق الأوراق المالية في فلسطين، نتيجة تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وتراجع شهية الاستثمار، خاصة في ظل غياب الاستقرار وتزايد حدة المخاطر على كافة المستويات.

شكل 4-25: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة، 2024

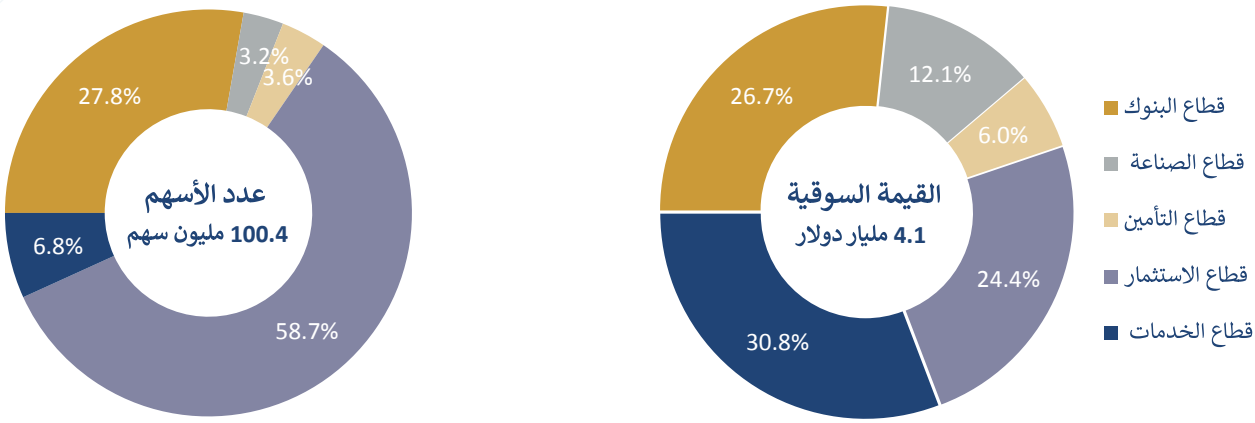

المصدر: بورصة فلسطين.

قطاع التأمين

يُعد قطاع التأمين ركناً أساسياً من النظام المالي الفلسطيني، لما له من دور محوري في توفير الحماية للأفراد والمؤسسات من المخاطر المتنوعة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وفي نهاية العام 2024، بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 12 شركة، منها 4 شركات تمارس التأمين التكافلي. وتقدّم هذه الشركات خدماتها من خلال 189 فرعاً ومكتباً موزعة في مختلف المحافظات الفلسطينية، ويعمل ضمن القطاع 1,774 موظفاً، إلى جانب 272 مقدّم خدمات تأمينية مساندة، من وكلاء ومنتجين ووسطاء تأمين وإعادة تأمين، مما يساهم في توسيع قاعدة الانتفاع بالتأمين.

شكل 4-26: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2020-2024

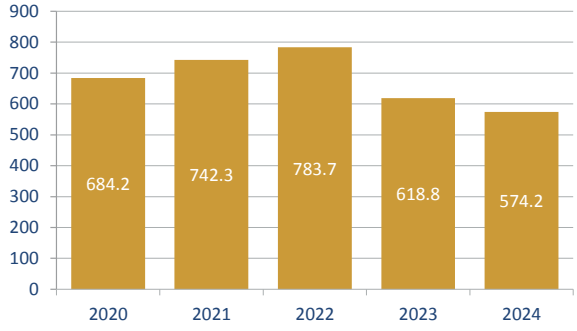

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت القطاع خلال العام، سجّل عدد وثائق التأمين الصادرة تراجعاً طفيفاً بنحو نقطة مئوية مقارنة مع العام 2023، ليبلغ 645 ألف وثيقة. وشكّلت وثائق تأمين المركبات النسبة الأكبر (85%)، فيما كانت نسبة الأفراد من إجمالي طالبي الوثائف 79% (نحو 512 ألف وثيقة)، مقابل 21% للمؤسسات (نحو 133 ألف وثيقة). ومن حيث التوزيع الجغرافي، استحوذت محافظة رام الله على الحصة الأكبر من الوثائق بنسبة 32%، تلتها محافظة الخليل بنسبة 16%، ثم محافظة نابلس بنسبة 14%.

وفيما يتعلق بالأداء المالي للقطاع، سجّل إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين تراجعاً بنسبة 7.2% خلال العام، ليصل إلى نحو 574.2 مليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع الموجودات المتداولة بنسبة 14%، مدفوعاً بانخفاض في موجودات عقود التأمين والنقد والاستثمارات المالية. وبلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية للقطاع نحو 294.4 مليون دولار بانخفاض نسبته 1.7% مقارنة

بالعام السابق، وتركزت هذه الاستثمارات بنسبة 48% في عقارات محلية، و26% في ودائع بنكية، و26% في أدوات مالية تُقاس إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة.

أما على الصعيد التشغيلي، فقد شهد القطاع تراجعاً في إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 2.9%، لتصل إلى 383.6 مليون دولار خلال العام 2024. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الطلب على التأمين في ظل التحديات الاقتصادية وامتناع بعض الفئات المتضررة من العدوان عن تجديد وثائق التأمين. وفي المقابل، سجل فرعا التأمين على الحياة والتأمين البحري ارتفاعاً في الأقساط، مدفوعين بزيادة الوعي التأميني في أحدهما، وارتفاع علاوات المخاطر في الآخر، خصوصاً في ظل التوترات الجيوسياسية التي أثرت على حركة الملاحة في البحر الأحمر وأسهمت في رفع تكاليف التأمين البحري.

شكل 4-27: أقساط التأمين حسب نوع التأمين، 2024

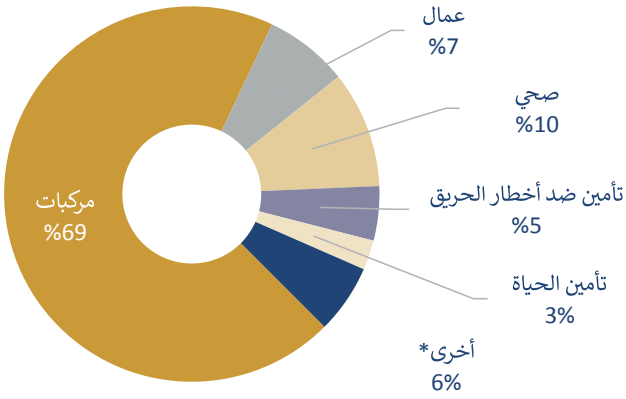

المصدر: بورصة فلسطين.

التأجير التمويلي

يُعد قطاع التأجير التمويلي أحد مكونات النظام المالي الفلسطيني، ويساهم في توفير أدوات تمويل بديلة تدعم النمو الاقتصادي. وبلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال حتى نهاية العام 2024 تسع شركات، منها ثمانٍ تمارس نشاط التأجير التمويلي التقليدي، وشركة واحدة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وخلال العام 2024، سجّل القطاع تراجعاً ملحوظاً في حجم الاستثمارات بالعقود المسجلة لدى الهيئة، إذ انخفض عدد العقود بنسبة 29% ليبلغ 1,730 عقداً، فيما تراجعت القيمة الإجمالية للعقود بنسبة 24% لتصل إلى نحو 92.7 مليون دولار، مقارنة بالعام السابق. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانكماش الاقتصادي العام، وتراجع القدرة الشرائية للأفراد، إلى جانب حالة الضبابية وعدم اليقين السياسي والأمني التي سادت معظم المناطق الفلسطينية، مما انعكس سلباً على قرارات الاستثمار والتمويل، ودفع العديد من الأفراد والمؤسسات إلى الإحجام عن الدخول في التزامات تمويلية طويلة الأجل، بما في ذلك عقود التأجير التمويلي.

أما فيما يتعلق بتوزيع محفظة عقود التأجير التمويلي بحسب نوع الأصول الممولة، فتُظهر البيانات استمرار هيمنة المركبات للاستخدام الشخصي على الحصة الأكبر من المحفظة، إذ شكلت نحو 75% من عدد العقود، واستحوذت على 54% من إجمالي القيمة. في حين بلغت حصة المركبات لأغراض الاستخدام التجاري نحو 23% من عدد العقود، و39% من القيمة الإجمالية. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمعدات الهندسية، فقد شكلت ما نسبته 6% فقط من محفظة التأجير، في حين لم تتجاوز حصة الأصول المنقولة الأخرى، مثل الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج، نسبة 1.3% من إجمالي المحفظة.

شكل 4-28: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2021-2024

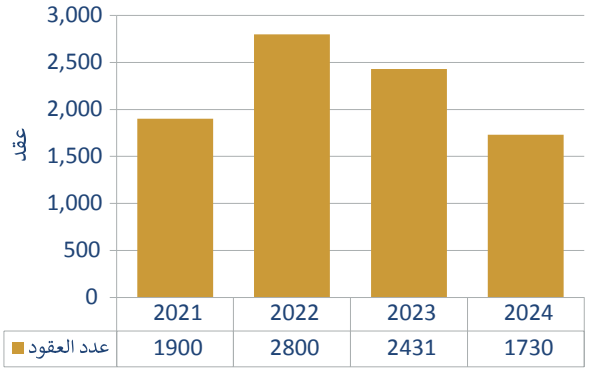

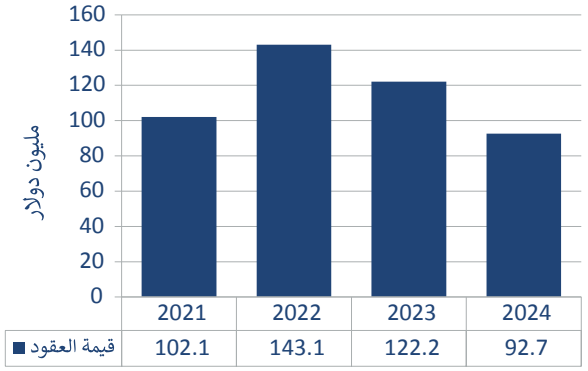

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

أما على المستوى الجغرافي، فقد تركزت محفظة عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، التي استحوذت على نحو 52% من القيمة الإجمالية للعقود، و43% من عددها، مما يعكس تمركز النشاط الاقتصادي والطلب على هذا النوع من التمويل في هذه المحافظة مقارنة بباقي المحافظات.

وبشكل عام، تُظهر المؤشرات الكمية والنوعية للقطاعات المالية غير المصرفية خلال العام 2024 مدى التأثر العميق بالأوضاع الاستثنائية التي مرت بها فلسطين، لا سيما العدوان المستمر على قطاع غزة والتضييقات في الضفة الغربية، والتي انعكست على تراجع النشاط الاقتصادي وشح السيولة وارتفاع مستويات المخاطر.

وعلى الرغم من التحديات، سجلت بعض الأنشطة، كالمحافظ الإلكترونية، نمواً ملحوظاً خاصة في قطاع غزة، مدفوعة بالحاجة إلى أدوات بديلة في ظل غياب الخدمات المصرفية التقليدية. وفي المقابل، شهدت قطاعات أخرى، مثل الأوراق المالية والتأجير التمويلي والتأمين، تراجعات واضحة في معظم مؤشراتها، سواء من حيث حجم النشاط أو عدد العملاء أو القيمة السوقية، نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين على حد سواء. ويؤكد هذا الأداء المختلط الحاجة إلى تعزيز بيئة العمل للقطاعات المالية غير المصرفية، وتوسيع نطاق الوصول إليها، وتوفير الحوافز المناسبة لاستدامتها في ظل الأزمات، بما يعزز من دورها في حماية الأفراد ودعم النشاط الاقتصادي الوطني.

الملاحق الإحصائية

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي ، 2020-2024

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
العالم	2.7-	6.6	3.6	3.5	3.3
الدول المتقدمة	3.9-	6.0	2.9	1.7	1.8
الولايات المتحدة	2.2-	6.1	2.5	2.9	2.8
منطقة اليورو	6.1-	6.3	3.5	0.4	0.9
الدول الصاعدة والنامية	1.7-	7.0	4.1	4.7	4.3
دول إقليمية مختارة					
مصر	3.6	3.3	6.7	3.8	2.4
الأردن	1.1-	3.7	2.4	3.1	2.5
إسرائيل*	2.0-	9.4	6.3	1.8	0.9
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	139,582	156,179	173,230	185,576	196,126

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2025.

جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2020-2024

(نسبة مئوية)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
العالم	3.2	4.3	8.7	6.8	5.7
الدول المتقدمة	0.7	3.1	7.3	4.6	2.6
الولايات المتحدة	1.3	4.7	8.0	4.1	3.0
منطقة اليورو	0.3	2.6	8.4	5.4	2.4
الدول الصاعدة والنامية	5.2	5.8	9.5	8.0	7.7
دول إقليمية مختارة					
مصر	13.9	5.7	4.5	13.9	33.3
الأردن	0.7	0.4	1.3	4.2	1.6
إسرائيل*	0.8	-0.6	1.5	4.4	3.1

* بيانات التضخم لإسرائيل هي من الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2025.

جدول (1-3): معدلات البطالة في دول مختارة، 2020-2024

(نسبة من القوى العاملة)

دول إقليمية مختارة	2020	2021	2022	2023	2024
الدول المتقدمة	6.6	5.6	4.5	4.4	4.6
الولايات المتحدة	8.1	5.4	3.6	3.6	4.0
منطقة اليورو	7.9	8.0	6.8	6.5	6.4
دول إقليمية مختارة					
مصر	8.3	9.3	7.3	7.2	7.4
الأردن	22.7	24.4	22.8	22.0	21.4
إسرائيل	4.3	5.0	3.8	3.5	3.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2025.

جدول (1-4): معدلات الفائدة الرسمية، 2020-2024

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الولايات المتحدة	0.25	0.25	4.50	5.50	4.50
منطقة اليورو	0.00	0.00	2.50	4.50	3.15
المملكة المتحدة	0.10	0.25	3.50	5.25	4.75
الأردن	2.50	2.50	6.50	7.50	6.50
إسرائيل	0.10	0.10	3.25	4.75	4.50

المصدر: www.global-rates.com.
البنك المركزي الأردني.

جدول (1-5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2020-2024

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الدول المتقدمة	0.2	0.8	0.5-	0.0	0.2
الولايات المتحدة	2.8-	3.7-	3.9-	3.3-	3.9-
منطقة اليورو	1.8	2.7	0.1-	1.7	2.8
دول إقليمية مختارة					
مصر	2.9-	4.4-	3.5-	1.2-	5.4-
الأردن	5.7-	8.0-	8.1-	3.6-	5.8-
إسرائيل	4.0	3.3	3.3	3.7	3.1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2025.

جدول (1-6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2020-2024

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	2024
أ) أنشطة الإنتاج السلعي	3,389.8	3,490.9	3,523.1	3,043.5	2,157.8
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,001.0	993.9	938.6	835.2	660.0
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,744.4	1,790.1	1,887.9	1,710.2	1,225.7
التعدين واستغلال المحاجر	49.9	49.7	48.8	50.0	46.0
الصناعات التحويلية	1,500.7	1,537.7	1,623.0	1,490.6	1,087.2
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	138.6	146.0	160.1	127.3	57.7
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	55.2	56.7	56.0	42.3	34.8
الإنشاءات	644.4	706.9	696.6	498.1	272.1
ب) أنشطة الإنتاج الخدمي	8,489.8	9,127.8	9,275.4	8,833.0	6,562.4
1. أنشطة الخدمات الإنتاجية	3,990.4	4,134.0	4,229.5	4,091.8	3,202.5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	2,644.6	2,692.2	2,782.5	2,656.0	2,061.6
النقل والتخزين	221.9	226.1	232.7	204.0	147.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	639.7	700.1	731.6	787.3	621.4
المعلومات والاتصالات	484.2	515.6	482.7	444.5	372.4
2. أنشطة الخدمات الاجتماعية	4,499.4	4,993.8	5,045.9	4,741.2	3,359.9
الأنشطة العقارية والإيجارية	620.3	688.1	690.0	577.6	294.2
التعليم	917.4	994.2	994.9	991.2	833.0
الصحة والعمل الاجتماعي	567.0	690.4	713.8	727.7	574.5
الإدارة العامة والدفاع	1,646.2	1,816.4	1,824.2	1,672.2	1,166.7
أخرى*	748.5	804.7	823.0	772.5	491.5
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	11,879.6	12,618.7	12,798.5	11,876.5	8,720.2
د) صافي الضرائب غير المباشرة	2,157.8	2,403.0	2,836.5	3,046.2	2,239.4
الرسوم الجمركية	1,137.4	1,403.1	1,573.3	1,517.3	999.9
القيمة المضافة على الواردات	1,020.4	999.9	1,263.2	1,528.9	1,239.5
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (100=2015)	**14,037.4**	**15,021.7**	**15,635.0**	**14,922.7**	**10,959.6**
صافي الدخل المحول من الخارج	1,995.3	2,691.4	3,226.0	2,705.4	767.6
الدخل القومي الإجمالي الحقيقي	**16,032.7**	**17,713.1**	**18,861.0**	**17,628.1**	**11,727.3**
التحويلات الجارية بدون مقابل	1,140.5	1,269.3	1,785.7	1,574.6	1,198.8
الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي	**17,173.2**	**18,982.4**	**20,646.7**	**19,202.7**	**12,926.1**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	2,922.5	3,051.3	3,100.0	2,891.7	2,086.6
الضفة الغربية	4,197.1	4,418.8	4,490.9	4,344.0	3,528.0
قطاع غزة	1,207.6	1,223.9	1,252.5	970.0	161.1

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2020-2024

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	2024
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	18,823.5	20,522.3	22,968.2	21,933.1	15,128.8
الاستهلاك النهائي	15,494.9	16,752.1	18,756.9	17,858.4	12,277.6
الخاص*	12,281.4	13,207.2	15,541.4	14,820.7	10,000.4
العام	3,213.5	3544.9	3,215.5	3,037.7	2,277.2
الاستثمار الإجمالي	3,328.6	3,770.2	4,211.3	4,074.7	2,851.2
الخاص**	2,596.3	2,884.2	2,947.9	2,856.1	1,995.8
العام**	732.3	886.0	1,263.4	1,224.0	855.4
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	4,853.2-	5,516.0-	6,982.4-	6,787.8-	4,130.0-
الصادرات	2,335.9	2,740.4	2,903.0	2,728.5	2,425.8
الواردات	7,189.1	8,256.4	9,885.6	9,516.3	6,555.8
صافي السهو والخطأ	67.1	15.4	350.8-	222.6-	39.2-
الناتج المحلي الإجمالي	14,037.4	15,021.7	15,635.0	14,922.7	10,959.6

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

** تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-8): معدلات التضخم في فلسطين، 2020-2024

(نسبة مئوية)

مجموعة الإنفاق	2020	2021	2022	2023	2024
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	2.5-	0.9	6.7	6.3	59.0
التبغ والمشروبات الكحولية	0.6	0.2	3.5	7.1	510.6
النسيج والملابس	3.3-	0.6-	3.4	1.7	8.0
السكن	0.6	3.7	2.7	5.5	24.3
الأثاث والسلع المنزلية	1.0-	2.2	3.3	1.1	8.3
الرعاية الصحية	0.2	0.4-	1.3	1.7	17.0
النقل والمواصلات	1.9-	4.4	3.1	10.1	32.2
الاتصالات	2.5-	0.4-	1.9	0.4	0.5-
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	3.5	1.3	5.1	7.9	5.0
التعليم	0.2-	0.4-	3.2	4.7	4.9
المطاعم والمقاهي	1.0	0.4	6.7	4.5	1.6
سلع وخدمات أخرى	2.1	0.0	0.9	6.2	5.9
معدل التضخم	0.7-	1.2	3.7	5.9	53.7
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	0.8-	1.4	3.7	4.8	2.5
قطاع غزة	0.5-	0.3	3.2	10.5	238.0
القدس	0.8	1.9	4.7	4.1	3.8
فلسطين (معدل التضخم)	**0.7-**	**1.2**	**3.7**	**5.9**	**53.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2020-2024

(نسبة مئوية)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024*
عدد السكان (ألف نسمة)	5,101.2	5,227.2	5,354.7	5,483.3	5,613.4
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى مجموع السكان (%)					
فلسطين	62.5	62.1	62.4	62.9	--
الضفة الغربية	63.9	64.2	64.5	65.0	65.5
قطاع غزة	58.7	58.9	59.3	59.8	--
نسبة المشاركة (%)					
فلسطين	40.9	43.4	45.0	44.3	46.0
الضفة الغربية	44.4	45.8	47.5	46.4	46.0
قطاع غزة	35.3	39.4	41.0	38.9	--
معدلات البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	25.9	26.4	24.4	30.4	47.9
الضفة الغربية	15.7	15.5	13.1	18.1	31.5
قطاع غزة	46.6	46.9	45.3	52.9	78.3
توزيع العاملين حسب مكان العمل (%)					
في الضفة الغربية	63.2	60.8	57.9	64.6	95.2
في قطاع غزة	23.7	25.1	25.1	23.2	--
في إسرائيل والمستعمرات	13.1	14.1	17.0	12.2	4.8
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب النشاط الاقتصادي (%)*					
الزراعة وصيد الأسماك	6.4	6.7	6.6	6.0	6.6
الصناعة والتعدين	12.8	12.4	11.2	12.2	14.2
البناء والتشييد	10.5	11.5	10.0	11.3	11.0
التجارة والمطاعم والفنادق	22.5	23.5	22.9	24.5	25.2
النقل والتخزين والاتصالات	6.7	6.4	6.9	6.7	6.8
الخدمات والفروع الأخرى	41.1	39.4	42.4	39.2	36.2
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	132.7	136.5	143.8	145.2	136.5
الضفة الغربية	121.9	124.3	125.7	135.7	136.5
قطاع غزة	61.6	60.4	54.9	54.0	--
إسرائيل والمستعمرات	257.9	266.2	276.4	288.7	225.0

* بيانات سوق العمل للعام 2024 تقتصر على الضفة الغربية فقط نظراً لعدم توافر بيانات عن سوق العمل في قطاع غزة نتيجة للعدوان المستمر خلال العام.

-- = بيانات غير متوفر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2025

البيان	بيانات فعلية				تنبؤات العام 2025 وفق سيناريو		
	2021	2022	2023	2024	الأساس	المتفائل	المتشائم
معدل تغير سنوي (%)							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	7.0	4.1	4.6-	26.6-	3.8	10.1	0.6-
نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	4.4	1.6	6.7-	27.9-	0.9	7.1	3.5-
إجمالي الاستهلاك	8.1	12.0	4.8-	31.3-	2.2	15.8	6.0-
الاستهلاك العام	10.3	9.3-	5.5-	25.0-	5.4	19.5	4.0-
الاستهلاك الخاص*	8.0	17.7	4.6-	32.5-	0.4	14.9	6.5-
إجمالي الاستثمار	13.3	11.7	3.2-	30.0-	2.9	9.5	10.7-
صافي التصدير من السلع والخدمات**	13.7	26.6	2.8-	39.2-	0.7-	27.7	22.6-
الصادرات	17.3	5.9	6.0-	11.1-	6.9	12.4	5.1-
الواردات	14.8	19.7	3.7-	31.1-	3.1	16.7	16.1-
معدل البطالة	26.4	24.4	30.4	47.9			
معدل التضخم	1.2	3.7	5.9	53.7			
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
إجمالي الاستهلاك	111.5	120.0	119.7	114.0	112.9	117.8	106.0
الاستهلاك العام	23.6	20.6	20.4	20.8	22.5	23.9	20.1
الاستهلاك الخاص	87.9	99.4	99.3	93.2	90.4	93.9	85.9
إجمالي الاستثمار	25.1	26.9	27.3	26.0	26.6	23.5	22.4
صافي التصدير من السلع والخدمات	36.7-	44.6-	45.5-	37.7-	36.9-	44.3-	28.4-
الصادرات	18.2	18.6	18.3	22.1	23.4	24.1	22.2
الواردات	55.0	63.2	63.8	59.8	62.9	65.4	50.6
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	15,022	15,635	14,923	10,960	11,375	12,070	10,890
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	3,052	3,100	2,892	2,087	2,104	2,238	2,015

* تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.
** الإشارة السالبة في بند صافي التصدير تعني تراجع عجز الميزان التجاري.
المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للأعوام 2021 – 2024.
- تقديرات فريق البحث في سلطة النقد للعام 2025.

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2-1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2020–2024

(مليون شيكل)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	13,560.5	14,702.2	16,889.7	17,296.4	14,653.6
إيرادات الجباية المحلية	4,134.1	4,979.8	5,940.1	5,988.2	4,848.0
إيرادات ضريبية	2,524.3	3,221.4	3,840.3	3,919.5	3,208.0
إيرادات غير ضريبية	1,273.9	2,300.2	1,538.1	1,591.1	1,270.4
تحصيلات مخصصة	335.9	458.2	561.7	477.6	369.6
إيرادات المقاصة	8,041.9	8,990.9	10,571.2	10,035.4	6,856.8
الإرجاعات الضريبية (-)	287.5	294.6	795.5	42.7	50.9
المنح والمساعدات الخارجية	1,672.0	1,026.1	1,173.9	1,315.5	2,999.7
منح لدعم الموازنة	1,220.0	601.3	818.7	755.2	2,517.7
منح لدعم المشاريع التطويرية	452.0	424.8	355.2	560.3	482.0
إجمالي النفقات العامة	**13,891.9**	**13,597.5**	**14,609.7**	**15,545.3**	**14,380.9**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	13,319.8	13,057.1	14,003.8	14,752.7	13,753.4
أجور ورواتب	6,369.0	6,435.4	6,872.7	6,928.7	6,128.6
نفقات غير الأجور	5,601.9	5,252.2	5,457.9	5,916.6	5,795.9
صافي الإقراض	1,166.5	1,207.8	1,224.7	1,342.1	1,481.1
مدفوعات مخصصة	182.4	161.7	448.5	565.3	347.8
النفقات التطويرية	572.1	540.4	605.9	792.6	627.5
الرصيد الجاري	1,431.3-	619.0	1,712.0	1,228.2	2,099.5-
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	**2,003.4-**	**78.6**	**1,106.1**	**435.6**	**2,727.0-**
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	**331.4-**	**1,104.7**	**2,280.0**	**1,751.1**	**272.7**
التمويل	**331.4**	**1,104.7-**	**2,280.0-**	**1,751.1-**	**272.1-**
صافي التمويل من المصارف المحلية	1895.4	285.0	389.7-	2.5-	1,693.5
مدفوعات متأخرات عن سنوات سابقة	1,562.3-	1,391.4-	1,896.3-	1,750.4-	1,969.3-
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.43	3.24	3.36	3.67	3.70

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2020–2024

(مليون دولار)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الدين المحلي	**2,324.7**	**2,528.5**	**2,241.6**	**2,461.1**	**2,881.8**
المصارف المحلية	2,262.3	2,454.1	2,184.6	2,403.9	2,785.6
قروض	1,429.9	1,551.0	1,325.7	1,588.5	1,783.7
جاري مدين	507.1	562.8	506.5	478.1	642.9
هيئة البترول*	325.3	350.3	352.3	337.4	359.0
المؤسسات العامة الأخرى	62.4	64.4	57.0	57.2	96.3
الدين الخارجي	**1,324.7**	**1,319.6**	**1,301.1**	**1,321.3**	**1,322.4**
المؤسسات المالية العربية	816.0	819.7	813.0	814.7	829.0
صندوق الأقصى	513.3	513.3	513.5	503.6	503.6
البنك القطري الوطني	250.0	254.1	265.0	284.1	304.1
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	14.2	14.3	14.1	8.4	5.6
البنك الإسلامي للتنمية	38.5	38.0	20.4	18.6	15.8
المؤسسات الدولية والإقليمية	337.2	339.2	338.6	337.8	334.5
البنك الدولي	274.4	275.7	278.7	280.7	282.7
بنك الاستثمار الأوروبي	38.1	30.8	24.7	21.3	15.9
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.0	1.8	1.7	1.6	1.4
الأوبك	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5
بنك التعاون الألماني	0.2	8.4	11.1	11.8	12.0
القروض الثنائية	**171.5**	**160.7**	**149.5**	**168.8**	**159.0**
إجمالي الدين العام الحكومي	**3,649.4**	**3,848.1**	**3,542.7**	**3,782.3**	**4,204.3**

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2-3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2020–2024

(مليون شيكل)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الأجور والرواتب	517.5	1,360.2	1,241.5	1,428.0	2,327.4
نفقات غير الأجور	2,502.5	2,291.8	1,718.8	2,248.8	2,337.2
المشاريع التطويرية	380.3	239.9	300.8	554.8	302.4
الإرجاعات الضريبية	104.1	299.6	83.9	113.3	101.3
مدفوعات مخصصة	153.8	296.5	113.5	87.1-	22.0
المجموع	3,658.2	4,488.0	3,458.5	4,257.8	5,090.3
دفعات متأخرات	1,562.3-	1,391.4-	1,896.3-	1,750.4-	1,969.3-
صافي المتأخرات	2,095.7	3,096.9	1,562.1	2,507.5	3,121.0

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (3-1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2020– 2024

(مليون دولار)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الحساب الجاري (صافي)	**1,904-**	**1,778-**	**2,036-**	**2,320-**	**2,897-**
السلع (صافي)	**4,775-**	**6,015-**	**7,537-**	**6,562-**	**4,495-**
الصادرات (فوب)	1,724	2,229	2,621	2,610	2,378
الواردات (فوب)	6,499	8,314	10,158	9,172	6,873
الخدمات (صافي)	**906-**	**941-**	**1,187-**	**1,297-**	**883-**
الصادرات	661	841	913	558	508
الواردات	1,567	1,782	2,100	1,855	1,391
الدخل (صافي)	2,492	3,630	4,527	3,674	911
المقبوضات	2,651	3,772	4,673	3,752	1,002
منها تعويضات العاملين	2,434	3,507	4,380	3,423	584
منها من اسرائيل	2,408	3,459	4,333	3,377	532
منها دخل الاستثمار	217	265	293	329	418
المدفوعات	159	142	146	78	91
التحويلات الجارية (صافي)	**1,285**	**1,548**	**2,161**	**1,865**	**1,570**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	1,700	2,193	2,782	2,350	1,802
منها للقطاع الحكومي	422	405	492	429	750
منها للقطاعات الأخرى	1,278	1,788	2,290	1,921	1,052
التدفقات الخارجة من فلسطين	415	645	621	485	232
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**1,334**	**1,851**	**1,246**	**1,642**	**2,555**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**432**	**471**	**593**	**545**	**365**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	432	471	593	545	365
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	432	471	593	545	365
منها للقطاع الحكومي	208	183	218	207	131
منها للقطاعات الأخرى	223	288	375	338	234
التدفقات الخارجة من فلسطين	0	0	0	0	0
الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها (صافي)	0	0	0	0	0
الحساب المالي (صافي)	**903**	**1,380**	**653**	**1,097**	**2,190**
الاستثمار المباشر (صافي)	139	294	391	288	152
استثمار الحافظة (صافي)	69	87	173-	83-	148-
الاستثمارات الأخرى (صافي)	732	1,173	459	1,318	2,192
التغير في الأصول الاحتياطية (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	37-	174-	24-	426-	6-
التمويل الاستثنائي	24	0	4	0	0
صافي السهو والخطأ	569	73-	790	678	342
الميزان الكلي	37	174	19	426	6
التمويل	37-	174-	19-	426-	6-
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**12.3-**	**9.8-**	**10.6-**	**13.0-**	**21.1-**

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3-2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2020– 2024

(مليون دولار)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
صافي وضع الاستثمار الدولي	**2,859**	**3,659**	**3,361**	**4,576**	**7,101**
إجمالي الأصول الخارجية	**8,289**	**9,628**	**9,461**	**10,575**	**13,087**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	254	332	318	292	303
استثمارات الحافظة في الخارج	1,276	1,536	1,609	1,703	1,752
الاستثمارات الأخرى في الخارج	6,062	6,887	6,637	7,257	9,704
منها: العملة والودائع	5,527	6,317	5,945	6,013	7,532
الأصول الاحتياطية	697	873	897	1,323	1,328
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**5,430**	**5,969**	**6,100**	**5,999**	**5,986**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,716	2,976	3,116	3,190	3,297
استثمارات الحافظة في فلسطين	668	851	834	692	608
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	2,046	2,142	2,150	2,117	2,081
ومنها: القروض	1,340	1,362	1,504	1,443	1,453
العملة والودائع	684	780	646	674	628

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (4-1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية*، 2020–2024

المؤشر	2020**	2021	2022	2023	2024
توزيع الكادر الوظيفي					
مكتب المحافظ	20	7	7	6	7
المكاتب المستقلة	17	8	12	12	14
مجموعات دوائر سلطة النقد	320	293	148	267	282
مجموعة الاستقرار النقدي	29	27	26	23	22
مجموعة الاستقرار المالي	44	41	35	35	36
المجموعة الرقابية	92	91	87	85	102
مجموعة العمليات	145	125	109	107	105
مجموعة التخطيط والتواصل	10	9	10	8	8
مجموعة التحول الرقمي	--	--	4	9	9
المجموع	357	308	290	285	303
توزيع الدورات التدريبية					
مكتب المحافظ	20	7	19	23	6
المكاتب المستقلة	17	8	15	6	14
مجموعات دوائر سلطة النقد	323	294	228	184	201
مجموعة الاستقرار النقدي	29	27	58	53	22
مجموعة الاستقرار المالي	44	41	41	32	29
المجموعة الرقابية	95	58	80	64	76
مجموعة العمليات	145	30	27	23	59
مجموعة التخطيط والتواصل	10	12	5	4	5
مجموعة التحول الرقمي			17	8	10
المجموع	360	183	262	213	221

* الأعداد المدرجة في هذا الجدول لا تشمل موظفي العقود المحددة. كما لا تشمل الموظفين المُعارين لشركة الخدمات منذ العام 2023، وعددهم 6 موظفين.
** تمخضت الهيكلية الجديدة لسلطة النقد عن استحداث دوائر جديدة، وإعادة تدوير الكادر الوظيفي على الدوائر ذات العلاقة.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي [32]

جدول (4-2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2020–2024

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة	7	6	6	6	6
الإجمالي	**14**	**13**	**13**	**13**	**13**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	252	249	248	254	254
المصارف الوافدة	127	130	130	131	130
الإجمالي	**379**	**379**	**378**	**385**	**384**
مؤشرات أخرى					
عدد حسابات المودعين	3,777,862	4,200,944	4,655,238	4,393,783	4,582,954
عدد أجهزة الصراف الآلي	703	710	724	737	741
عدد نقاط البيع	7,221	8,005	14,192	20,041	29,258
عدد بطاقات (Credit Cards)	91,476	94,357	95,440	131,658	132,280
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Cards)	997,861	1,165,182	1,208,788	1,680,589	1,812,243

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

[32] جميع بيانات العام 2024 في هذا الجزء بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

جدول (4-3): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2024

(مليون دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الأصول	**19,886.2**	**21,673.0**	**21,406.9**	**22,797.9**	**24,512.8**
النقدية والمعادن الثمينة	1,770.9	2,497.3	2,396.3	2,376.9	3,275.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	5,509.1	5,876.9	5,378.1	5,681.7	6,364.3
لدى سلطة النقد	1,822.6	2,033.5	1,826.3	1,923.8	2,035.1
لدى المصارف في فلسطين	412.5	482.1	264.9	299.6	296.8
لدى المصارف خارج فلسطين	3,274.0	3,361.3	3,286.9	3,458.3	4,032.4
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,100.5	1,344.9	1,350.9	1,347.9	1,431.2
التسهيلات الائتمانية المباشرة	10,078.7	10,747.2	11,045.0	11,982.9	11,947.2
القبولات المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاستثمارات	268.3	147.2	150.4	150.6	151.0
الأصول الثابتة	644.0	670.2	677.2	711.4	361.5
الأصول الأخرى	514.7	389.3	409.0	546.5	982.4
إجمالي الخصوم	**19,886.2**	**21,673.0**	**21,406.9**	**22,797.9**	**24,512.8**
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	1,349.5	1,500.1	1,083.5	994.2	1,209.0
ودائع سلطة النقد	800.8	817.1	715.8	551.3	819.7
ودائع المصارف في فلسطين	439.4	474.1	264.0	349.3	324.3
ودائع المصارف خارج فلسطين	109.3	208.9	103.7	93.6	65.0
إجمالي ودائع الجمهور	15,138.3	16,518.1	16,468.2	17,589.0	18,776.1
القبولات المنفذة والقائمة	15.4	0.0	0.0	0.0	0.0
المطلوبات الأخرى*	473.2	536.2	496.5	571.8	537.0
مخصص الضرائب	89.0	67.7	112.6	123.2	20.5
مخصصات أخرى**	853.4	943.4	1,015.2	1,234.4	1,530.7
صافي حقوق الملكية	1,967.4	2,107.5	2,230.9	2,285.3	2,303.6
رأس المال المدفوع	1,217.7	1,251.3	1,279.5	1,301.1	1,326.8
علاوة (خصم) إصدار	45.8	50.5	50.5	50.5	65.7
أدوات حقوق ملكية أخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0
الاحتياطي القانوني	225.6	241.8	266.2	283.2	314.4
الاحتياطات المعلنة	174.1	174.2	193.5	218.6	218.9
الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)	23.0	36.0	123.4	85.6	305.7
احتياطي القيمة العادلة	22.4-	11.5	23.7	7.2	7.6-
احتياطات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات	10.7	7.4	10.2	10.4	10.9
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	58.8	58.5	59.1	61.5	38.8
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	30.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	116.7	98.0	79.1	60.2	0.0
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	117.4	178.3	145.7	177.0	0.0

* ما في ذلك القروض المساندة المؤهلة وغير المؤهلة، والتزامات الإيجارات.

** بما في ذلك مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص أرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارج فلسطين، والاستهلاك والإطفاء.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2024

(مليون دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
صافي الدخل من كافة العمليات	**697.2**	**768.5**	**886.4**	**1,035.7**	**1,034.2**
صافي الدخل من الفوائد	518.9	559.2	666.2	837.6	855.7
الفوائد المقبوضة	660.2	697.7	788.3	987.7	1,035.6
الفوائد المدفوعة	141.3	138.5	122.1	150.1	179.9
صافي الدخل من غير الفوائد	178.3	209.3	220.2	198.1	178.5
صافي العمولات	107.0	113.0	111.3	103.9	84.1
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	11.3	18.7	15.1	11.0	4.3
أخرى	60.0	77.6	93.8	83.2	90.1
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	**444.0**	**459.9**	**506.3**	**537.0**	**530.4**
نفقات الموظفين	232.7	245.1	261.9	275.6	269.2
نفقات أخرى	211.3	214.8	244.4	261.4	261.2
صافي المخصصات	101.8	64.8	61.3	271.0	458.4
صافي الدخل قبل الضرائب	151.4	243.8	318.8	227.7	45.9
الضرائب	50.5	65.4	90.6	58.3	2.8
صافي الدخل بعد الضرائب	**100.9**	**178.4**	**228.2**	**169.4**	**43.1**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-5): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2020–2024

(مليون دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	465.1	628.8	621.0	630.1	736.1
السلطة الوطنية الفلسطينية	323.0	465.7	462.1	493.4	530.0
قطاع خاص، ومنه:	14,673.2	15,889.3	15,847.2	16,958.9	18,040.4
مقيم	14,140.9	15,318.2	15,304.4	16,378.6	17,481.4
أفراد	10,831.3	11,645.7	11,915.8	12,267.8	13,031.9
شركات	2,997.4	3,324.0	3,029.8	3,773.6	4,021.6
مؤسسات غير ربحية	312.2	348.5	358.8	337.2	427.5
غير مقيم	532.3	571.1	542.8	580.3	558.9
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	13,709.1	14,965.3	14,929.8	15,549.0	15,420.4
قطاع غزة	1,429.2	1,552.8	1,538.4	2,040.0	3,355.7
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية (تحت الطلب)	5,800.9	6,288.9	6,242.0	6,992.9	7,722.8
ودائع توفير	4,926.0	5,629.1	5,714.4	5,901.5	6,262.6
ودائع لأجل	4,411.4	4,600.1	4,511.8	4,694.6	4,790.6
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	5,549.9	5,918.1	6,782.7	8,052.9	8,170.9
دينار أردني	3,254.2	3,617.4	3,334.3	3,029.2	3,055.1
دولار أمريكي	5,925.2	6,512.5	5,910.0	6,103.4	7,050.2
عملات أخرى	409.0	470.1	441.2	403.5	499.9
المجموع	15,138.3	16,518.1	16,468.2	17,589.0	18,776.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-6): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2020-2024

(مليون دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	2,205.4	2,466.9	2,193.6	2,431.1	2,819.4
السلطة الوطنية الفلسطينية	2,185.6	2,446.0	2,172.2	2,406.3	2,788.7
القطاع الخاص، ومنه:	7,873.3	8,280.3	8,851.4	9,551.8	9,127.8
مقيم	7,826.1	8,254.5	8,819.0	9,515.4	9,086.7
أفراد	3,651.1	3,807.3	4,065.1	4,420.6	4,055.9
شركات*	4,069.6	4,323.9	4,628.4	4,970.1	4,909.7
مؤسسات غير ربحية	57.4	53.0	52.3	44.1	38.3
بطاقات الائتمان	48.0	70.3	73.2	80.6	82.8
غير مقيم	47.2	25.8	32.4	36.4	41.1
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	9,186.9	9,809.0	10,063.7	10,996.7	10,998.5
قطاع غزة	891.8	938.2	981.3	986.2	948.7
حسب نوع التمويل					
القروض	8,537.5	9,122.8	9,369.7	10,169.2	9,866.4
الجاري مدين	1,419.2	1,471.7	1,494.0	1,599.3	1,862.1
الإجارة المنتهية بالتمليك	122.0	152.7	181.3	214.4	218.7
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	4,778.7	5,350.2	5,084.1	5,771.5	5,842.7
دينار أردني	1,262.0	1,309.8	1,205.8	1,149.5	1,061.3
دولار أمريكي	3,869.2	3,914.7	4,538.0	4,824.7	4,873.9
عملات أخرى	168.8	172.5	217.1	237.2	169.3
المجموع	**10,078.7**	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**	**11,947.2**

* تشمل أيضاً الجاري مدين الجامد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2020-2024

(مليون دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
القطاع العام	**2,205.4**	**2,466.9**	**2,193.6**	**2,433.3**	**2,819.4**
القطاع الخاص	**7,873.3**	**8,280.3**	**8,850.6**	**9,549.6**	**9,127.8**
العقارات والإنشاءات والأراضي	2,131.4	2,293.9	2,672.9	2783.8	2,808.8
الصناعة والتعدين	443.6	565.8	609.7	688.4	662.2
التجارة العامة	1,523.0	1,709.8	1,825.7	2,046.1	1,930.2
الزراعة والثروة الحيوانية	139.2	128.5	140.0	186.0	178.1
خدمات مالية وخدمات عامة	1,125.2	1,008.9	1,055.3	1,073.6	1,070.6
تمويل السلع الاستهلاكية	1,415.0	1,425.6	1,436.9	1,303.8	1,397.3
تمويل شراء السيارات	405.3	415.5	423.7	511.4	410.9
أخرى	690.6	732.3	687.2	956.5	669.8
إجمالي التسهيلات	**10,078.7**	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**	**11,947.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-8): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2024

(مليون دولار)

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
صافي الموجودات الأجنبية	**6,367.5**	**7,304.0**	**7,226.5**	**7,748.9**	**9,255.5**
المستحقات على غير المقيمين	7,125.9	8,205.6	7,974.5	8,512.3	10,162.7
المطالبات لغير المقيمين	758.4	901.6	748.0	763.4	907.2
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**10,132.8**	**10,814.7**	**11,066.9**	**11,965.1**	**11,939.6**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	1,913.0	2,144.8	1,819.7	2,029.5	2,431.1
المستحقات على الحكومة المركزية	2,236.1	2,617.6	2,289.7	2,531.2	2,972.2
المطالبات على الحكومة المركزية	323.1	472.8	470.0	501.7	541.1
المستحقات على القطاعات الأخرى	8,219.8	8,669.9	9,247.2	9,935.6	9,508.5
الشركات المالية الأخرى	85.6	78.2	81.2	81.9	80.4
السلطات المحلية	19.8	20.9	21.4	26.9	30.7
الشركات غير المالية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المستحقات على القطاع الخاص	8,114.4	8,570.8	9,144.6	9,826.8	9,397.4
صافي البنود الأخرى	**2,205.9**	**2,643.9**	**2,837.9**	**3,208.3**	**3,517.6**
السيولة المحلية*	**14,294.4**	**15,474.8**	**15,455.5**	**16,505.7**	**17,677.5**

* السيولة المحلية = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقات المحلية - صافي البنود الأخرى.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-9): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض*، 2020-2024

(نسبة مئوية، متوسط سنوي)

المؤشر	الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل الإسرائيلي	
	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض
2022	2.12	6.56	2.00	5.35	2.09	6.64
2021	1.70	6.26	1.62	5.52	1.75	6.37
2022	1.73	5.91	1.79	5.82	1.83	6.68
2023	2.14	6.25	2.40	6.27	2.42	7.06
2024	2.67	6.07	2.90	6.10	2.79	6.43

* تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد للتسهيلات (والودائع) المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشاديه فقط، ولا تشمل القروض الحكومية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-10): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية «براق»*، 2020-2024

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		عمليات أخرى		تسويات الأنظمة الأخرى**		إجمالي الحوالات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2020	7,845	5,403.4	60,036	9,678.3	2,026	141.2	23,449	2,755.2	93,356	17,978.1
2021	7,993	4,491.7	66,551	10,012.9	2,098	215.6	24,040	3,120.1	100,682	17,840.3
2022	9.907	7,101.3	73,939	10,021.2	2,178	276.4	25,561	3,652.8	111,585	21,051.7
2023	13,591	7,970.9	80,894	9,644.3	2,463	245.9	26,578	3,559.5	123,526	21,420.6
2024	15,855	7,809.4	172,186	9,853.5	3,330	275.0	32,085	3,319.6	223,456	21,257.5

* لا تشمل عمليات سلطة النقد من خلال النظام.

** تشمل حوالات جميع أنظمة التجزئة، المقاصة، والمفتاح الوطني، والبورصة، وعرض وسداد الفواتير الذي تم إطلاقه في شهر تموز 2023.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-11): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020-2024

(القيمة مقومة بالمليون دولار)

المؤشر		2020	2021	2022	2023	2024
حركة الشيكات المتداولة						
بين المصارف العاملة في فلسطين	العدد	5,432,551	5,277,134	5,667,392	6,276,353	4,794,485
	القيمة	10,390.8	12,582.2	14,676.7	15,485.4	12,538.5
بين المصرف وفروعه	العدد	2,370,617	2,381,745	2,049,501	1,923,007	1,900,663
	القيمة	5,181.7	6,011.8	5,932.4	5,647.2	5,596.5
أخرى*	العدد	236,099	236,225	236,912	238,949	169,546
	القيمة	2,271.7	2,786.6	3,023.6	2,880.3	2,203.4
المجموع	العدد	8,039,267	7,895,104	7,953,805	8,438,309	6,864,694
	القيمة	17,844.2	21,380.6	23,632.7	24,013.0	20,338.4
حركة الشيكات المعادة						
بين المصارف العاملة في فلسطين	العدد	1,182,949	678,528	624,768	861,900	989,180
	القيمة	1,632.6	1,207.9	1,188.3	1,541.0	1,489.0
بين المصرف وفروعه	العدد	224,706	125,098	124,834	192,946	203,011
	القيمة	329.4	238.9	234.2	338.5	286.9
أخرى*	العدد	27,584	13,455	11,942	16,719	12,612
	القيمة	110.7	75.9	80.4	121.6	49.8
المجموع	العدد	1,435,239	817,081	761,544	1,071,565	1,204,803
	منه: لعدم كافية الرصيد			613,339	873,168	1,144,062
	القيمة	2,072.7	1,522.7	1,502.9	2,001.1	1,825.6
	منها: لعدم كافية الرصيد			1,147.6	1,521.1	1,684.6

* تمثل الشيكات المسحوبة (أو المعادة) على المصارف العاملة في فلسطين لصالح المصارف الإسرائيلية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-12): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2020-2024

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المؤسسات	8	8	9	9	9
عدد الفروع	96	94	95	96	94
عدد المقترضين النشطين	68,027	64,541	70,927	74,159	65,326
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	249.8	274.9	324.7	353.1	323.1
محفظة القروض حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	211.0	236.3	279.9	303.0	276.3
قطاع غزة	38.8	38.6	44.8	50.1	46.8
التوزيع القطاعي للقروض (%)					
الزراعة	11.4	11.3	10.8	10.5	10.4
الصناعة والتعدين	5.0	5.4	5.7	6.2	6.6
العقارات	32.7	31.5	29.4	29.1	30.0
التجارة	29.5	29.6	30.9	30.4	29.5
المرافق العامة والخدمات	11.9	10.8	9.6	10.3	11.2
السياحة	1.6	1.3	1.0	0.7	0.8
الاستهلاك	7.9	10.1	12.6	12.8	11.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-13): بعض المؤشرات الخاصة بقطاع الصيرفة في فلسطين، 2020-2024

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي عدد الصرافين	246	242	242	234	229
أهم المؤشرات المالية لقطاع الصرافة (مليون دولار)					
إجمالي الموجودات	79.1	84.2	86.1	88.8	66.6
إجمالي حقوق الملكية	77.6	83.5	84.7	86.5	63.7
الأصول المتداولة	75.5	80.8	82.4	85.0	63.8
الأصول الثابتة	3.6	3.5	3.7	3.7	2.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-14): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2020-2024

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد جلسات التداول (جلسة)	220	245	247	244	244
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	8	8	8
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	23.8	78.1	81.9	52.6	27.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	37.9	135.1	142.5	93.7	41.2
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	1,023.2	1,220.6	1,332.7	1,244.2	1,088.3
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	8	8	8	8
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	2.2	9.8	2.8	8.7	3.6
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	3.3	29.6	6.3	12.2	7.3
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	214.8	267.5	263.8	258.3	246.5
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	10	10	11	12	12
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	48.3	80.5	136.0	70.3	58.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	103.8	125.4	224.5	137.2	77.8
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	725.1	940.9	1,256.1	1,124.4	995.4
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	13	13	13	11	11
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	3.9	14.0	8.2	9.0	3.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	14.4	35.1	29.3	34.6	10.6
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	380.0	466.3	536.4	508.6	494.8
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	9	9	9	10	9
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	8.3	18.9	14.5	19.2	6.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	30.6	39.6	70.1	53.3	27.3
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	1,103.8	1,511.9	1,506.6	1,489.6	1,255.2
قيم إجمالية					
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	86.5	201.2	243.5	159.8	100.4
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	190.1	418.7	472.8	330.9	164.2
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	3,446.9	4,407.1	4,896.1	4,625.1	4,080.1
مؤشر القدس العام	471.3	608.4	639.7	588.7	498.3

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4-15): أهم المؤشرات التشغيلية والمالية في قطاع التأمين، 2020-2024

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الشركات	10	10	10	12	12
عدد الفروع	181	174	187	191	189
عدد الموظفين	1,511	1,527	1,551	1,684	1,774
عدد الوكلاء والمنتجين والوسطاء	275	284	283	279	272
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	306.2	363.0	396.0	395.2	383.6
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	684.2	742.3	783.7	618.8	574.2
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	98.5	103.3	104.8	117.0	120.8

* الاحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة-اليكو وشركة البركة للتأمين الإسلامي.
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).